PAG-415.1-06/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

سجل تحت رقم 1487
بتاريخ 31 ماي 2008
الرقم

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم : اللغة العربية و آدابها

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في اللسانيات التطبيقية

الموضوع

وظيفة الفاعلية في العربية

-دراسة لسانية-

إعداد الطالبة:
سليمة دالي

إشراف الدكتور
سيدي محمد غيثري

لجنة المناقشة

د. عبد الرحمن خربوش .....رئيسا
د. سيدي محمد غيثري .....مشرفا
د. عبد القادر سلامي.....عضوا
د. بومدين بن موسات..... عضوا

السنة الجامعية 1423 -1424هـ/ 2002 - 2003 م

الإهداء

إلى الروح الطاهرة التي لم تسمح لها الأقدار أن تجني

ثمرة جهدها ومسعاها، وحلم يقظتها ومنامها.

إليك –أبي– رحمك الله

دالي سليمة

كلمة شكر

كلمة شكر يعجز اللسان عن التعبير عنها، أؤدّيها مع كل العرفان والتقدر لأستاذي الكريم الدكتور سيدي محمد غيثري، الذي كان لي خير عون وخير سند في إنجاز هذا البحث، كما لا أنسى أن أتقدّم بشكري الجزل لأساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا عليّ بإعاناتهم وتوجيهاتهم.

كما لا أنسى أن أعترف بما لأستاذيّ الكريمين الدكتور عبد الجليل مرتاص والدكتور عبد الرحمن خربوش م فضل على هذه الرسالة أتقدم بشكري الحار أيضا لكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد وأقف هنا وقفة اعتراف بالجميل لأمناء المكتبة السيد بومدين والسيد جيلالي على حلمهم وصبرهم علينا.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمد الله كما ينبغي لجلاله وقدره، ونشكره على فضله وإحسانه، أما بعد:

لقد شغل موضوع اللغة فكر العلماء والباحثين منذ قديم العصور نظرا لأهميتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، فأوسعوا الصوت والكلمة بحثا، ليتجهوا بعدها إلى تحليل الجملة، وفي ذلك ظهرت نظريات متعددة ومخلفة باختلاف منطلقاتها الفكرية، لكنها تلتقي جميعها في غاية واحدة، هي الوصول إلى كنه هذا النشاط الذي يتميز به الإنسان عن غيره من المخلوقات.

وقد أدى تطور الدراسات العلمية بشكل عام، واللغوية منها بشكل خاص إلى الاعتماد على العلوم التطبيقية التي تضمن الدقة والوضوح مع السهولة والسرعة، فأصبحت دراسة اللغة العربية الفصحى في الأبحاث المعاصرة مختلفة في مناهجها عما كانت عليه قديما، وذلك كله سعيا وراء وضع نظرية لغوية عربية متكاملة الأركان، إلا أن تطوير مثل هذه النظرية يتطلب القيام بعملية غربلة دقيقة وتنقية واعية لتراثنا اللغوي.

ولا نقصد بهذا الزعم تخطيء ما جاء به قدماؤنا، وإنما نؤمن إيمانا قاطعا بضرورة الاعتماد على مناهج حديثة من شأنها تجديد الطروحات السابقة في مختلف الميادين

ومن ذلك ما تبنته المدرسة الوظيفية التي كانت تعتمد في تحليلاتها على إظهار الأدوار التي تؤديها العناصر في أي مستوى لغوي، وعلى طبيعة العلاقات التي تربط عنصرا ما ببقية العناصر الأخرى داخل كل متكامل يمثل وحدة المستوى الأعلى.

والوظائف النحوية هي إحدى أهم الأسس التي يرتكز عليها بناء الجملة، ومعرفة هذه الوظائف ضروري للوصول إلى الإفادة واستجلاء المغنى.

والفاعلية هي إحدى الوظائف الأساسية في الجملة الفعلية، ونظرا لهذه الأهمية فكرت أن تكون الفاعلية موضوعا لهذا البحث الذي وسمته بـــ" وظيفة الفاعلية في العربية – دراسة لسانية–".

ورغبة مني في مزيد من الدقة العلمية، آثرت الاستعانة بقواعد العلوم التجريبية، آخذة منها ما يتلاءم وخصائص البنية اللغوية، وذلك بغية دراسة حركية وتموقع الموظفات المختلفة للفاعلية.

وهدفنا من هذه الدراسة هو إعادة النظر في موضوع هذا الباب النحوي، ومحاولة الانتقال بمفهومها من لدراسة الفلسفية إلى الدراسة الشكلية أو الصورية لتهيئة العمل التطبيقي.

والحقيقة أن هذا البحث نتاج جهد متواضع بذلته في فكرة طالما راودتني، هي فكرة المزاوجة بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية، وذلك لما رأيته من التقارب الذي يجمع خصائص قواعد العلوم الصورية بطبيعة البنى اللغوية نحو خصائص المجموعات وعلاقاتها التبديلية والتجميعية وغيرهما، ومثل المتتاليات وما يضبطها من قوانين التوافق والتراتب، وكل ذلك صالح لأن يبلور وفق ما يتماشى مع حركية وتموقع الوظائف النحوية داخل التراكيب اللغوية بحيث يكون هذا التحرك وهذا التموقع **اختياريان أو اجباريا** ؟؟؟ حسب الضوابط والقرائن المحددة لها، وإن كان هذا الدافع الأساسي فهناك دوافع أخرى ترفقه، لعل أهمها:

أولا: الرغبة في الوقوف على إشكالية تعريف الجملة عند اللغويين والنحويين القدماء والمحدثين، ومحاولة الخروج بمفهوم مشترك يتلاءم وما توصل إليه البحث اللغوي المعاصر.

ثانيا: الانتقال بمفهوم الوظيفة من الاعتبارات الفلسفية إلى الاعتبارات الصورية.

ثالثا: إن هذا النوع من الدراسات لا يزال التطرق إليه أمرا قليلا، وبذلك تبقى الدراسات التطبيقية العربية بحاجة إلى مزيد من البحث و التنقيب.

وكان لابد من أن أضع منهجا للبحث في موضوع رسالتي يتضمن المنطلقات التي يمكن الركون إليها فيما أنا ملزمة به، وبذلك جعلت هذا البحث منقسما إلى مدخل وثلاثة فصول تنضوي تحتها مباحث تخدم الفصول حسب انتمائها لها، وجعلت لها خاتمة أوضحت فيها نتائج البحث.

أما المدخل فقد تعرضت فيه لحد الجملة في ظل الوظيفية، وقد بدأته بالحديث عن الوظيفية سواء باعتبارها نظرة تحليلية في الدراسات العربية القديمة أو باعتبارها منهجا لسانيا معاصرا. ثم قدمت تقابلا مزدوجا، عرضت بالأول للعلاقة بين الجملة والكلام، والثاني للعلاقة بين التركيب اللغوي والجملة، واستخلصت من ذلك المفهوم الشكلي أو الوظيفي للجملة بعيدا عن الطروحات الفلسفية المعقدة.

ثم خصصت الفصل الأول للتعرض للوظائف النحوية في العربية وبدأت الحديث عن مفهوم الوظيفة عموما، والوظيفة النحوية خصوصا، وبحثت في علاقتها بباقي وظائف المستويات التحليلية الأخرى، وبعده تعرضت للعلاقة بيت التقسيمين النحوي والوظيفي فقمت بعرض آراء بعض الباحثين العرب والغرب القدامى والمحدثين في مسألة تقسيم الكلام، فحاولت توضيح هذه الآراء ومقاربتها في ضوء الدراسة العلمية الموضوعية، محاولة البحث عن الأسس المعتمدة فيكل من التقسيمين عند كل باحث وذلك لأن الوظائف النحوية لا تثبت إلا إطار التقسيم الوظيفي، لأن العناصر بحاجة لائتلافها في تركيب لغوي حتى تكتسب وظائفها، غير أن هذه الدراسة بحاجة إلى التقسيم النحوي، وذلك لأن الصيغة أو المبنى من الضوابط اللفظية المحددة للوظيفة النحوية.

ثم انتقلت للحديث عن الضوابط المتحكمة في تحديد الوظائف النحوية بدءا بالضوابط المعنوية وهي العلاقات الرابطة بين الوظائف المختلفة، ثمى الضوابط اللفظية والعلاقة الإعرابية والصيغة والرتبة، والمطابقة والربط والتضام وغيرها.

وبعده ختمت هذا الفصل بالتعرض لبعض الطرق المستخدمة في تمثيل الوظائف صوريا.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة وظيفة الفاعلية، وبدأته بالتعرض لمفهوم الفاعل، ثم لمفهوم وظيفة الفاعلية.

ثم انتقلت بعد ذلك لدراسة أشكال الجمل الفعلية حسب التغيرات الشكلية للفاعل، وقد تعرضت في هذا المبحث لقضية توالد الجمل ثم لتوسعات الجمل الفعلية.

أما المبحث الموالي فقد خصصته لحركية الفاعلية في الجمل الفعلية بدءا بالجمل الأساسية ثم الجمل الموسعة، وذلك حسب التغيرات الشكلية للفاعل.

في حين أن الفصل الأخير قد خصص لاستنتاج القواعد الضابطة لانزياحات الفاعلية وتموقعها داخل التركيب الفعلي، ومحاولة تطبيق ذلك على نماذج من العربية الفصحى.

أما الخاتمة، فقد أوضحت فيها تلخيصا لأهم ما توصلت إليه من نتائج، ويبدو جليا من خطة البحث أنني قد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي رأيته الأمثل لمعالجة هذا الموضوع مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في المباحث التي تحتاج إليه.

وقد استعنت في عملي هذا بمصادر ومراجع أنارت لي الطريق، ووضحت لي الكثير من الغموض لعل أهمها: الكتاب لسيبويه، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، واللغة العربية معناها ومبناها ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لفاضل مصطفى الساقي، والجملة العربية- دراسة لغوية نحوية-لإبراهيم عبادة، ولا أنسى المراجع الغربية ومنها وظيفة الألسن وديناميتها، ومبادئ في اللسانيات العامة لأندري مارتيني، ونظرية تشومسكي اللغوية لجون ليونز، ومبادئ التحليل التركيبي لجاك فوبيت وغيرها.

ولا يخفى على أحد ما يعترض الباحث من عراقيل عند القيام ببحثه، وخاصة إذا كان هذا البحث يهدف للإتيان بجديد معرفي أو منهجي، ومن هذه العراقيل أذكر قلة المراجع التي تتعرض للموضوع بشكل أساسي، وكذلك تفرض علينا الاستعانة بالميادين الأخرى أن نكون ملمين بخصائص هذه الميادين وقواعدها وقوانينها، مما ألزمني التعرف على بعض القواعد الرياضية ومراجعتها من جديد لاستخلاص المقاربات العلمية بين المجالين. ولا ننسى صعوبة التنقل للبحث عن موارد للبحث، وأيضا صعوبة الحصول على بعض المفاهيم واستيعابها الاستيعاب الكامل.

كما أن محاولة تطبيق النظريات والتعاريف الغربية على العربية يعد مجازفة، لأن لغتنا العربية الفصحى خصائصها المستقلة التي تميزها عن باقي اللغات، دون أن ننسى إشكالية المصطلح في الدرس اللغوي.

وم يمكن قوله هنا، هو أنني أدرك مدى نقصان هذا البحث، وبعده عن الإلمام بكل جوانب هذا العنوان المتشعب، وعزائي في ذلك أن يعتبروه أساتذتي الكرام وزملائي الطلبة النفاتة مني، ورغبة في الاستمتاع بهذا المجال العلمي الخصب، لأن اللسانيات في عمومها عماد اللغة الإنسانية، واللسانيات التطبيقية بوجه خاص هي ثمرة تزاوج بين مجال اللغة وحقول المعارف الأخرى، ومن دون الخوض في غمار أحد مستويات علم الألسنية لا سبيل لطالب لاستحقاق شهادة لغوية.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم الدكتور سيدي محمد غيثري الذي كان خير عون طيلة مسيرة بحثي، والذي كان حليما وصبورا معي، وفوق ذلك لم يذخر جهدا ولا علما ولا رأيا لإنارة السبيل لي، كل ذلك من دون تعنت أو ضغط، فلم يستخدم مطلق سلطة المشرف لتحكيم آرائه، وكذلك أتقدم بنفس الشكر لأستاذي الفاضلين الأستاذ عمر ديدوح والأستاذ آيت أومزيان اللذان بذلا جهدهما لإعانتي على تخطي صعوبات بحثي هذا، ودون أن أنسى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرحمن خربوش الذي أمدني بمصادر قيمة ما كنت لأحصل عليها لولا مساعدته،

وأستاذي الكريم الدكتور عبد الجليل مرتاض الذي كنت أرى فيه دائما تواضع الإنسان العالم الذي امتلأ قلبه حبا لتعلم العلم وتعليمه، فلم يبخل علي بالنصح والتوجيه والإرشاد، وأتقدم بالشكر أيضا لأستاذي الكريم الدكتور عبد الحفيظ بورديم على توجيهاته السديدة، وآرائه القيمة. ولا أنسى أن أشكر أيضا كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

وندعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والهداية.

الرموز المستخدمة

تقتضي طبيعة الدراسة استخدام رموز شكلية لأهداف إجرائية في الأعمال التطبيقية في هذا الموضوع، ولذلك اعتمدنا على بعض الرموز الرّياضية المستخدمة في البحوث اللّغوية، خاصة تلك التي ترتبط بالدراسات الوصفية الصورية الموصلة إلى ضبط القواعد العامّة للغة ما[1] .

وبالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض الرّموز الخاصّة بالوصف الحاسوبي للنماذج اللّغوية، ومنها نذكر:

اس= اسم

اعا = اسم عامل عمل الفعل

اظا= اسم ظاهر.

وتشير اظا$^{+}$: إلى الاسم الظّاهر ذي العلامة الإعرابية الظّاهرة.

واظا$^{-}$: إلى الاسم الظّاهر ذي العلامة الإعرابية التقديرية.

ض= ضمير

ضبا= ضمير بارز

ضم= ضمير مستتر، ويعوض أحيانًا بعلامة الفراغ الدّال (∅).

مم= مصدر مؤوّل

ف= فعل

ف $^{-}$ = فعل لازم، ويفيد هذه الدّلالة أيضا الرّمز ك[1].

ف$^{+}$ = فعل متعدٍّ إلى مفعول، ويستخدم لهذه الدّلالة أيضا الرّمز ك[2].

وبناءًا عليه يكون رمز الفعل المتعدّي إلى مفعولين هو ف$^{++}$ ويكافئ ك[3].

ورمز المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل هو ف$^{+++}$ ويكافئ ك[4].

فا= فاعل

فا^{اظا}= موظف الفاعلية عبارة عن اسم ظاهر.

فا^{ضبا}= موظف الفاعلية ضمير بارز.

---

[1] - Maurice Gross, Grammaire transformationnelle du français, syntaxe du verbe, Librairie Larousse- Université de paris VIII et LADL, 2^{éme} éd- 1968, p07.

فاضم= الفاعلية مسندة إلى ضمير مستتر (تقديري).

مف= مفعول به.

ظز= ظرف زمان.

ظ م= ظرف مكان.

مه= مفعول فيه.

م لأ= مفعول لأجله.

ع= علاقة.

مب = مبتدأ. وتشير علامة فا إلى انتقال الموظف من الفاعلية إلى الابتداء.

خ= خبر: وتشير خ شج إلى الخبر شبه الجملة، و خ ج إلى الخبر الجملة.

أ= أداة: وتشير (أ) إلى إمكانية حضور الأداة أو غيابها.

...+... : إسناد إيجابي (ممكن)

...−...: إسناد سلبي (مرفوض).

...> ...: احتمال الإسناد أكبر من....

∧ = + = و': رمز التسلسل.

V = / = أو: وتفيد الاختيار الإقصائي.

∅ = إشارة إلى الفراغ الدّال أو إلى الموضع المشغول من قبل مضمر.

ج= جملة

ج0 = جملة ابتدائية

جاس= جملة اسمية

جف= جملة فعلية

ت = تركيب

تس = تركيب اسمي

تف = تركيب فعلي

شج = شبه جملة

رإ= ركن إسنادي

م= مسند.

م إ = مسند إليه

← # : متتالية منتهية

← / : متتالية غير منتهية

مج = مجموعة العناصر المكوّنة.

ق= قاعدة تكوينية (ترتيبية)

قا= قاعدة ضابطة.

تقا= تحويل قاعدي.

؟ = أسلوب استفهام.

!= أسلوب تعجب.

؟ : إسناد ليس له تأثير ظاهري.

ق$^{هـ}_{ن}$: توفيقة.

ر$^{هـ}_{ن}$= ترتيبة.

[ ] = ترتيب إجباري.

{ } = ترتيب اختياري.

+ : حركة إيجابية.

–: حركة سلبية تؤدي إلى فساد التركيب أو إلى تحويل قاعدي.

صف= صفة.

حا= حال.

تع= تعريف

= يكافئ دلاليا.

... ← = تتابع خطي إجباري.

← ∋ : الفاعلية مسندة إلى

فا¯: عنصر فاقد للفاعلية.

ضبا^{س}: ضمير متصل بالفعل.

اظا^{ص} : اسم ظاهر يحتوي على ضمير متّصل بالمعمول الثاني (المفعول به).

∀ : مهما يكن.

اظا^{ع}: اسم ظاهر يحتوي على ضمير متصل بالمعمول الأوّل (الفاعل)

س: الفعلية.

ع: الفاعلية

ص: المفعولية.

ك^{1} (س):منتالية نواتها فعل لازم.

ك^{ن} (س،ع،...): منتالية نواتها فعل متعدّ.

ونقصد بالحركية تغيير مواقع العناصر داخل التركيب.

الانزياح اليميني: التّقدم بدرجة أو أكثر عن الرتبة الأصلية

الانزياح اليساري: التّأخر بدرجة أو أكثر عن الرتبة الأصلية.

مدخل: حد الجملة في ظل الوظيفية:

تُعدُّ الوظائف النّحوية إحدى أهم الأسس التي يرتكز عليها بناء الجملة للوصول إلى الإفادة ووضوح المعنى، إذ لا يكفينا تعريف مكوّنات الجملة وفهم معانيها المعجمية من أجل الوصول إلى فهم دلالة التّركيب ككلّ متكامل، وإنّما ينبغي بالموازاة التعرف على وظيفة كل وحدة من هذه الوحدات[1]، أي الدّور الّذي تؤدّيه كل وحدة داخل التّركيب. ولا تثبت هذه الوظائف إلاّ في إطار العلاقات الرّابطة بين عناصر الأشكال التّركيبية المختلفة الّتي تفرضها الضّوابط اللّغوية الخاصّة بكلّ لغة.

ولقد أدّى تطوّر الدّراسات السّانتاكسية الحديثة إلى تجديد النّظرة إلى مفهوم الوظيفة النحوية بشكلها العام، فأخذت أبعادا تتلاءم والنّظريات اللّسانية المعاصرة وتهدف إلى تأسيس تعريف نحوي للوظيفة بحيث يكون أكثر شمولية في توضيحه للعلاقات النحوية الرابطة بين عناصر الجملة.

والفاعلية هي إحدى الوظائف الأساسية في الجملة الفعلية الّتي تتكوّن أساسا من مسند هو الفعل أو ماهو بمنزلته، ومسند إليه[2] هو الفاعل أو ما ينوب عنه، تربط بينهما علاقة نحوية هي الإسناد.

وبناءا على ذلك كان لزاما علينا قبل الخوض في هذه الدّراسة تحديد المستوى اللّغوي التّحليلي الأنسب لمعالجة وظيفة الفاعلية، وذلك في ظلّ النّظرة الوظيفية القديمة والحديثة.

I- مفهوم الوظيفية:

من الجحود أن نؤرّخ للوظيفية كفكرة لسانية تحليلية بدءا بالمدرسة الوظيفية الغربية الحديثة، لأنّنا بذلك نهمل تلك الجهود التي خلّفها قدماؤنا أمثال سيبويه والجرجاني، ولهذا سنحاول أن نرصد إرهاصات هذا المنهج في الأعمال العربية القديمة من خلال النظرة التّحليلية الموجودة في كتاب سيبويه، والنّظرة التّركيبية المتجسّدة في نظرية النّظم لعبد القاهر الجرجاني.

---

[1] – Christian Touratier. Comment définir les fonctions syntaxiques, p23.

[2]– محمد التونجي، راجي الأسمر: المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، ص 323.

أ- النّظرة الوظيفية في الدّراسات العربية القديمة:

بدأت الدّراسات اللغوية الوصفية للّغة العربية خلال نهاية القرن الأوّل الهجري متجسدة في رحلات الجمع إلى البوادي قصْد وضْعِ ضوابط لقواعد اللغة تحميها من الوقوع في اللّحن، وفي هذه المرحلة ظهر كتاب سيبويه الذي ضمّنه مختلف علوم العربية، والتي من بينها الأساليب الكلاميّة ومدى تأديتها للمعنى، وارتباط هذا الدّور بمدى خضوعها للنّظام اللّغوي العربي، متتبعا بذلك الاستحسان الكلامي في مستوييه النحوي والبلاغي، فنجده مثلا يتعرّض لقضيّة الرّتبة في مثل قوله: "واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن"[1]. فسيبويه يتحدّث من خلال تعرّضه للتّقديم والتّأخير عن ارتباط التّعابير الكلامية بالمعنى.

ومن أقسام الكلام -عند سيبويه- المستقيمُ سواء كان حسنا أو قبيحا[2]. وشرط الاستقامة عنده يكمن في خضوع التّركيب للقواعد المألوفة في كلام العرب. وما هذه القواعد إلاّ علاقات وضوابط لغوية تعتمد حاليا في دراسة التّراكيب اللّغوية المختلفة في شتّى اللّغات. وفي هذه التّصنيفات التي جاء بها سيبويه يظهر مدى الاهتمام بدقّة العلاقات الرّابطة بين عناصر الكلام وطبيعتها، وبمدى اتفاقها مع ما اعتادته العرب في كلامها.

وكثيرا ما نجد صاحب الكتاب يقوم بصناعة تراكيب نحوية لا معاني لها قاصدا بها التمثيل لا الاستعمال، حيث يعقبها بقوله: "تمثيل ولا يتكلّم به"[3] وفي ذلك نجد التقارب بين سيبويه واللّسانيات المعاصرة في التّفريق بين المعنى الدّلالي والمعنى النّحوي أو بين الدّراسة الوصفية الشّكلية والدّراسة الدلالية[4].

---

[1]- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، الجزء 1، تحقيق عبد السلام هارون، ص69.

[2]- نفسه، ص69.

[3]- نفسه، ص72.

[44]- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحدث- بحث في المناهج-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت، دط، 1979، ص59.

ورغم ذلك نجده لا يعزل البلاغة عن النّحو، وإنّما يرى أن المعنى لا يتمّ إلا بهما معا[1].

وإذا عرّفنا النّحو الوظيفي بأنّه ذلك النّحو الذي يبحث في تجاور الكلمات مع بعضها البعض بغرض تأدية المعنى النّحوي والمعنوي في رسالة كلامية تتمثّل في الجملة، وبأنّه أيضا هو الذي يهدف إلى تبليغ القواعد الوظيفية التي تعالج الكلام العربي في جانبه الاستعمالي[2]، أو بمعنى آخر أنه قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجمل فيما بينها حتى تتسق العبارة، ويتضح معناها[3]، أمكننا القول بلا تردّد بأن النّحو العربي كلّه كان نحوا وظيفيا.

وعلى أفكار سيبويه أسّس الجرجاني نظريته الجديدة في القرن الخامس الهجري والمعروفة بنظرية النّظم القائمة على المزاوجة بين اللّفظ والمعنى.

وقد اعتبر الجرجاني النّظم مجموعة من العلاقات الرّابطة بين الكلمات لتؤلّف سلسلة لغوية تؤدّي وظيفة إبلاغية[4]، وبذلك جعله قائما على ثلاثة أركان أساسية هي البناء، التّرتيب، والتّعليق. وبهذه النّظرة الجديدة عمل الجرجاني على انتشال النّحو من مهاوي التّردي وجسّد الرّغبة في إيضاح المعاني الوظيفية للتّركيب الكلامي.

والحقيقة أنّ هذه الدّراسة الوظيفية في مجال فهم التّراكيب اللّغوية تعتبر قفزة نوعية في عالم اللّغة، وتقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النّظريات اللّغوية في الغرب، وتفوق معظمَها؛ لأنّ عبد القاهر الجرجاني استخدم النّظام القواعدي الإسنادي لتحليل الجمل على اختلاف أنواعها، ممّا يدل على أنّ هذا النّظام عنده كان نشطا متحرّكا، وليس سكونيا منعزلا، كما

---

[1]- السابق، ص60.

[2]- صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1994، ص06.

[3]- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللّسانيات، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع- تونس، مطبعة كوتيب، 1997، ص167 وما بعدها.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، سلسلة الأنيس، بحث وتقديم علي أبو رقية، 1991 – الجزائر ص 69 وما بعدها.

كان عند أغلب الغربيين الوظيفيين. حيث عمل هؤلاء على تحديد كل حد في الجملة؛ وبالتّالي تحديد وظيفة الجملة ذاتها أي عملوا على صياغة نظام سكوني غير قابل للتفاعل مع كثير من أنواع الجمل.

حرص الجرجاني على إنقاذ النّحو من الأفكار الفلسفية التي صارت تغزوه، فبدأ دراسته عن النّظم الذي يشرح وظيفة الكلمات داخل السياق وذلك أثناء تآلفها وتشاكلها لتكوين التّركيب فيقول: " وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزوغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رُسِمت فلا تخلّ بشيء منها"[1] ثم يجعل هذا النظم قائما على التّعلّق والتّلازم بين طرفي الجملة ومكوّناتها حيث قال:" واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشّكّ أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[2]

والتعليق عند الجرجاني لا يشترط المجاورة، وذلك بخلافه عند تشومسكي الذي وقعت قواعده في هذه الإشكالية فثبت عجزها دلاليا[3].

إضافة إلى المعاني العقلية المستنبطة من التّراكيب اللّغوية تميّز منهج الجرجاني بإدراج المقام المساعد على إيصال المعنى للسّامع، كما استخدم ما يعرف اليوم بالنّظام الوظيفي للجملة لأجل دراسة الجانب التّعلّقي الرّابط بين مكوّناتها ومكوّنات النّص، وذلك بغية الحصول على معنى السّياق أيا كان نوعه ومضمونه، وقد تمكن عبد القاهر- من خلال تطبيقه لهذا النظام- من الكشف عن الوظائف والعلاقات البلاغية والأسلوبية الموصلة إلى المعاني البليغة. " ففكرة النظم تستعمل عادة للدلالة على كل ما له صلة بالبحث في الهيئات النّحوية للكلمات، وما قد ينتج عنها من مزية أو جمال"[4].

---

[1]- السابق، ص 94.

[2]- نفسه ص 69.

[3]- نفسه، ص XI (11 وما بعدها) من مقدمة الباحث.

[4]- تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ط1، 1983، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ص 112.

وليس شك في أنّ عبد القاهر كان قد تنبأ إلى حقيقة وأهميّة وظائف العناصر اللّغوية على اختلاف مستوياتها وتجاوزها دون توقّف تام عندها.

كما أنّنا لا نشكّ في أنّه كان يهدف إلى تعميق المفهوم المتوارث للعبارة، وإلى تصحيح بعض الأخطاء المتداولة، والتي كانت سائدة آنذاك[1].

إذن ما يمكننا قوله هو أن الوظيفية كانت قد ظهرت عند علماء اللغة العرب القدماء نظرة تحليلية، وإن لم تكن قد تجسدت منهجا لسانيا مؤسسا كما هو الحال عند العلماء الغربيين المعاصرين.

ب- الوظيفية منهجًا لسانيًا معاصرًا:

الوظيفية منحنى لساني يقفو أثر دي سوسور، تبنّته جماعة من المفكّرين والعلماء في شؤون اللّغة واللّسان من خلال انتمائهم إلى حلقة براغ التي تأسست عام 1926[2].

اهتمّ روّاد هذه المدرسة بتحليل اللّغات من جانب بنياتها ووظائفها، فالمدرسة الوظيفية تنظر إلى الألسنية على أنّها دراسة اللّغة الإنسانية. ولمّا كانت هذه الأخيرة لا تظهر إلاّ على شكل ألسن مختلفة باختلاف المجتمعات البشرية، فالألسنية إذن دراسة لهذه الألسن وفق مفهومي التّزامنية والتعاقبية وذلك من جميع جوانبها الصّوتية والصّرفية، والمفرداتية، والدّلالية، والنّفسية والاجتماعية والمعجمية والتّطبيقية[3].

ولا تعني التّزامنية عند الوظيفيين التصور السكوني الذي كان شائعا عند البنيويين خلال الستينيات والسبعينيات، فثمّة ظواهر في هذه الدراسات تنشط باستمرار[4].

ومن أهم رواد هذه المدرسة التشيكيون ماثيزيوس، وفسكاليتش وه.ترنكا هراليك، والرُّوسيون أمثال تروتسكوي وكرانتشيفسكي وجاكوبسون[5].

---

[1]- السابق، ص 113.

[2]- Jean Dubois et des autres: Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage: Larousse, France 1994, P 04.

[3]- المعجم المفصل، المرجع السابق، ص 427.

[4]- أندري مارتيني: وظيفة الألسن وديناميتها، ص 665.

[5]- Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage- P 375.

وقد ظهرت الأسس النظرية لهذه المدرسة ابتداءً من عام 1911 وذلك في أبحاث ماثيزيوس " الذي دعا إلى تمييز تقسيم الجملة البنيوي الشّكلي عن تقسيم الجملة الوظيفي إلى موضوع الكلام ومحموله حسب السّياق أو الموقف الكلامي الرّاهن الذي ترتبط به"[1].

ويرى ماثيزيوس أن هذا التّقسيم الوظيفي بإمكانه توضيح كيفية ربط الجملة بالموقف الكلامي الذي نشأت على أساسه بحيث يكون هذا الموقف مشتملاً على:

1- نقطة ابتداء الكلام أو موضوعه.

2- نواة الكلام أو محموله[2].

أما جاكوبسون، فقد بسط من جهته دراسة حول الوظائف المختلفة للغة، وذلك بالتركيز على جوانب الخطاب المختلفة، والمتمثلة في المرسل والمرسل إليه، والنص والمقام، والعملية الاتصالية ذاتها.

وقد كان لهذا العالم الروسي ريادة في مجال الفونولوجيا وهو لا يزال في مدرسة براغ، " وتنهض نظريته الفونولوجية على أساس الاعتقاد بأن التّقابلات المائزة مؤسّسة على مبدأ الثنائية، معتمدا في تعريف هذه التقابلات على معيار أكوستيكي[3].

ولا تنحصر أعمال جاكوبسون في مجال الفونولوجيا فحسب إذ أنّ الدّراسات المورفولوجية مدينة له أيضا بالكثير، نحو دراسته التّي قام بها حول " بناء الفعل في الرّوسية" والأخرى عن علم الحالة الإعرابية العامّ. وقد قام بتدقيق طريقة يمكن بها تعيين العلاقات الحاكمة على أي نظام مورفولوجي. ولجاكوبسون أيضا أعمال ونشاطات لغوية متعددة الجوانب[4].

أما المؤسّس الحقيقي لهذه المدرسة وزعيمها، فهو اللساني الفرنسي

---

[1]- السابق: ص 230.

[2]- سعدي زبير: التراكيب الفعلية في القرآن الكريم ص 12.

[3]- عالم الفكر، المجلد 26، العدد2، ديسمبر 97، وفاء محمد كامل، البنيوية في اللسانيات، ص 246.

[4]- نفسه ص 245.

" أندري مارتيني" الذي وضع القواعد التأسيسية لهذا المنهج اللساني من خلال مؤلفات مختلفة أهمها كتابه " مبادئ في اللسانيات العامة".

وقد فرّق مارتيني بين دي سوسور والوظيفيين بالاعتماد على موضوع الدّراسة عند كل منهما[1].

ومن أهم الأفكار التي جاء بها هذا اللّساني اعتباره أنّ التّواصل هو الوظيفة الأساسية للّغة، الأمر الذي قاده إلى مفهوم الاقتصاد اللغوي الذي توّجه بنظرية التّقطيع المزدوج للكلام[2]. كما أن مارتيني لا ينفي وجود وظائف أخرى ثانوية للّغة، حيث ينطلق من " تحديد اللّغة باعتبارها نظاما وظيفيا يرمي إلى تمكين الإنسان من التّعبير والتّواصل"[3] وذلك عن طريق التّبليغ والتّمييز والتّعبير.

ولهذا اللّساني الفرنسي أعمال أيضا في المستوى التّركيبي، حيث قسّم العلاقات الرّابطة بين الوحدات اللّغوية إلى علاقات تركيبية وأخرى استبدالية في مستوى الجملة.

وقد فرّق مارتيني في دراسته لمكوّنات الجملة بين الأنواع المختلفة للمونيمات حسب وظائفها التّي تؤدّيها داخل هذا الشّكل اللّغوي، حيث أطلق اسم المونيمات الوظيفية على تلك العناصر التي تؤدّي دورًا داخل التّركيب ولا تكون مستقلّة بنفسها، في حين أن المونيمات المستقلة هي تلك التي لا تتغير وظائفها بتغير مواضعها[4].

إنّ الوظيفية عند مارتيني تقوم على نظرية الانبناء المزدوج التي تعدّ المقياس الأساسي الذي يميز لغة الإنسان عن باقي وسائل الاتصال البشرية (الحركات، الإشارات وغيرها-).

---

[1]- سعدي زبير، التراكيب الفعلية في القرآن الكريم- دراسة لنيل شهادة الماجستير- جامعة الجزائر، 1986، ص 14.

[2]- Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, P 206.

[3]- نفسه ص 206 وما بعدها.

[4]- نفسه ص 308، وانظر كذلك وظيفة الألسن وديناميتها، مرجع سابق ص 302.

وفي هذه النظرية كلّ مرسلة لغوية تتكوّن من وحدات صوتية صُغرى أو فونيمات، ووحدات معنوية صغرى أو مونيمات[1].

ويوضّح هذا اللّساني مفهوم الوظيفية بقوله:" لكن ينبغي ببساطة أن نميز في التّطبيق اللّغوي، وحتّى في ذلك الذّي للوظيفانيين أنفسهم، بين الوظيفة بالمعنى الأعمّ للمفردة وبين وظيفة الوحدات التمييزية في سياق ما بوصفها متميزة عمّا يمكن أن نشير إليه على أنّه طبيعتها وانطلاقا ن هذه الكلمة الأخيرة استطاع لويس هالمسالاف أن يقدّم " الغلوسيماتيكية" بوصفها ألسنية وظيفية..."[2].

كما يبرز مارتيني هدف تبنّيه لهذا المنحنى اللّساني فيقول: "إنّ اختيار وجهة النّظر الوظيفية يستمدّ من الاعتقاد الرّاسخ بأنّ كلّ بحث علمي يتأسّس على إثبات ملاءمة ما، وأنّ الملاءمة التّواصلية هي التي تسمح بشكل أفضل فهم طبيعة دينامية اللّغة، وستصبح كلّ السّمات اللغوية إذن قبل سواها مبرزة ومصنّفة استنادا إلى الدور الذي تؤدّيه في إيصال الخبر"[3].

على العموم، أدّت أفكار مدرسة براغ حول الوظائف إلى ظهور عدّة تيّارات فكرية وظيفية خلال الحقبة الممتدّة من القرن العشرين إلى غاية السبعينات، فكانت السّمة الغالبة على مدرسة "جنيف" هي التّركيز على كيفية تأدية لسان ما وظيفته أثناء حلقة ما من تاريخه، كما تبنّى لسانيو المدرسة الوظيفية الأطروحات الرّئيسة المعروضة في كتاب سوسير.

وبناءا عليه فإن الوظيفيّين قد انطلقوا في دراستهم من اللّسان البشري وليس من اللّغة.

إنّ المدرسة الوظيفية هي إحدى المدارس اللّسانية الهامّة الت تعتمد على دراسة أوجه العلاقات بن الوحدات المكوّنة للتّركيب من أجل التّحليل

---

[1]- المعجم المفصل، المرجع السابق، ص 109.

[2]- وظيفة الألسن وديناميتها، ص14.

[3]- نفسه، ص15.

اللّغوي الدّقيق، وقد كان لهذه المدرسة تأثيرها فيما تلاها من المدارس والتّيارات اللّغوية الأخرى.

وما يمكن قوله، إنّ الوظيفية اتّجاه لساني يربط بين النّظام اللّغوي وكيفية توظيف هذا النّظام لأداء المعاني، ويتمثّل ذلك في الأمور الآتية:

1- وجود خيارات متعدّدة أمام المتكلّم ضمن نظام اللّغة.

2- ارتباط اللّغة بالمجتمع وعلاقاته الثّقافية*أ.

3- تُقدِّم عناصرُ النّظام اللّغوي وظيفةَ الكلام المقصود مجتمعة[1].

وإنّه من مهامّ الوظيفية في المستوى السّانتاكسي دراسة نوعية العلاقات الرّابطة بين مكوّنات الجملة أو التّركيب بصورة أعمّ، بالإضافة إلى تبيان الوظائف العامّة (معاني الجملة)، والوظائف الخاصّة (معاني المكوّنات المفردة)، ومدى تفاعلها فيما بينها خدمة للمعنى الدّلالي العامّ، إذ لا يتحقّق الوصول إلى الإفادة التّامّة من الجملة اللغوية إلا بتحقّق الاستيعاب الكامل لمعاني مكوّناتها من أوجهه الثّلاثة وهي:

1- تحديد المعنى الدّلالي العام للجملة، وتختصّ به العلاقات الدّلالية التي تحدّد الأدوار التي تقوم بها حدود الحَمْل*ب بالنّسبة للبؤرة أو النّواة*جـ، بحيث يكون هذا التّحديد دلاليا لا نحويا بالارتكاز على المعاني أو البُنى العميقة للجملة على حدّ تعبير تشومسكي.

2- تحديد المعاني النحوية الخاصّة بالمكوّنات الفردية، وتختصّ به العلاقات النّحوية استنادا إلى الدّور الوظيفي الذي يؤدّيه كلّ عنصر داخل التّركيب.

3- تحديد المعاني المعجمية لهذه المفردات[2].

---

*أ- المقصود بالعلاقات الثقافية ما يميز مجتمعا عن آخر نحو التراث والتقاليد والعادات والأعراف...

[1]- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات، ص241.

*ب- الحد لفظ يدل على معنى قائم في الذهن، قد تكون من كلمة أو كلمتين أو أكثر، أما الحمل فهو ما يتضمن حكما وحاملا لهذا الحكم نحو قولنا: القطن | أبيض

حد I (الحامل) | حد II (المحمول)

*جـ- النواة هي العنصر الرئيسي الذي تتعلق به باقي العناصر.

[2]- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية- الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الدار البيضاء، ط1، 1987، ص58.

إذن المعنى الوظيفي هو الذي يحدّد وظيفة الكلمة بالنّسبة لزميلاتها في الجملة، ويتّصف هذا المعنى بالتغيّر حسب السّياق، وبذلك يكون تناولنا للوظيفة في هذه الدّراسة محصورا في مستوى الجملة والتّركيب الفعليين.

II- مفهوم الجملة في ظلّ النّظرة الوظيفية:

أ- تمهيد:

نعلم أن النّحو لا يهتمّ بالصّوت وما يعتريه من ظواهر لغوية، أو الكلمة المفردة، بل يهتمّ بالكلمة التي تركّب مع غيرها في متتالية منتظمة تدعى "الجملة" أو "التركيب" أو "الكلام" أيضا، بحيث تكون هذه العبارات مفيدة إفادة تامّة موضوعة وفق ما تعارف عليه العرب الذين استخدموا اللغة سليقة، وبذلك يمكن أن نقول إنّ الجملة ليست سوى صورة لفظية مخزونة في ذهن المتكلم يعبّر عنها بمركب لفظي.

والجملة في اللغة تطلق على الجماعة من النـــاس وعلى الجمع، وهي -أي الجملة- جماعة كل شيء بكماله، نقول أجملت له الحساب والكلام، وجمل الشيء جملا جمعه عن تفرّق، والحساب جمع أعداده وردّه إلى الجملة، ونقول أجملت الشيء إجمالا، جمعته من غير تفصيل[1].

وقد وردت كلمة (جمل) بمعان مختلفة طبقا لضبطها، وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى الجمع وذلك في قوله تعالى: ﴿ وقَالَ الذِينَ كَفَرُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾[2]

يعتبر تعريف ثراكس للجملة أقدم ما وصلنا عن نحاة الغرب في العهد الأفلاطوني حيث يقول:" الجملة نسق من الكلمات يؤدّي فكرة تامّة"[3]. ويقصد بذلك اكتمال الإخبار ومنطقيته. وهو تعريف يتقارب وما جاء به أرسطو الّذي

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، مادة "جمل".

[2]- سورة الفرقان، الآية 32.

[3]- أحمد محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت 1988، د ط، ص 12.

عرّف الجملة بـــ:"... الكلام المفيد الّذي لبعض أجزائه معان مستقلّة، باعتبارها ألفاظا، لا باعتبارها أحكاما إيجابية"[1].

من خلال تحليلنا لمقولة أرسطو يتّضح أنّه عرّف الجملة منطلقا من أسس لغوية وظيفة لا فلسفية، ويتجلّى ذلك من خلال قوله::"... باعتبارها ألفاظًا لا باعتبارها أحكاما إيجابية"، ثم إنَّ في استخدامه للَفظة "بعض" تلميح إلى فصل العناصر المعجمية عن غيرها من العناصر النّحوية.

كما لا تخلو نظرة أرسطو من فكرة الإسناد ضمن الطروحات الفكرية المنطقية الّتي كانت سائدة آنذاك.

والحقيقة أنّ محاولة تعريفنا للجملة يقودنا إلى الكشف عن مفهوم مصطلحين آخرين يشتركان مع الأوّل في بعض خصائصه، ويختلفان عنه في أخرى وفقا لآراء اللّغويين والنّحويين القدامى والمحدثين، ونقصد بهذين المصطلحين الكلام والتّركيب اللغوي.

ولعلّه من الأجدر إجراء تقابل مزدوج للخلوص إلى مفهوم للجملة عن طريق مقارنته بحديّ الكلام والتّركيب.

ب- الكلام والجملة:

إنّ الكلام عند سيبويه هو:" الجملة[2] المستقلّة بنفسها، الغانية عن غيرها"[3] ويفهم من ذلك أنّ الكلام ضرب من الجمل يشترط فيه الاستقلال والإفادة، ويوافقه في رأيه ابن معط إذ يقول:

اللّفظ إن يفد فهو الكلام نحو مضى القوم وهم كرام[4].

أما ابن جنّي فيرى أنّ الكلام هو الجملة، فكلاهما يؤدّي معنى مفيدا ومستقلاّ بنفسه، ويظهر ذلك من خلال ما أورده في كتاب الخصائص:" أمّا

---

[1]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، 1979 ص 100.

[2]- لم يرد يرد مصطلح الجملة في كتاب سيبويه، ولعل ما يوجد في الكتاب في أماكن مختلفة منه، هو ما يتعلق بمعناها اللغوي، أنظر نحو الجمل تحقيق ودراسة مختار بوعناني، ص 28.

[3]- سيبويه، الكتاب، مصدر سابق ص 208.

[4]- شرح ابن معط ص 66.

الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، والّذي يسمّيه النحويون الجمل..."[1]
فقد عرّف الكلام بالجملة عند النّحويين.

كما نجده في موضع آخر يعبّر عن الجملة بالكلام فيقول:" وأمّا الجملة فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه"[2].

ويوضّح الإمام الجرجاني هذا المفهوم حين يشبّه واضع الكلام " بمن يأخذ قطعا من الذّهب أو الفضّة، فيذيب بعضها في بعض حتّى تصير قطعة واحدة"[3]. وما من شكّ في أنّ الجرجاني كان يرمز لدور العلاقات والمعاني النّحوية في تركيب الكلمات (القطع) لتكوين الكلام المفيد (القطعة الواحدة).

ونستشفّ من ذلك أنّ غاية الكلام عند عبد القاهر هي تأدية معنى حاصل عن تعليق الألفاظ المكوّنة بسياق بعضها ببعض.

كما يقسّم الكلام، في موضع آخر، إلى خبر، وأمر، ونهي، واستفهام، وتعجب، بينما تبقى الجملة ممثّلة عنده في أصغر بنية نحوية تعتبر كلاما يحسن السكوت عليه لاشتمالها على المسند والمسند إليه في أبسط صيغة لهما مجردين من جميع ما يتعلّق بهما من كلمات.

" إذن الكلام تكوين له شكله اللّغوي العامّ، وهذا التّكوين له أجزاؤه ومكوّناته، وهذه المكوّنات لا تكون جزئيات مستقلة في صورة كلمات فقط، بل قد تكون جزئيات مركبة، وهي هيئات تركيبية تمثل جزءا- بعد التّركيب- في التّكوين أو الشّكل العام"[4].

أمّا الزّمخشري، فعرّف الكلام بأنّه " المركّب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى"[5] ورأيه أنّ ذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك:" زيد أخوك

---

[1]- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص: تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط 02، ج 01 ص 17.

[2]- نفسه ص 17.

[3]- الدلائل، المرجع السابق ص 371.

[4]- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية.- المعارف-الإسكندرية-مصر، 1988، ص 09 وما بعدها.

[5]- الزمخشري محمود بن عمر، المفصّل، ط 2، 1927ه، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص6.

وبشر صاحبك" أو فعل واسم نحو قولك:" ضرب زيد، وانطلق بكر وتسمّى جملة"[1].

ويعرّف النّحاة القدامى الكلام، بأنّه ما اجتمع فيه أمران، اللّفظ والإفادة[2] في حين أنّ الجملة هِيَ العبارة المنطوقة الّتي يمكن أن تدلّ على معنى، فتكون بذلك كلاما، ويمكن ألاّ تكون كذلك[3]، وهو ما رآه ابن هشام حين عرّف الجملة بأنّها"... عبارة عن الفعل وفاعله ك:" قام زيد"، والمبتدأ والخبر ك:" زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو " ضرب اللّص" "وأ قائم الزيدان؟" و" كان زيد قائما" و" ظننته قائما"[4] وهو أيضا ما ذهب إليه حين عرّف الكلام "بالقول المفيد بالقصد". بمعنى أنّه ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه[5]. وحين فرّق بين الجملة الكبرى والجملة الصّغرى، واستشهد بإطلاق النحاة مصطلح الجملة مثلا، على جملة الشّرط، وعلى جوابها جملة جواب الشّرط رغم انعدام الإفادة فيها[6].

ويتّفق ابن مالك مع ابن هشام في تعريفه للكلام إذ يقول: كلامنا لفظ مفيد كاستقم[7].

ويميز ابن الحاجب بين الكلام والجملة، إذ يجعل هذه الأخيرة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة الّتي هي خبر للمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل.

أما الكلام " فهو ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"[8]

---

[1]- السابق، ص06.

[2]- خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، مطبعة الراجي، 1312ه، ص01- 18.

[3]- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت ط 1991. 1، ج 2، ص 5، 6

[4]- نفسه، ص 06.

[5]- نفسه ص 7.

[6]- نفسه ص 14.

[7]- صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث، قسنطيلة، الجزائر 1990، ط 02، ج 1، ص 9.

[8]- ابن الحاجب جلال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي و شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي شرح الكافية في النحو، ج 1 ص 7، 8.

وعند المحدثين تكون الجملة مستقلّة معنويا غير تابعة في معناها لغيرها، أو هي كما عرّفها الدّكتور أنيس: أقلُّ قدرٍ من الكلام يفيد معنى مستقلاّ بنفسه سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[1].

أمّا الكلام فيرى بعض المعاصرين أنّه ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد، مستقلّ ويشترط للجملة أن تستقلّ معنويا، وأن لا تتضمّن في شكل لغوي أطول.

كما أنّ دي سوسير يعرّف الجملة بأنها نمط رئيسي من أنماط التضام، والتضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا...[2]

ويعرّف بلومفيلد الجملة من وجهة نظر وظيفية بالتّركيز على شرط الاستقلالية فيقول "... إنّها الصّيغة اللّسانية المستقلّة، بحيث تؤدّي وظيفتها دون توقّف على صيغة تركيبية تشملها"[3].

إذن، فالجملة المستقلّة عند بلومفيلد هي أكبر وحدة نحوية في الكلام*، وتتأسّس وفق شرطين يراهما، وهما:

1- ترتبط أجزاؤها ترابطا عضويا، إذ يؤدّي كلّ عنصر منها وظيفته بناءا على نوعية علاقاته بباقي الأجزاء.

2- أنّها لا تندمج في بناء نحوي أوسع[4] منها.

ويحافظ سابير رائد التّيار التّجريدي في الدّراسات اللّسانية على المبدأ الوظائفي في تعريفه للجملة حيث يقول:" إنّ الجملة هي مجموعة من العلاقات النّحوية الرّابطة بين أجزاء الكلام ربطا وظيفيا"[5]، وهو بذلك يشترط في

---

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة- القاهرة، 1966 ص 260، 261.

[2]- أحمد محمود نحلة، المدخل في دراسة الجملة العربية، مرجع سابق ص 13.

[3] - عبد السلام المسدي- مباحث تأسيسية في اللسانيات، مرجع سابق ص 222 وانظر George Mounin ص 262 . وابراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 29/ 30.

*- لا يقصد بالكلام هنا اللفظ المركب المفيد، وإنما المقصود به هو كل ما يتلفظ.

[4]- مباحث تأسيسية في اللسانيات، مرجع سابق ص 222، 223.

[5]- نفسه، ص نفسها.

الجملة اكتمال ما تحمله من فكرة، وهي بمعنى آخر التّعبير عن معنى بواسطة ترابط أجزاء لغوية وفق علاقات منتمية إلى هذا النّظام اللّغوي.

أمّا برجشتراسر، فيعتمد في تعريفه للجملة على أساس العلاقة الإسنادية التّي تربط بين عناصر الجملة ويظهر ذلك من خلال قوله:" أكثر الكلام جمل، والجملة مركّبة من مسند ومسند إليه، فإنْ كان كلاهما اسم أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"[1]، وهو تعريف يحتاج إلى مناقشة من حيث اعتبار الكاتب لكلّ جملة تحتوي على فعل جملة فعلية، إذ تشترط قواعد اللّغة العربية أن يكون الفعل أو ما هو بمنزلته في صدر الجملة لكي تكون فعلية، فالرّتبة من الضّوابط الّتي يعتمد عليها النّحو العربي لتصنيف الجمل.

ويرى فندريس أنّ كلّ جملة لابدّ أن تحتوي على عنصرين متميّزين هما: الصّور المعنوية والعلاقات الرّابطة لهذه الصّور[2]. بينما يقول مارتيني " إنّ الجملة هي الملفوظ الذي ترتبط كلّ أجزائه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ"[3].

ج- التّركيب اللّغوي والجملة:

يعرف سيبويه التّركيب بأنّه:" اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنوية"[4]. بينما يقسّم ابن هشام الجملة إلى صغرى وكبرى، " فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو:" زيد قام أبوه" والصّغرى هي المبنية على المبتدأ والخبر عنها في المثال"[5].

ومن خلال المثال نلحظ التّقارب بين ما أطلق عليه سيبويه مصطلح التّركيب النّحوي، وما يسمّيه ابن هشام "جملة صغرى" إذ العلاقة المعنوية

---

[1]- برجشتراسر: التطور اللغوي للغة العربية ص 132.

[2]- فندريس: اللغة ترجمة الدواخلي والقصاص: ص 105- 112. وانظر كذلك: مصطفى جمال الدين: رأي في تقسيم الكلمة، ص 113 في WWW. Rafed. net/books/ twathona/ 6/ t6. html.،

[3]- مباحث تأسيسية في اللسانيات ص 229.

[4]- الكتاب، ج 1، ص 14.

[5]- المغني، ج 2، مصدر سابق ص 380.

التّي قصدها سيبويه لا تَشترط الإفادة التامّة، وبذلك يكون التّركيب "... قول مؤلَّف من كلمتين أو أكثر لفائدة سواء كانت تامّة كقولك:" العلم نور" أو ناقصة نحو:" الجمال الإنساني..."[1]. وهناك من يرتضي اعتبار الجملة مركّبا إسناديا من كلمتين، أو أكثر، يؤدّي الرّبط بينهما إلى أن يكون لكلّ منهما وظيفة نحوية خاصّة"[2].

ولذلك يعتبر التّركيب أعمّ من الجملة إذ يدلُّ على أنواع عديدة من التّآلفات التّي لا تدخل الجملة في عدادها.

أما بلومفيلد فيعرّف التّركيب بأنّه كلّ شكل يتضمّن في شكل لغوي أطول"[3] ويكون بذلك من مكوّنات الجمل.

استنتاج:

ونخلص من تحليلنا لهذه التّعاريف إلى أنّ اللّغويين (منذ اليونان والهند قد عرّفوا الجملة بأنّها ما يَتألف من مسند ومسند إليه ورابطة، وهو تحديد عامّ اتّفقت عليه جميع لغات العالم)[4].

لكن هذا المفهوم قد تغير شيئا فشيئا فشكّل موضع خلاف بين اللّغويين والنّحويين، وذلك لاختلاف زوايا النّظر من جهة، ولتعدّد أشكال الجمل وتنوّعها من جهة ثانية: فابن جنّي يرى أنّها وحدة الكلام وقاعدتها الّتي لا يتمّ بدونها الفهم التامّ، ولا تتحقّق بسواها الإفادة[5] إلاّ أنّه يمكننا القول بعيدا عن هذه الخلافات إنّ المفاهيم اللّسانية المعاصرة قد تسرّبت إلى عالَم النّحو عند المحدثين، ولا سيما تلك المفاهيم الوظيفية. سواء كمتصوّر ذهني، أو كمصطلح لفظي، فاستخدمت في تعريفات هذا العلم، ومن ذلك تعريف الجملة

---

[1]- انظر، صالح بلعيد في كتابه: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص87.

[2]- مصطفى جمال الدين: رأي في تقسيم الكلمة. WWW. Rafed. net/books/ twathona/ 6/ t6. html. ص 115 وما بعدها.

[3]- Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage p 365, 366.

[4]- المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع- في مقدمات كتاب كليلة ودمنة- دراسة إحصائية وصفية: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط 1982 ص 12.

[5]- التركيب عند ابن المقفع، مرجع سابق، ص 12.

باعتبارها الصّورة اللّفظية الصّغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللّغات[1]، وباعتبارها الشكل اللّغوي الّذي يتركّب من ألفاظ وتراكيب اسمية أو فعلية أو ظرفية، يتعلق بعضها ببعض ليكتسب سمة خاصّة بهيئته التّركيبية بحيث يؤدّي كلّ لفظ فيها وظيفة نحوية خاصّة تتكامل مع باقي الوظائف الأخرى، عن طريق علاقات تركيبية معينة خدمة للمعنى العامّ للجملة أو بتعبير آخر: هي كلّ ملفوظ تتّصل عناصره بركن إسنادي وحيد أو متعدّد عن طريق الإلحاق، في حين أنّ التّركيب هو الشّكل اللّغوي الّذي يكتسب بعض سمات الجملة، والّذي يتكوّن من بعض مكوّناتها سواء إن كان معناه تامّا أو ناقصا نحو المركّب الإسنادي أو الإضافي أو التّوكيدي أو البياني أو غير ذلك، أو باعتبار تقسيم آخر نحو المركّب الاسمي والمركّب الفعلي.

ولما كان المعنى الوظيفي- كما رأيناه سابقا- هو الّذي يحدّد وظيفة الكلمة بالنّسبة لزميلاتها في الجملة، ولمّا كانت الفاعلية أيضا، إحدى هذه الوظائف الأساسية في الجملة والتّركيب الفعليين العربيين، نعرّف هذين الأخيرين بأنّهما ما ابتدأ بفعل في أحد الأزمنة الثّلاثة بحيث يكون مسندا إلى فاعل مرفوع ظاهر أو مستتر، كما يمكن أن يتبع الفاعلَ اسمُ منصوبٌ أو أكثر، ومن سمات المركب الفعلي نذكر المميزات الآتية:

1- أن يتقدّم الفعل على فاعله.

2- ألاّ يلحق بالفعل علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعًا ظاهرًا.

3- يتّصل بالفعل علامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنّثا وفق مستويات التّأنيث، واتّصال الفاعل المؤنّث بالفعل أو انفصاله عنه. .

4- يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا أو مستترًا، أو ما هو في منزلة الاسم، وهو المعروف بالمصدر المؤوّل.

5- ألاّ يحذف الفاعل.

---

[1]- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللّسانيات: ص 222.

6- قد يتقدّم على الفعل غير الفاعل من متطلّباته، ولا يخرج هذا التّقدّم المركّب عن كونه مركّبا فعليا وذلك مثل: " عليًّا ضرب محمدُ"

7- يجوز أن يسبق بأدوات تفيد النّفي أو الاستفهام أو الشرط أو التّوكيد والتّحقيق أو التّقليل أو الاستقبال أو الطّلب من أمر ونهي وعرض وتحضيض وتمنّ وترجّ...[1].

والجملة الفعلية موضوعة لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويشير إلى تجدّد سابق أو حاضر، كما تشير إلى استمرار دون تجدّد.

وللجملة الفعلية أشكالٌ متعدّدة منها الاستفهامية نحو قول الشّاعر:

هل غادر الشُّعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهّم.[2]

ومثل قوله تعالى:﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾[3].

ومنها الإخبارية كقولنا: " قد قامت الصّلاة" و " كسوت الفقير ثوبا".

ولابن هشام رأي في تعريف الجملة الفعلية فيقول:" هي الّتي صدرها فعل " كقام زيد وضُرِب اللّص وكان زيد قائما، وظننتُه قائما، ويقوم زيد وقم"[4] مع التّنبيه على أنّ المراد بصدر الجملة هو المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف[5]، وهو أيضا ما كان صدرا في الأصل وبذلك يصنّف ابن هشام الجملة الشرطية ضمن الفعلية[6] خلافا للزّمخشري الّذي عدّها ضمن الجمل الظّرفية[7].

---

[1]- الجملة العربية ص 51.

[2]- هذا البيت مطلع قصيدة عنترة بن شدّاد.

[3]- سورة الضحى الآية 6.

[4]- مغني اللبيب، ج 2، مصدر سابق، ص 11، 12.

[5]- نفسه، ص نفسها.

[6]- نفسه، ص 13.

[7]- مغني اللبيب ج1، ص14، نقلا عن الزمخشري.

ويشير بعض المحدثين إلى أنّ الجملة الفعلية محوّلة عن الجملة الاسمية بطريق القلب، إلاّ أنّ هذا الرّأي يبقى موضع شكّ عند أغلب الدّارسين[1].

ويرى عاطف مدكور أنّ الجملة الفعلية قسمان هما: الجمل البسيطة، ولها بدورها أنماطها المتعدّدة، والجمل المحوّلة وهي تلك الجمل الاسمية الّتي دخلت عليها كان وأخواتها فتحوّلت إلى فعلية[2] وباختصار نقول إنّ الجملة الفعلية عبارة عن متوالية من العناصر اللّغوية الّتي تعقد روابها حول ركن إسنادي- يكون بمثابة النّواة، ويتمثّل في الفعل أو ما هو بمنزلته، ويكون في صدر الجملة، ورتبةُ الفاعل بالنسبة إليه محفوظة، وهي التّأخير[أ]، فتقديم الفاعل على الفعل يُخرِج الجملة من بنية الفعل والفاعل إلى بنية المبتدأ والخبر، بينما يمكن للمفعول أن يتقدّم على الفاعل" إذا وقع عليه فعل الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ..﴾[3] وينتج عن هذه المتوالية معنى حاصل، عن تكامل الوظائف النّحوية والدّلالية لهذه المكوّنات.

والحقيقة أنّ هذه الوظائف تحملها مجموعة من العناصر الكلامية التي تتوفّر فيها شروط تأدية وظيفة دون أخرى، وهذا ما يدفع إلى التّساؤل عن العلاقة القائمة بين هذين الطّرفين، ونقصد بهما العناصر الكلامية، والوظائف الّتي تؤدّيها داخل التّركيب، أو كما يسميه بايك، تلك العلاقة القائمة بين الشّاغل والشّاغر، وينبغي لمعرفة ذلك التّفريق أوّلاً بين ما هو نحوي، وما هو وظيفي، أو بأسلوب آخر ينبغي أن نفرّق بين التّقسيم النّحوي والتّقسيم الوظيفي لهذه العناصر الكلامية، وذلك من بين النّقط الأساسية الّتي سنتعرّض لها في أوّل فصل من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

---

[1]- عبد الرحمن طه، النحو والمنطق الصوري، مرجع سابق ص 115.

[2]- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، المرجع السابق، ص 216.

[أ] - هذا باعتبار ما رأته مدرسة البصرة ، وهو خلاف رأي الكوفيين الذين يعتبرون الفاعل كل من قام بالفعل، سواء تقدم أو تأخر.

[3]- سورة البقرة، من الآية: 86.

الفصل الأول: الوظائف النحوية في العربية

إن تناول الجمل من وجهة نظر وظيفية يدفع إلى التّساؤل عن طبيعة هذه العناصر المكوّنة لها، انطلاقا ممّا تؤدّيه من وظائف داخل هذه الوحدة الكبرى، آخذين بعين الاعتبار نوعية تلك العلاقات الّتي تربط هذه العناصر فيما بينها من جهة، وتربط العنصر مع الجملة التي تحويه من جهة أخرى.

I- مفهوم الوظيفة:

تعني هذه اللّفظة بمفهومها العامّ العمل أو المهمّة، وهي في النّحو الوظيفي العلاقة الّتي تربط الكلمة مع غيرها في الجملة[1].

والحقيقة أن مفهوم الوظيفة قد أخذ أبعادا متباينة عند اللّسانيين بحسب توجّهاتهم، يقول المسدّي:" ومفهوم الوظيفة حسب اللّسانيين المعاصرين متنوّع الدّلالة، مائع الحدود، ويرجع ذلك إلى المنطلقات المبدئية في تفسير الظّاهرة اللّغوية ممّا يفضي إلى اختلافات منهجية في دراسة النحو وتفكيك الكلام"[2].

يعرّف البنيويون مصطلح الوظيفة " بأنه المنزلة الّتي يتبوّؤها أيّ جزء من أجزاء الكلام في البنية التّركيبية للسيّاق الّذي يرد فيه"[3]، وروّاد النّسقية يسمّون "وظيفة"، وبمعنى قريب من الدّقة الرّياضية، كلّ علاقة بين عنصرين، بحيث كون كلاهما ثابتا أو مغيرا، أو يكون أحدهما ثابتا والثاني متغيّرا[4]، وهو ما ذهب إليه فريديريك فرانسوا وتوراتيي[5]، وتشومسكي الّذي يرى أن مفهوم الوظيفة النحوية هو مفهوم " نحوي علائقي"[6].

أمّا مارتيني فيربط مفهوم الوظيفة بمبدإ اختيار المتكلّم لأدواته التّعبيرية اختيارا واعيا، إذ أنّ وظيفة أي جزء من الأجزاء الكلامية لا تتحدّد إلاّ بواسطة تلك الشّحنة الإخبارية الّتي يحمّلها المتكلّم لهذا الجزء، فيكون مفهوم

---

[1]- Larousse générale de français: edt refondue- Paris, 1988, p 270.

[2]- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د ط، 1997، ص 227.

[3]- نفسه: ص 227.

[4]- Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage p 204,205.

[5]- Comment définir les fonctions syntaxiques p 31, 32.

[6]- نفسه ص 33.

الوظيفة إذن هي القيمة التّمييزية من النّاحية الدّلالية العامّة، "وهذا ما مثّل جوهر النّظرية الوظيفية كما أرساها هذا اللّساني الفرنسي..."[1] كما يرى مارتيني ضرورة التّفريق بين المعنى العامّ للمفردة وبين وظيفة الوحدات التّمييزية في سياق ما، ولذلك نجده يعدّد استخدامات هذا المصطلح، وفي ذلك يقول:"... وقد عابوا عليّ في كتابي" مبادئ في الألسنية العامّة استخدام مفردة " وظيفة" مع قيم شديدة الاختلاف..."[2] فمن بين ما استخدم له مارتيني مصطلح وظيفة نجد الإحالة إلى الفاعل أو المفعول[3].

" ويدّقق مارتيني مفهوم الوظيفة بالاستناد إلى مبدأ تفكك الكلام وتوزيع أجزائه، فيرى أنّ أيّ جزء من أجزاء الكلام لا يمكن أن تكون له وظيفة ما، إلاّ إذا كان ظهوره غير حتمّي بموجب السياق"[4].

والّذي ينبغي الإشارة إليه، أنّ كلمة وظيفة من المصطلحات التّي تتعدّد مفاهيمها بتعدّد المستويات التّي يتمّ تحليل الكلام وفقها، لذلك تصنّف الوظائف إلى صوتية وصرفية ونحوية ودلالية كلّ حسب النّظرة التّحليلية لها.

فالوظيفة الصّوتية هي ما يؤدّيه الصّوت من دور، بالاتّحاد مع غيره داخل التّركيب، وفق العلاقة التي تربط صوتا ما ببقية الأصوات.

ولا جرم في أنّ الوظيفة الصّوتية مرتبطة أساسا بمصطلح الفونيم عند أغلب الدّارسين المعاصرين بدءا بدي سوسور الّذي تعرّض إلى وظيفة الصّوت اللّغوي. أمّا هذه الوظيفة فيكتسبها داخل التّركيب، والأكثر من ذلك فإن سوسير قد بنى نظريته الفونولوجية على أساس التّحليل الوظيفي، فالأصوات داخل البنية لها دورٌ تمييزيّ، وندرك ذلك من خلال عملية التّقابل بين الكلمات المختلفة في الفونيم الواحد[5].

---

[1]- مباحث تأسيسية في اللسانيات، مرجع سابق ص 228.

[2]- نفسه ص 211، 212.

[3]- نفسه والصفحة نفسها.

[4]- مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 228.

[5]- Ferdinand de Saussure: Cours de linguistique générale, Edt critique préparée par Tullio de Mauro, 1990- France, p 63- 66.

كما أنّ الاهتمام بالوظيفة الصّوتية من قِبل سوسير، قد فتح المجال أمام اللاّحقين أمثال " مارتيني" و" فيرته" اللّذين أعطيا أهميّة كبيرة لوظائف الأصوات داخل الكلمة، بل بحثوا أيضا في وظائف النّبرة والتّنغيم والنّغمة، وقسّموا هذه الوظائف إلى كلّ من الوظيفة المميّزة والمعيّنة والإدماغية[1].

كما تعرّض سوسور للوظيفة المزدوجة، وأطلق عليها مصطلح الأثر الأكوستيكي المزدوج[2].

وينبغي من جانب آخر أن نفرّق بين كلّ من الوظيفة الصّرفية للكلمة والوظيفة النّحوية لها؛ فالجملة كيان لغوي مزدوج البنية.

فلو أخذنا على سبيل المثال جملة مثل:" محمّد رجل أمين" وحلّلناها لوجدنا أنّها تتكون من جزأين هما: المسند إليه، أي المبتدأ (محمد)، والمسند أي الخبر (رجل أمين)، وهذان الجزءان ما هما إلا وظيفتان نحويتان تؤدّيهما البنية الصّرفية التي تجسّدها الوحدات الصّرفية: (محمد) و(رجل)، و(أمين)[3]، فالوظيفة الصّرفية هي الأدوار الّتي تؤديّها وحدات البنية الصّرفية للجملة داخل التّركيب، وهي مختلفة عن البنية النّحوية لهذه الأخيرة في نوعها وكذلك في الارتباطات القائمة بين أجزاء كلّ واحدة منهما، في حين أنّ الوظيفة النّحوية: هي ما تؤدّيه إحدى الكلمتين بالنّسبة إلى الأخرى من كونها (فعلا) لها، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو تمييزا، أو مستثنى، أو نعتا، أو بدلا، أو مضافا أو مضافا إليه إلى آخر ما تؤدّيه الكلمات المرتبطة ببعضها، أو الكلمات الرّابطة بينهما، من معاني النّحو التيّ فصلها النّحاة إلى أبواب النّحو المعروفة[4].

---

[1]- زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1990. ص 107-109.

[2]- المرجع السابق، ص 67.

[3]- WWW. Rafed. net/books/ wrathona/ 6/ t6/ nt ml p 104.

[4]- نفسه، ص105.

وإذا ارتقينا إلى مستوى تحليلي أعلى وجدنا نوعا آخر من الوظائف، هو الوظائف الدّلالية: وهي ما يتعلّق بما يؤدّيه العنصر اللّغوي من دور معنوي داخل التّركيب، سواء كان كلمة أو تركيبا أو عبارة أو جملة.

وكلّ هذه الوظائف تتّحد حسب مستوياتها خدمة للمعنى الذي لا يتحقّق إلاّ بتأدية جميع الموظّفات لأدوارها داخل السّياق على وجه لا يدع للبس مكانا.

وقد شكّلت الوظيفة نقطة أساسية في بناء حلقات البحث، ويبقى تحديدها دائما مرتبطا بأساسيات التّركيب اللّغوي وما يتضمّنه من قرائن لفظية أو معنوية تشير لمعنى دون آخر[1].

يمكن أن نقول باختصار إنّ الجانب الصّرفي يدرس الوظائف داخل المبنى الواحد ولا يتعداه إلى الجانب النحوي، وهو ما نصطلح عليه بالوظائف الصّرفية، في حين أنّ الجانب النّحوي يربط تحديد الوظائف بالتّركيب اللّغوي وما يتضمّنه من قرائن لفظية أو معنوية تسهم في توضيح ذلك[2].

ولا يعني التّمييز بين أنواع الوظائف استقلاليتها عن بعضها، وإنّما تعمل مجتمعة خدمة للمعنى الدلالي، حيث تتألف الوحدات المكوّنية بواسطة الصّوتية والمعجمية والصّرفية والنّحوية لتكوين جملة مفيدة، وكلام مفيد خاضع لتنظيمات فونولوجية وصرفية ونحوية ودلالية معنية[3].

---

[1]- عبد الحليم بن عيسى: الوظائف النحوية لأحرف العلة- رسالة ماجستير، 1999 تلمسان- (المقدمة).

[2]- السابق، ص 105، 106.

[3]- ريمون طحان: الألسنية العربية (2)، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط02، 1981، ص 46.

الفرق بين التّقسيم النحوي والتقسيم الوظيفي:

تمهيد:

الحقيقة أنّ النّحاة السّابقين قد صنّفوا الكلمات- سواء ما كان منها رابطا أو مرتبطا- إلى ثلاثة أصناف سميت عندهم أقسام الكلم.

وكنا قد فرّقنا من قبل بين معاني مصطلحات الكلام والجملة والتّركيب، ولعله جدير بنا أن نحدّد في عجالة مفهوم مصطلح الكلم قبل التّعرض للتّقسيمات المختلفة لعناصرها، لِسبب مردّه إلى أنّ التّقسيم النّحوي للوحدات اللّغوية يمكن له أن يتمّ في مستوى الكلم والكلام على حد سواء، بينما لا يتمّ التّقسيم الوظيفي لهذه الوحدات إلاّ في مستوى الكلام أو ما يشترك معه في خصائصه التّركيبية كالجملة والتّركيب بشكله العامّ.

والكلم، كما يشترك في تعريفه القدماء اسم جنس مفرده كلمة.[1] يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل، ثم حرف، الكلم[2]

و تكون الكلمة إمّا اسما أو فعلا أو حرفا، و"هي اللّفظ الموضوع لمعنى مفرد، فقولنا: الموضوع لمعنى، أخرج المهمل كـ" ديز" وقولنا المفرد أخرج الكلام، فإنّه موضوع لِمعنى غير مفرد[3]، وإن كانت الكلمة تصلح أن تكون مفردا للكلام مثلما هي مفرد للكلم، فإنّ الكلم هو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر سواء كان كلاما* أو لا؛ أو بمعنى آخر، سواء كان مفيدا نحو:" إن قام زيد"، أو غير مفيد نحو:" في باب كتب".

إذن الكلم عبارة عن مجموعة من العناصر اللّغوية الّتي يمكن أن نسمّيها كلمات، بحيث يمكن أن تنقسم حسب أصنافها إلى أقسام تختلف من باحث إلى آخر- كما سنرى.

---

[1]- شرح ابن عقيل، ص 21، وكتاب أسرار العربية، ص 28، وشرح الأشموني ص 09.

[2]- شرح ابن عقيل ص 20.

[3]- نفسه، ص 21.

*نقصد بالكلام ما سبق ذكر مفهومه عند علمائنا القدماء.

1-التقسيم النّحوي لوحدات الكلم:

يكاد يجمع النّحويون القدامى- إلا من شذّ عنهم- على أنّ أقسام وحدات الكلم العربي ثلاثة هي: اسم وفعل وحرف، وهو مذهب سيبويه والكسائي والفرّاء والمبرّد، والزّجاج وابن السّراج والزّجاجي والفارسي والرّماني وابن فارس وابن معط والبطليوسي والزّمخشري والأنباري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك، والرّضيّ وابن هشام، والجرجاني وابن الصّائغ، والسيوطي والأشموني، وغيرهم[1].

ولم يخرج أحد منهم على هذا التّقسيم غير ما يروى عن أبي جعفر أحمد بن صابر من أنّه زاد قسما رابعا أسماه (الخالفة)، وهو اسم الفعل[2].

أمّا حديثا، فقد جرت محاولات لإعادة النّظر في تصنيفها، بحيث تكون هذه التصنيفات أكثر ضبطا وشمولا، فكان أن قسّمها بعضهم تقسيما رباعيا يمتاز بجعل الأسماء المبهمة مثل الضّمائر، والموصول والإشارة، وما يجري مجراها قسما مستقلاّ أطلق عليه بعضهم اسم (الضمير)، وبعضهم اسم (الكناية)[3] كما سيأتي:

كما حاول تمّام حسّان وتلميذه مصطفى السّاقي تقديم تقسيم آخر للكلم إلى سبعة أقسام.

إنّ هذا الاضطراب الّذي ساد التّقسيم النّحوي للوحدات اللّغوية يقود إلى التساؤل عن الأسس التي اعتمدت في تحديد هذه الأقسام.

يرى إبراهيم أنيس أنّ العرب حين تقسيمهم للكلم تقسيما ثلاثيا تأثّروا بآراء الفلاسفة اليونانيين، ولذلك جاء تقسيمهم مضطربًا يعوزه التّحديد[4]. إلاّ أنّ فكرة التأثّر هذه تبقى رأيا مستبعدا رفضه كثير من الدّارسين، لأنّه لو كان الأمر

---

[1]- أنظر الكتاب، ج 01، ص 02، ومعاني القرآن للفراء، ج 01 ، وشرح المفصل، ج6، ص 98، وشرح الرّضي، ج 01 ، والمغلي، ج01، ص 14، ودلائل الإعجاز ص 65، والإيضاح في علم النحو، ص 41، وانظر النحو العربي والدرس الحديث، ص 89.

[2]- الأشباه والنظائر النحوية، 3/2 ، وحاشية الصبان ½.

[3]- مهدي المخزومي: في النحو العربي- قواعد وتطبيق- مرجع سابق ص 46.

[4]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 45.

كذلك لما اكتفى سيبويه عند ذكره لأقسام الكلم بالتّمثيل للاسم مثلا دون تحديدٍ، حيث قال:" فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل، فالاسم رجل وفرس وحائط[1] وبتقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، ولاقتدى بأرسطو مثلا في تعريفه. ونلحظ في تعريف سيبويه الّذي يترك في نفس الدّارس- لا محالة- تساؤلات عديدة، ما دفع تمّام إلى القول:" ولقد قسّم النّحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التّقسيم إلى اسم وفعل وحرف..."[2]

يقول ابن معط

وهي ثلاث ليس فيها خلف الاسم ثم الفعل ثم الحرف[3]

ويعرّف المبرد الاسم بـــ:" ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وأشبه ذلك، ثمّ يذكر أشهر علاماته المميّزة له، وهي في نظره دخول حروف الجرّ عليه، أما الفعل فحدّه أنّه يدلّ على حدث في زمن محدود.[4]

أمّا الأنباري فيعلّل هذا التّقسيم بقوله:" فإن قيل فلم قلتم: إنّ أقسام الكلم ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل لأنّنا وجدنا هذه الأقسام الثّلاثة يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهّم في الخيال..."[5] ومعنى قوله إنّه بالإمكان إدراج كلّ وحدات الكلم تحت هذه الأقسام الثّلاثة دون الحاجة إلى صنف رابع.

ثمّ عمد في تحديده لهذه الأقسام إلى إدراج رأي البصريين القائل:

(...إنّ الاسم هو ما يخبر به، ويخبر عنه نحو ....زيد قائم، والفعل هو ما يخبر به ولا يخبر عنه نحو قَامَ زيد، أما الحرف فهو ما لا يخبر به، ولا يخبر عنه كهل وبل..."[6]

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 12.

[2]- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 196.

[3]- شرح ابن معط، ص 69.

[4]- المبرد، المقتضب ص 17.

[5]- الأنباري: أسرار العربية، ص 28.

[6]- الأنباري- أسرار العربية- مرجع سابق، ص 28.

والاسم أيضا عند الأنباري هو كلّ لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعرض على الزّمان المحصّل الّذي فيه ذلك المعنى.[1]

بينما يعرّف الكسائي الاسم بقبوله للوصف، أمّا الفعل- في تعريفه- فهو ما دلّ على زمان.[2]

أمّا الفرّاء، فقد كان يخضع بعض الوحدات للتّركيب قبل تصنيفها إلى اسم أو فعل أو حرف فالمصدر مثلا قد يكون اسما وقد يكون فعلا، وذلك حسب موقعه من الجملة وحسب عمله في غيره من الوحدات.[3]

ويعتمد ابن السّراج في تحديده لصنف الكلمة على الجانب الدّلالي لها، حيث يظهر ذلك في تعريفه، فرأيه أنّ الاسم هو ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخصي، في حين أنّ الفعل هو ما دلّ على معنى وزمان، ثم يذكر الصّفات التّمييزية للاسم، والّتي تميزه عن باقي أقسام وحدات الكلم، كدخول "أل" التعريف عليه مثلاً.

كما استخدم ابن السّراج أيضا التّقابل لتحديد القيم الخلافية بين الاسم والفعل.

من خلال إدراجنا لهذه العينة لمنحى القدماء في تحديد أصناف وحدات الكلم يمكن لنا أن نستنبط بعض النقط الأساسية في تعاريفهم وهي:

أوّلا: الملاحظ أنّ الأسس المعتمدة في تحديد وحدات الكلم العربي غير متّحدة عند أغلب النّحاة، ولذلك ظلّت بعض الكلمات تتماوج بين الاسمية والفعلية كاسم الفاعل مثلا، وبعضها الآخر بين الاسمية والحرفية[4].

ثانيا: من النّحاة من اعتمد على الصّفات التّمييزية للعناصر في تقسيماتهم النّحوية، ومنهم من اعتمد على النّظرة الوظيفية أي حسب ما يمكن أن تؤدّيه

---

[1]- السابق ص 34.

[2]- أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص48، عن الكسائي.

[3]- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن: تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2، ص202.

[4]- وذلك نحو الفراء الذي يتماوج المصدر عنده بين الاسمية والفعلية، ولمزيد من التعمق في هذه النقطة أنظر إلى الدراسة التي قام بها فاضل الساقي " اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية"، ص27-29.

هذه العناصر من وظائف داخل التّركيب، ومنهم أيضا من اتّبع الوجهة التّأليفية الإسنادية وهي وجهة نظر تبنى على تأليف الجملة وإسنادها وفقا لطبيعة تركيبها.[1]

ومن هذه المؤاخذات وغيرها، صار لزاما على البحث النّحوي الحديث أن يعيد النّظر في آراء القدامى بشأن تقسيم وحدات الكلم، ولم يعد بدٌّ من الاعتماد على أسس أكثر ضبطا وتمييزا بين الأقسام.

وكان بذلك أن نَقَد الدّارسون المحدثون هذه النّظرة القديمة، والّتي نعتوها بالضّيقة، وانطلقوا من نقدهم لتجديد الطّرح، فمنهم من قال برباعية الأقسام ومنهم من قال بخماسيتها ومنهم من قال بسباعيتها. فممّن صنّف أقسام الكلام إلى أربعة نجد جماعة من الباحثين المحدثين أبرزهم إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللّغة ومهدي المخزومي في كتابه " في النّحو العربي: قواعد وتطبيق"، وقد جلب انتباههم كلّ ما هو مبهم من الكلمات كالضّمائر والموصولات والإشارة وغيرها.

يرى إبراهيم أنيس أنّ تحديد صنف الكلمة لابدّ أن يعتمد على ثلاثة أسس مجتمعة هي المعنى والصّيغة ووظيفة اللّفظ. ولا يمكن- في رأيه- الاستغناء على واحد من هذه الأركان الثّلاثة. يقول:" ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس وذلك لأنّ مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل: (قائل وسامع ومذيع أسماءا وأفعالا في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد.

ومراعاة الصّيغة وحدها قد تُلبِس الأمر علينا حين نفرّق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصّفات الّتي وردت في اللّغة على وزن أحمد ويثرب ويزيد وأخضر...إلخ، بل حتّى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتّفرقة بين الاسم والفعل..."[2].

---

[1]- مجلة تراثنا العدد 6، مقال مصطفى جمال الدين: رأي في تقسيم الكلمة ص 106 في:
WWW. Rafed. net/books/ twathona/ 6/ t6. html

[2]- من أسرار اللغة 195، 196.

واعتمادا على هذه الأسس الثّلاثة يتوصّل إبراهيم أنيس إلى أنّ أقسام الكلام العربي أربعة هي:

1- الاسم ويتفرّع إلى عامّ وعلم وصفة.

2- الضّمير ويتفرع بدوره إلى أقسام أدنى هي الضّمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد.

3- أما القسم الثّالث فهو الفعل.

4- ويليه قسم رابع هو الأداة وينضوي تحتها كلّ عنصر لغوي لا يدخل تحت أي قسم من الأقسام السّابقة.[1]

ويتّفق المخزومي معه في عدد أقسام وحدات الكلم العربي، وإن كان قد خالفه في طريقة التّقسيم وأسسه ومصطلحاته، حيث دعا إلى اعتماد العلامات الشّكلية، في تحديد الاسم والفعل والأداة.[2]

فأوّل أقسام الكلم هو الاسم، وعلاماته صحّة تعريفه بـــ "ال"، وقبوله التّنوين[3]، أمّا علامات الفعل فهي تعلّق تاء التّأنيث السّاكنة والضّمير المتحرّك به، ودخول لم ولن عليه[4]، ويستعين المخزومي بالتّمثيل لتوضيح شروحاته، كما يركز كذلك على الأبنية الصّرفية للأفعال من أجل تقسيمها من جديد حسب صيغها[5]. والقسم الثّالث هو الأداة، وهي لا تدلّ على معنى إلاّ من خلال التّركيب[6]. بعد ذلك يتعرّض المخزومي للتّقسيم الثّلاثي بالنّقد إذ أنّ القدماء في نظره لم يوفوا الأقسام حقّها من الدّرس. فيزيد عليها قسما رابعا سمّاه الكنَايات[7].

---

[1]- السابق، ص 196، 207.

[2]- في النحو العربي: قواعد وتطبيق ص 20، 21.

[3]- نفسه، ص 18.

[4]- نفسه، ص 21.

[5]- نفسه 18-20.

[6]- نفسه ص 21-25.

[7]- نفسه، ص 45.

وهي عنده طوائف أو فروع، ويندرج تحتها كلّ من الضّمائر والإشارة والمستفهم به وكلمات الشّرط[1].

والملاحظ في دراسة المخزومي أنّه لم يول الأسس التّي روعيت في تقسيم وحدات الكلم اهتماما، وهو ما أخذه عليه الأستاذ السّاقي الّذي كان له رأي آخر في تقسيمه لِعناصر الكلام العربي.

تقسيم آخر- إذن- ذلك الّذي اعتمده السّاقي وأستاذه تمّام حسان، وهو التّقسيم السّباعي.

يرى تمام حسّان أن وحدات الكلم سبعة وهي:

أولا: الاسم: وهو عنده فروع تنضوي تحتها فروع أخرى حسب الآتي:

أ-الاسم المعين: نحو الأعلام والأجسام والأعراض المختلفة، ويعرّفه الباحث بأنّه "الّذي يسمي طائفة من المسمّيات الواقعة في نطاق التّجربة"[2] ويرى أنّه المعني بقول ابن مالك: ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثّة، وإن يفد فأخبرا. وهو ما يمثّل له ابن عقيل بـــ "زيد" و"القتال".

ب- اسم الحدث: ومنه المصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة.

ج- اسم الجنس: جمعيا كان كتُرك وعرب، أو اسم جمع نساء وإبل.

د- الأسماء ذات الصيغ المشقة والمبدوءة بالميم الزّائدة كاسمي الزمان والمكان واسم الآلة.

هـــ- الاسم المبهم كأسماء الجهات والأوقات والموازين...إلخ.

ثانيا: الصّفة وتضمّ صفة الفاعل، وصفة المبالغة وصفة التّفضيل وصفة المفعول والصّفة المشبّهة.

ثالثا: الفعل.

رابعا: الضّمير: ويضمّ ضمائر الغيبة وضمائر الحضور.

خامسا: الخوالف: وتضمّ خالفة الإحَالة وهي المعروفة باسم الفعل، وخالفة الصوت وهي المعروفة باسم الصوت، والتعجب، وخالفتي المدح والذّم.

---

[1]- السابق، ص 45.

[2]- اللّغة العربية معناها ومبناها، ص -90.

سادسا: الظّروف وتنقسم إلى زمانية ومكانية.

سابعا: الأدوات: وهي بدورها أنواع. والأدوات عند الد. تمام:" مبانٍ تقسيمية تؤدّي معنى التّعليق"[1] وتكون أصلية أو محوّلة وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى ظرفية واسمية وفعلية وضميرية[2].

تبنّى هذا التّقسيم أيضا فضيل الساقي في رسالته "أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة"، إذ لا نجد خلافا بينه وبين أستاذه إلاّ في طريقة التّوصل إلى هذه النّتيجة المشتركة، وفي بعض المسائل الفرعية أيضا، وهو ما أقرّه الباحث وأستاذه على حد سواء[3]. كما أن هناك من فضل تقسيم أصناف الكلمات حسب استقلالية وطبيعة ترابطها في السياق وذلك حسب الشكل الآتي:

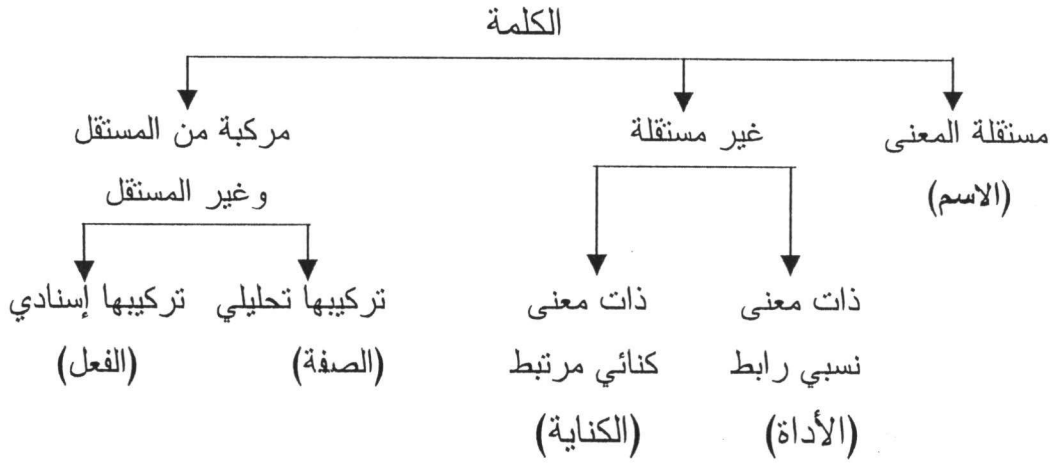

ما يمكن قوله هنا، هو إنّ التقسيم النّحوي لوحدات الكلم العربي شكّل إحدى أهمّ اهتمامات النّحاة قديما وحديثا، ورغم ذلك ظلّ محلّ خلافٍ بينهم، ومردّ هذا الاختلاف هو الأسس المعتمدة من قِبل كلِّ باحث لتحديد هذه الأقسام.

تعتمد آخر الأبحاث في هذا الموضوع على فكرة المزاوجة بين جانبي الشّكل والوظيفة أو المبنى والمعنى كما يسميها تمّام حسّان، والملاحظ هو إنْ

---

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها- مرجع سابق- ص 87- ص 125.

[2]- نفسه، ص 125.

[3]- ينظر إلى أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة (تقديم الدكتور تمام ومقدمة المؤلّف)

كان هذا التّقسيم يتناول أنواع الوحدات اللّغوية الدّالّة في حالة استقلاليتها، إلاّ أنّه لا يمكننا القول إنّه لا يراعي جانب العمل، وإن لم يكن العمل الحاصل، فهو العمل الممكن حصوله، وهي فكرة تعرض لها القدماء مثل الفرّاء والمحدثون أمثال تمّام والسّاقي.

والملاحظ أيضا أنّ هذا التّقسيم النّحوي لوحدات الكلم هو تقسيم تصنيفي يقابل بين الاسم والفعل (اسم# فعل) وبينهما وبين الحرف (اسم # حرف)، (فعل# صرف)، وغير ذلك من الأصناف المستنبطة من التّقسيمات الحديثة.

إلاّ أنّه بالإمكان إجراء تقسيم آخر لهذه الوحدات، ولكن يشترط هذه المرّة دخولها ضمن تركيب لغوي تحتلّ فيه موقعا، وتؤدّي من خلاله وظيفة خاصّة، هذا التّقسيم هو ما يعرف بالتّقسيم الوظيفي.

2-التقسيم الوظيفي لعناصر الكلام:

قلنا سابقا إنّ التّقسيم النّحوي لوحدات الكلم يعتمد على مجموعة من الضّوابط الشّكلية والوظيفية لتحديد نوع الكلمة إمّا اسما أو فعلا أو حرفا أو غير ذلك، بينما يفرض علينا الحديث عن التّقسيم الوظيفي وجود الكلمات ضمن تراكيبها النّحوية الّتي تحدّد وظائفها وقيمها من خلال ما يجاورها، وضمن العلاقات الوظيفية التّي تربطها بالعناصر المتواجدة في التّركيب[1]، بحيث تكتسب المورفيمات معاني نحوية مختلفة، وبالتّالي فهي دالّة على علاقات إسنادية تربط عنصرا ما بسائر عناصر الجملة التّي تتألفّ منها[2]؛ إذ المعاني النّحوية أو معاني النّحو كما ارتضى أن يسميها الجرجاني هي المعاني المحصّلة من استخدام الألفاظ أو الصّور الكلامية في الجمل المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التّحليلي أو التّركيبي.[3]

وتعتبر هذه الدّراسة الوظيفية لعناصر الكلام، المرحلة الثّانية التّي تتبع التّقسيم النّحوي لهذه الوحدات في حالة استقلاليتها وخروجها عن التّركيب وإن كان كلّ تقسيم يعتمد على الآخر، كما سيتجلى بعد حين،"فبعد أن يصل اللّغوي إلى تحديد الأقسام الشّكلية الخاصّة بالمورفيمات وبالكلمات ينتقل إلى النّظر في نظم الكلام"[4].

ويرى بعض الباحثين أنّ المنهج التّقليدي الّذي كان سائدا لدراسة النّظم في المستوى المورفولوجي، هو في الحقيقة وسيلة لتبيين أقسام الكلام المختلفة من (اسم وفعل...إلخ)، وملاحظة التّغيرات الّتي تطرأ عليها من النّاحية الشّكلية في الظّروف النّحوية المختلفة- أي حين تغير وظائفها في التّراكيب المتعدّدة

---

[1]- Jack Jeuillet : introduction à l'analyse morphosynthétique- presses universitaire de France, 1er Edt, Paris 1988, P41.

[2]- محمود السعران، علم اللغة- مقدمة القارئ العربي- مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1994، د ط، ص 238.

[3]- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 209 نقلا عن:

John B. Corrol . The Study of language, p 24, pp 47-40.

[4]- نفسه، ص 226.

وبالتّالي إمكانية وصف ترتّب هذه الأشكال في جمل كاملة طبقا لمعاني هذه الجمل[1].

"وكان الاعتقاد سائدا أن لكلّ قسم من أقسام الكلام وظيفة محدّدة، فالأسماء مثلا تدلّ على الأشياء، وأحيانا على الأشخاص، والأفعال تدلّ على الأحداث، والصّفات تدلّ على الكيفيات"[2].

إلاّ أنّ هذه النّظرية، ورغم ثبات صلاحيتها على بعض اللّغات، خاصّة منها الهندية الأوروبية، تبقى محتاجة لتعديلات جوهرية حتّى يتسنّى تعميمها على لغات تختلف بنياتها وخصائصها[3].

والحقيقة أن لكلّ قسم من أقسام الكلام وظائف يمكن لمحتوياته أن تؤدّيها، وتختلف هذه الوظائف باختلاف طبيعة الكلمات، وكذلك باختلاف السّياقات التّي ترد فيها، فمن الكلمات ما يتحمل معنى لغويا بالإضافة إلى وظيفة نحوية يكتسبها داخل التّركيب، في حين أن بعضها لا يتحمل معنى غير معنى الوظيفة النّحوية.[4] وتخضع هذه الوظائف بدورها لضوابط مبنوية ومعنوية، فالفعل مثلا يحتّل داخل التّركيب مكانة لا ترتقي إليها باقي العناصر الكلامية الأخرى، وذلك بفضل دقّة الدّور الّذي يؤدّيه داخل التّركيب الفعلي، فوظيفته محدّدة وهامّة بحيث يعتبر النّواة الّتي تلتفّ حولها باقي العناصر الكلامية الأخرى وتتعلق بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حسب مواضعها ووظائفها[5].

أولى مارتيني أهميّة لوظائف عناصر الكلام فقسّمها حسب أدوارها إلى مونيمات مكتفية بذاتها ومونيمات متعلّقة بغيرها، ومونيمات وظيفية. كما قسّم الأركان أيضا إلى مكتفية بذاتها وأخرى إسنادية وهي الّتي تعتبر النّواة الّتي

---

[1]- السابق ص 228.

[2]- محمود السعران- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، د ط، ص 228.

[3]- نفسه، ص 228.

[4]- مجلة تراثنا العدد 06، مقال مصطفى جمال الدين: رأي في تقسيم الكلمة، ص 113، وما بعدها.

[5]- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ص 49.

يلتفّ حولها الملفوظ، وتعقد العناصر الأخرى روابطها بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

لقد اعتمد مارتيني على وظائف العناصر اللّغوية في التّركيب بالإضافة إلى الطّرق التّي تترتّب وفقها هذه العناصر داخل الجملة، وبذلك تمكّن من تطوير التّحليل التّركيبي[2].

أمّا تنيير فقد تبنّى الجانب الشّكلي لتوضيح الوظائف النّحوية لعناصر الكلام، يقول:" إن الكلمة تفقد استقلاليتها المعجمية بصورة تلقائية عند دخولها في تركيب الجملة، وذلك يعود لتفاعلها مع ما يجاورها"[3]. وهذا ما يجعلنا نفرّق بين تركيب متناسق وبين متتالية من الوحدات المعجمية.

إنّ هذا التفّاعل بين الكلمات في التّركيب يوزّع عليها أدوارا أو وظائف، فتجعل منها المحرّك والمتعلّق، وقد مثّل تنيير لذلك بمثال بسيط من شأنه أن يوضّح هذا التّعلّق بين الكلمات في التّركيب.

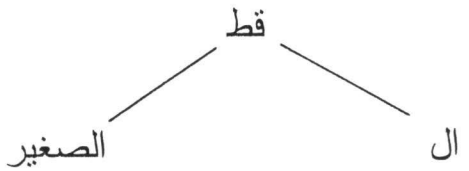

فكل من " ال" التّعريف والصّفة متعلّق بالعنصر المحرّك وهو "قط" في المثال[4].

وقد أشار تنيير إلى أنّ كلّ وصف ينبغي أن يشمل ما يأتي:

- عمل مركزي يتمثل في النّواة الفعلية التّي تتعلّق بها باقي العناصر.
- العامل أو الفاعل.
- اللواحق[5].

---

[1]- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ص 49 وانظر:

Jeorges Mounin : la linguistique du xx éme sciècle p 167 .

وانظر كذلك أحمد حسّاني: مباحث في اللسانيات- ديوان المطبوعات الجامعية ص 111 وما بعدها.

[2]- مباحث تأسيسية في اللّسانيات ص 229.

[3]- Principes d'analyse syntaxique p: 53-65

[4]- نفسه ص 56.

[5]- نفسه ص 57 وما بعدها.

أما بايك، فقد اعتمد في تحليله للتّركيب، على المزاوجة بين جانب الصّنف وجانب الوظيفة أو جانبي الشّاغل والشّاغر، فللوحدة جانبان متكاملان، الأوّل صنفي يبين انتماءها إلى أحد أقسام الكلم، والثاني تكتسبه من التّركيب حسب الدّور الّذي تؤدّيه فيه[1].

والحقيقة أنّ تحليل الجملة العربية حسب نظرية بايك قد اتّخذ اتّجاهات تختلف باختلاف البيانات المتّبعة من جهة، وباختلاف المستوى المتبنّى في التّحليل من جهة أخرى،

ونتعرّض بإيجاز لما يهمّنا في هذه الدّراسة، وهو المستوى المتعلّق بدور الكلمة داخل التّركيب أو الجملة، وسنتجنّب تحليل الجمل داخل السّياق إلاّ ما كان منها نائبا عن مفرد وهي " الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب"، لأنّ ذلك سيخرجنا من مستوى الجملة إلى مستوى تركيبي أعلى.

تتمثّل طريقة تحليل الجمل أساسا في اتّجاهين اثنين هما:

أ-الاتّجاه التّصنيفي: ويعتمد على بيان السّوابق واللواحق التي تلحق بالكلمة عند دخولها في تكوين الجملة، وذلك نحو الضّمائر المتّصلة، وعلامات التّثنية والجمع وما يشابهها، كما يهتّم هذا الاتّجاه بتحديد نوع الاسم والفعل لتهيئته للمستوى الوظيفي.[2]

ب-الاتّجاه الوظيفي: ويهتمّ هذا الاتّجاه بتحديد الوظيفة النّحوية للكلمة داخل التّركيب نحو الفاعلية والمفعولية والحالية والنّعتية والإضافة وغيرها من المعاني اللّغوية الأخرى.

ومن اهتمامات هذا الجانب الوظيفي كذلك دراسته للتّأثير المتبادل بين الكلمات داخل التّركيب عن طريق تحديد نوع الوظيفة الّتي يؤدّيها كلّ عنصر، ونوع العلاقات النّحوية الرّابطة بين هذه العناصر.[3]

---

[1]- 100 Fiches pour comprendre la linguistique p 75.

[2]- إبراهيم عبادة: الجملة العربية ص 179.

[3]- نفسه ص 180، 181.

عالم آخر كانت له آراؤه بشأن تقسيم الجملة شكليا، هو التشيكي ف. ماثيزيوس الّذي اعتمد على مستوى أعلى، حيث يرى أن أي تقسيم وظيفي للجملة لابدّ أن يحتوي على نقطة ابتداء أو أساس وذلك مردّه إلى تأثّر الجملة بالسياق الذي ترد فيه، ممّا يؤثر في ترتيب كلماتها[1] ...

استنتاج:

عندما نتحدث عن التقسيم النحوي والتقسيم الوظيفي، فإننا في الحقيقة نفرق بين ماهو شكلي تصنيفي وماهو وظيفي علائقي؛ فالتّقسيم النّحوي لوحدات الكلم ثمرة كلّ تقسيم يسير على تقابل الوحدات اللّغوية الدّالّة في حالة العزلة والاستقلالية دون مراعاة للعمل الّذي تؤدّيه، ممّا ينتج ثنائيات تقابلية ذات قيم خلافية شكلية نحو (اسم/ فعل)، (اسم/ حرف)، (فعل/ حرف) في حين أنّ التّقسيم الوظيفي يعتمد في أساسه على المقابلة الوظيفية بين الفعل والفاعل، أو الفاعل والمفعول، أو الفعل والمفعول، إلى غير ذلك من التّقابلات الّتي يمكن أن نجريها بين المعاني النّحوية الخاصّة.

ولعلّه بالإمكان حصر الفرق بين التّقسيمين في بعض النّقاط الأساسية وهي:

أولا: اختلاف المعايير الأساسية الضّابطة للوحدة داخل كلّ تقسيم، فللوحدة وجهان: وجه نحوي يبين انتمائها إلى صنف من أصناف الكلم (اسم، فعل، حرف)، ووجه وظيفي يعتمد على الموقع وغيره من الضّوابط الّتي تنظّم ترتيب الكلمة داخل السّياق.

ثانيا: يتمّ التّعامل في التّقسيم النّحوي مع العناصر (الكلمات) بينما نتعامل في التّقسيم الوظيفي مع الأبواب النّحوية (فعل، فاعل، مفعول،...).

ثالثا: ينتج عن التّقسيم النّحوي قوائم تصنيفية ثلاثية حسب التّقسيم الثّلاثي أو رباعية أو سباعية، كما سبق ذكره عند تعرّضنا لأقسام الكلم، بينما ينتج عن التّقسيم الوظيفي معان للأبواب النّحوية الخاصّة كالفعلية والفاعلية وغيرهما.

---

[1] –Jack Feuillet, introduction à l'analyse morpho-syntaxique, presse universitaire de France, 1er édition, 1988, p41.

رابعا: يمكننا دراسة البنيات الشّكلية وفق مستوى أفقي، باعتبار هذه البنيات ثابتة، بينما تتم دراسة هذه الوظائف في مستوى عمودي، لأنّها من المتغيّرات بحيث أنّ وظائف العنصر الواحد متغيرة ومتعدّدة تَختلف باختلاف التّراكيب الّتي يرد فيها هذا العنصر[1].

والحقيقة أنّ الصّلة قائمة بين التّقسيمين، وأنّ محاولة الفصل بينهما يعدّ أمرا فاشلا، لأننّا نعتمد على أحد الجانبين لتفسير الآخر[2]، حيث يعبّر عن المعاني النّحوية بما يصلح لها من أقسام الكلم، " كما يعبّر عن علاقات التّخصيص مثلا بما ينتمي لقوائم الأسماء والصّفات والضّمائر والظّروف حسب تقيم تمّام حسّان لها[3]، " وإذا اطّلعنا على بقية الأبواب النّحوية فسنجد أنّ كلّ كلمة مفردة تقع في باب من هذه الأبواب، تقوم بوظيفة الباب نفسه، ومن هنا أيضا نستطيع أن نستخدم معنى الباب أو الوظيفة النّحوية الخاصّة في التّفريق بين أقسام الكلم"[4].

إنّ أي تقسيم ينبغي أن يقوم على أسس ترتبط بدلالة الكلمة على كلّ من المعنى المعجمي والنحوي والصّرفي وغير ذلك، ذلك لأنّ النّحو إذا كان معناه نظام تأليف التّراكيب، فإنّ المفردات تحمل معانيها الأصلية بالإضافة إلى المعاني النّحوية النّاشئة عن التّأليف والرّبط بينها، والّتي سمّيناها بالمعاني الوظيفية، أو ما يطلق عليها تنبير مصطلح التّركيبة الحركية، مقابلة بالتّركيبية السّكونية (الأقسام النّحوية)، وكلاهما مرتبط بغيره نظريا، فالتّركيبة السّكونية ميدان التّحليل، وفيها التّرتيب الخطّي المقطوعي السّطحي، وأمّا الثّانية فميدانها التّركِيبة البنيوية حيث تحدّد الوظائف.

وإذا أردنا أن نميّز نحويا بين المفردات فلابدّ أن نراعي معناها الأصلي مرتبطا بوظيفتها النّحوية الّتي تتحدّد وفق علاقات وضوابط شكلية ومعنوية يدخل ضمنها صنف الكلمة وانتماؤها النّحوي.

---

[1]- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص 272-320.

[2]- مصطفى جمال الدّين- رأي في تقسيم الكلمة ص 116 وما بعدها.

[3]- انظر اللّغة العربية معناها ومبناها ص 210.

[4]- انظر أقسام الكلام العربي ص 400، 401.

ونخلص من هذا أنّ الكلمة كيان لغوي متعدّد الجوانب والحقول، وهذه الأخيرة تتكامل فيما بينها لتحديد الجوانب المختلفة للوحدة، وبذلك نعود للتّأكيد على أنّ الصّلة بين التّقسيمين النّحوي والوظيفي قائمة ومتجلّية بوضوح، وبأنّ التّكامل بين التّقسيمين أمر حتمي للكشف عن جوانب الكلمة المتعدّدة سواء داخل التّركيب أو خارجه.

الضّوابط المتحكّمة في تحديد الوظائف النّحوية

يقتضي التّوافق الازدواجي بين الأصوات والمعاني (الموصِلات والموصَلات) التّفكير في نسق يهدف إلى إرساء قواعد كلّية من شأنها تحديد المجالات النحوية الخاصّة بالنّظام اللّساني، وبناءا عليه، فقد صار لزاما البحث عن ضوابط شاملة تضمّ في نطاقها كلّ الوظائف النّحوية وفق خضوعها لهذه الضّوابط.

وقد رأينا أنّ فئات الكلم تنقسم إلى أقسام تتباين بتباين المقولات النّحوية، وأنّ كلّ فئة قابلة في ذاتها لأن تتفرّع تفريعات مختلفة باختلاف تواجدها في التّراكيب المتعدّدة، وحسب السّمات التّمييزية التي تحملها، وهي السّمات الّتي تضبط وتحصر المعنى النّحوي للبنية اللّغوية.

وممّا لا خلاف فيه، أنّ الضّوابط النّحوية للغة ما، أمر متعلّق بما لهذه اللّغة من خصوصيات، واللّغات تشترك في الضّوابط حسب اشتراكها في هذه الخصوصيات، بحيث لا يمكننا الحديث عن العلامة الإعرابية في لغات غير معربة، كالهند أوربية مثلا[1]، أما الحديث عن التّرتيب في العربية، فله اعتبار خاص.

ونحن نؤمن بأنّ لهذه اللّغة من الشّرف والرّفعة ما يجعلها تكتسب دقّة وشأنا ساميين ووفيرين، وذلك يعود، لا محالة، إلى نظامها الّذي تضبطه مجموعة من الضّوابط النّحوية كما سنراه.

وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الوظائف النّحوية هي معاني الأبواب النّحوية الخاصّة، والتّي ترتبط عن طريق مجموعة من العلاقات النّحوية وتتّحد عن طريق مجموعة من المباني التّصنيفية والقيم الخلافية. ولأمن اللّبس يحتاج المعنى النّحوي لمجموعة من القرائن الموضّحة، سواء كانت لفظية أو معنوية، تعمل مجتمعة على تحديد الوظائف التّي تقوم بها العناصر

---

[1]- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض ط 02، 1990، ص 107.

داخل التركيب، فما مفهوم هذه القرائن أو الضّوابط كما يرتضي أن يسمّيها بعض الباحثين ؟

1- مفهوم القرينة:

القرينة في اللّغة فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذة عن المقارنة، وفي الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب[1].

تتنوّع القرائن إذ تكون لفظية يشتمل عليها سياق الكلام الّذي يعدّ هو الآخر قرينة، كما يمكن أن تكون لغوية تخضع للصّناعة النّحوية أو القواعد اللّسانية أو الدّلالية.[2]

وقد أولى قدماء العرب النّحويّون قضية تحليل اللّغة الكثير من الاهتمام: فتحدّثوا عن أقسام الكلام، وعن العلاقات الإسنادية التّي اعتبروها الرّكيزة المؤسّسة للكلام.

ولكن هذه العلاقة لا تكفي بمفردها لتحديد الوظائف النّحوية، ولذلك دعت الضّرورة إلى وجود قرائن أخرى من شأنها أن تساعد على تحديد نوع العلاقة الرّابطة بين طرفي الإسناد، فنلجأ إلى الصّيغ والتّصريف والرّتب والعلامة الإعرابية وغيرها.

كذلك بحث القدامى في طبيعة هذه المعاني النّحوية وضوابطها، وأقاموا بناءهم النّحوي كلّه على أساس نظرية العامل وجعلوه ضابط الكلمات وفق ما يحسّ ويدرك[3]، واعتبروه المؤثّر في آخر الكلمة[4]، وبالغوا في أمره، فذهبوا يقدّرون " عوامل محذوفة في عبارات لو أنّها ظهرت لتغيّر مدلول الكلام، مثل تقديرهم في باب النّداء أنْ المنادى في "يا عبد الله" مفعول به لفعل محذوف تقديره "أدعو" أو " أنادي".[5]

---

[1]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 152.

[2]- عبد الله المريني: الحذف من خلال القرآن الكريم- دراسة نحوية دلالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة، الجزائر 97- 1998، ص 27.

[3]- الفاكهي: شرح الحدود، مرجع سابق، ص173.

[4]- نفسه، ص 173 وكذلك ص158.

[5]- كتاب أسرار العربية ص 206، وانظر كذلك: دلائل الإعجاز ص 13.

كما لجأوا إلى التّفلسف والتّعقيد في استخراج هذه العوامل وتقديرها، وانقسموا في ذلك أحزابا وشيعا.

ولا نريد بزعمنا تخطيء ما جاء به نحاتنا القدامى، وإنّما نحاول فقط تجنّب بعض ما وقعوا فيه من الخطأ نتيجة لاعتمادهم المنطق الفلسفي، ومغالاتهم فيه، ولإهمالهم بالمقابل للجانب الشّكلي الّذي قلّ استثماره، ومن ذلك الإعراب والرّتبة والرّبط والصّيغة والمطَابقة والمقام والسّياق والتّنغيم، ولا يتحقّق هذا إلاّ في مستوى أعلى من الكلمة المنعزلة، ونقصد بذلك مستوى التّركيب، وفي ذلك يقول تمام حسّان:" ولكنّ النّحاة لم يفطنوا إلى طبيعة التّعارض الممكن حدوثه بين النّظام والسّياق، أو بعبارة أخرى التّعارض بين مطالب التّحليل ومطالب التّركيب، فوقعوا في أخطاء منهجية"[1].

ولعلّ أرقى محاولة لدراسة المعاني النحوية، هي تلك الّتي جاء بها عبد القاهر الجرجانيّ من خلال نظرية النّظم ومصطلحات البناء والتّرتيب والتّعليق.[2]

والحقيقة أنّ العامل النّحوي هو أحد العوامل الّتي تتيح لنا التّعرف على الوحدات اللّغوية بمفهومها العامّ، ولهذا العامل أشكاله المختلفة[3] الخاصّة بتوزيع هذه الوحدات ضمن وحدات أكبر وبدلالاتها وبطبيعة التّعلق فيما بينها.

وقد فضّلنا في تعرّضنا لهذه الوظائف أن نتّبع مراحل الخطاب انطلاقا من تكوّن الفكرة في ذهن المتكلّم إلى وصولها عبر مستوى من المستويات إلى ذهن السّامع.

وبناء على ذلك، تكون القصدية أولى العوامل الخادمة للمعنى العامّ، وتتعرّض القصدية لمدى مصادقة قيمة الكلام لأثره، وهما الجانبان المشكّلان للسّياق الّذي تحدّده القرائن المعنوية واللّفظية.

---

[1]- مناهج البحث في اللغة، ص 15.

[2]- اللّغة العربية معناها ومبناها ص 186- 188.

[3]-سيدي محمد غيتري: التركيب الفعلي العربي: رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر 1988، ص 271.

كما أنّ المقام من القرائن الحالية الموضّحة للمعنى الدّلالي، وهو يرتبط بالسّياق الّذي يوضّح المعنى الوظيفي لكلّ كلمة، ويفرض علينا قيمة حضورية معيّنة، فليس للكلمة أكثر من معنى واحد في الوقت الواحد.

أما الضّوابط المقالية، فتنقسم إلى معنوية ونقصد بها العلاقات النحوية من إسناد وتخصيص وتقييد وإيضاح، وإبدال وتأكيد، وظرفية وسببية ومفعولية[1] إلى غير ذلك من العلاقات الرّابطة بين العناصر المختلفة داخل التّركيب الواحد، وإلى ضوابط لفظية ومنها العلامة الإعرابية والصّيغة الصّرفية والرّتبة والموضع، والتّضام والتّرابط والتّطابق والتّنغيم والأدوات[2] وغيرها.

---

[1]- الجملة العربية، ص 16 وما بعدها.

[2]- اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 191، وما بعدها.

2-**العلاقات النحوية أو الضوابط المعنوية:**

وهي تلك العلاقات الّتي يمكن أن تقوم بين العناصر اللّغوية داخل التّركيب، ليتمكّن من إفادة معنى يحسن السكوت عليه، وبمعنى آخر هي العلاقات الّتي تربط الكلّ بأجزائه، وكذلك العلاقات الّتي تربط بين أجزاء السّياق فيما بينها، وذلك في مثل قولنا " رغم أنفه" و" عبد الله" فالعلاقة السّياقية هي تلك الرّابطة بين "رغم" و"أنفه" أو بين "عبد" و" الله" وكذلك هي الّتي تربط مثلا " عبد" بـــ " "عبد الله".

ولذلك وجب على هذه العلاقة أن تراعي قوانين التّرابط الخاصّة باللّغة، فتكون بين الاسمين أو بين الفعل والاسم، وهي ما يعرف بعلاقة الإسناد الّتي اعتبرت أساس التّركيب الكلامي العربي حيث عرّف النّحاة القدامى الكلام بـــ: " ما تضمّن كلمتين أو أكثر لإسناد أصلي مقصود لذاته"[1].

وقد أوضح العلاّمة الجرجاني هذه العلاقات حيث تعرّض لمفهوم النّظم ومصطلحات التّعليق والتّرتيب والبناء حيث يقول:" معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض؛ والكلم ثلاثة أقسام (اسم، فعل، حرف) وللتّعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق الحرف بهما."[2] وبذلك يكون الجرجاني قد أقصى بعض التّراكيب الّتي لا يمكن اعتبارها كلاما لقصورها عن الإفادة، كتعلّق الفعل بالفعل والحرف بالحرف؛ فالعلاقات النّحوية هي الّتي تحدّد وظائف الوحدات،[3] وذلك عن طريق خضوعها لنظام داخلي يعتبر المقرّر للمعاني على المستوى النّحوي في مصطلحات وظيفية مناسبة للغة.[4]

وهذه العلاقات أيضا هي ما يعتمد عليه مستخدم اللّغة لنقل أفكاره من حالتها التّجريدية إلى معان نحوية يمكن للمستمع أن يفهمها[5]: فالجرجاني يرى

---

[1]- شرح الرضي على الكافية، ج 01، ص 07، 08.

[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 09.

[3]- Le nouveau encyclopédique des langues et des sciences du langage, p 374.

[4]- محمود السعران: علم اللغة، ص 238 نقلا عن Firth Op cit p 228 :

[5]- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 15.

أنّ الكلمات ينبغي لها أن تنتظم بحسب المعاني، وأن تترتّب بترتّب هذه الأخيرة في فكر المتكلّم[1].

وأمّا ما يقصده بالنّظم، فهو تصوّر العلاقات النّحوية بين الأبواب الخاصّة نحو علاقات الإسناد والتّعدية وغيرهما[2]؛ فهذه العلاقات تتعدّد وتتنوّع حسب طبيعة العناصر التّي تؤدّي وظائفها داخل السّياق، يقول الجرجاني:" وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النّظم على معاني النّحو وعلى الوجوه والفروق الّتي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الوجوه، والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازديادا بعدها"[3]، فنظم الألفاظ من ناحيته الشّكلية يتمّ وفقا للمعاني النّحوية. هذه العلاقات التي يبنى عليها تماسك التّركيب متشابكة ومتعدّدة، ويعتبرها تمّام حسّان " قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي..."[4]، وقد حصرها في الإسناد والتخصيص والنّسبة والتّبعية والمخالفة، وجعل تحت كل قسم من الأقسام الأربعة الأولى فروعا[5]، بينما صنّفها إبراهيم عبادة إلى علاقة الإسناد والتّقييد والإيضاح والإبدال والظّرفية والسّببية أو العلّية والمفعولية[6].

ولا ينبغي بحال من الأحوال أن نخلط بين هذه العلاقات في مستواها النّحوي، وبين العلاقات الصّرفية إذ لا علاقة للمطابقة مثلا، أي المماثلة الصّرفية بالوظائف النّحوية[7]، فالارتباطات الصّرفية بين الكلمات والارتباطات النّحوية بين مكّونات الجملة شيئان مختلفان والنّحوية منها هي تلك العلاقات الثّابتة والمنظّمة لصياغة التّراكيب المختلفة.

ولعل أهمّ العلاقات وأقواها هي علاقة الإسناد، وهي الّتي بين الاسمين أو بين الاسم والفعل أو ما هو بمنزلة أحدهما. وقد عرّف سيبويه هذا النّوع من

---

[1]- الدلائل ص 65-ص 69.

[2]- تمام حسان: اللغة العربية معناها 186.

[3]- الدلائل، ص 99.

[4]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191، وما بعدها.

[5]- نفسه ص 191-204.

[6]- الجملة العربية، ص 16-21.

[7]- مصطفى جمال الدين، مجلة "تراثنا" -أقسام الكلمة- ص114.

العلاقات بقوله:" الإسناد هو تلك العلاقة الضّمنية بين المسند والمسند إليه"[1] وهذان الأخيران ركنان أساسيان لتكوين التّركيب الإسنادي، حيث إنّ المسند هو الّذي ينبني على المسند إليه ويتحدّث به عنه، في حين أنّ المسند إليه، وهو المتحدّث عنه، فهو الذي ينبني عليه التّركيب الإسنادي، وهو أيضا تعبير نحوي نقصد به الفاعل النحويّ أو الدلالي، أو المبتدأ الّذي يسند إليه اسم أو فعل أو ما يحلّ محلّهما، ويتميز المسند إليه بالرّفع بوصفه مميزا وظيفيّا دالاّ على الإسناد[2].

ومهمة الإسناد هي تحقيق تآلف العناصر اللّسانية في الواقع اللّغويّ، لأنّ هذه العلاقات تقترن بين المونيمات لإنشاء السّياق إذ أنّ المفردات في حال استقلاليتها عن التّركيب تحمل دلالاتها مطلقة سواء من النّاحية النّحوية أو الدّلاليّة، ولا تتّحدد هذه الدلالات إلاّ في الواقع اللّغوي ضمن السّياق اللّساني بواسطة عناصر أخرى تجاورها وترتبط بها.

وبالإضافة إلى الإسناد فإنّ التّقييد من العلاقات النّحوية أيضا، وهي تلك العلاقات الّتي تربط بين اسمين يكون الثّاني منهما قيدا للأوّل، فيعرفه ويعيّنه. وتتمثّل في الإضافة، كما يمكن لهذه العلاقة أن تكون بين اسمين يكون الثّاني منهما وصفا للأول، وينتج عنها مركّب وصفي[3]، بحيث يكون الاسم الأوّل موصوفا والثّاني صفة. وتجدر الإشارة إلى أنّ تمّام حسّان قد جعل المركّب الإضافي تحت قسم " النّسبة" رفقة مركّب الجارّ والمجرور[4].

3-علاقة الإيضاح: وتتمثّل هذه العلاقة في الحالات الآتية:

أ- العلاقة الرّابطة بين اسمين يوضّح الثّاني منهما ذات الأوّل.

ب- العلاقة الرّابطة بين اسمين يفسّر الثّاني منهما إبهام الأوّل.

ج- العلاقة التّي تربط أيضا بين الاسم والفعل، أو ما كان بمنزلته، بحيث يكون الأوّل مصدرا للثّاني، إلاّ أنّ هناك من الباحثين من رأى ضرورة إدراج

---

[1]- سيبويه، الكتاب ج2، ص 297.

[2]- أحمد حسّاني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، مقاربة لسانية ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص16.

[3]- الجملة العربية، ص 17.

[4]- اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص 201.

هذا النّوع الأخير ضمن علاقات التحديد والتّوكيد التي تنتمي إلى العلاقات النّحوية التّخصيصية*، بينما ارتضى إدراج الحالتين الأوّليتين ضمن علاقات التّفسير والإخراج[1].

د- وينضوي تحت العلاقات الإيضاحية أيضا أو التّخصيصية أنواع من العلاقات نحو التّعدية والغائية بنوعيها* والمعية والظّرفية والملابسة والمخالفة.

4-علاقة الإبدال أو البدلية[2]، وتتمّ بين اسمين أو فعلين بحيث يبدل الثّاني من الأوّل لأحد أسباب البدل[3] كالاشتراك الدلالي أو القصدية[4] في التواصل اللساني كما هو الحال في البدل بأنواعه المتعددة ومنها نذكر: بدل الكل من الكل مثل "مررت بأخيك زيد"، وبدل البعض من الكل مثل "تهشم أبو الهول أنفه"، وبدل الاشتمال مثل "أعجبتني الحديقة أزهارها".

5-علاقة التّوكيد: وتكون في التّوكيد اللّفظي والمعنويّ، وفي المفعول المطلق المؤكّد، وتربط علاقة التوكيد بين الاسم والفعل اعتمادا على عمليات تأصيلية تثبت أن الفعل من مصادر الاسم المستعمل في الواقع اللغوي[5]، ويفيد هذا النوع من العلاقات في تأكيد الحدث المتوصل إليه من الفعل بواسطة المفعول المطلق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ولَوْ حَرَصْتُم، فلا تَمِيلُوا **كُلَّ المَيْلِ** فَتَذَرُوهَا كَالمُعَلَّقَةِ، وإِنْ تُصْلِحُوا وتَتَّقُوا فإِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾[6]

6-علاقة الظّرفيّة: وتكون في ظروف الزّمان والمكان كما تكون في الحال، وتربط هذه العلاقة بين الأفعال والظروف لبيان المكان أو الزمان الذي جرى

---

* نوعا الغائية هما: غائية العلة وغائية المدى، أنظر تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص 194.

[1]- الجملة العربية ص 18.

[2]- نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- السابق ص 203.

[4]- انظر مفهوم القصدية في محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص247.

[5]- التركيب الفعلي العربي، ص380.

[6]- النساء، الآية 129.

فيه حدث الفعل مثلما هو الحال في المفعول فيه أو في مركب الجار والمجرور المبدوء بحرف "في".

7-علاقة السّببية أو العلّية: وتكون بين الاسم والفعل أو ما هو بمنزلته بحيث يكون الاسم مفعولا لأجله.

8- علاقة المفعولية: تكون بين الاسم والفعل أو ماهو بمنزلته، والعلاقة الرابطة بينهما تأتي لتوضيح ما يكون عليه الحدث وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحْرَ﴾[1].

9- علاقة التخصيص: ونقصد بها تلك العلاقة التي تخص هيئة تركيبية مكونة من وحدات تركيبية لا متناهية، وذلك لأنها تعرف استمرارية بواسطة الأسماء الموصولة، إذ لابد من أن تتبعها هيئة تركيبية مسندة إسنادا تاما، وذلك لغرض دلالي هو إزالة الإبهام الذي يحيط بالاسم السابق الذي لا يستقل بنفسه على الإطلاق، وتتمثل هذه الهيئة في صلة الموصول[2].

وهذه العلاقات النّحوية تربط بين المركّبات كما تربط بين الوحدات وقد اجتهد القدامى في تفسيرهم لها، فأكثروا الحديث عن العامل النّحوي باعتباره المنظّم للإعراب، وانقسموا في ذلك شعبا ومدارس، بينما رفض بعض النّحويين هذا التّفسير لطبيعة العلاقات النّحوية، وجعل العامل هو المتكلّم ليفقد بذلك اللّغة خاصيّتها العرفية.[3]

والحقيقة أنّ هذه العلاقات تتحدّد عن طريق مجموعة من الضّوابط المتحكّمة في تحديد الوظيفة النّحوية للّفظ داخل التّركيب.

---

[1] البقرة، الآية 102.

[2] - إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص20.

[3] - هذا موقف ابن مضاء الأندلسي: أنظر كتابه، الرد على النحاة.

3- **القرائن اللفظيّة:**

الحقيقة أنّ الحديث عن العلامة الإعرابية قد أخذ الحظّ الأوفر، فقد استفرغ النّحاة كلّ طاقاتهم في دراسة الإعراب من منطلق فهم خاطئ، هو أنّ الإعراب به- وحده- تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلّمين[1] وأنّ اللّغة العربية تشير بقرائن لفظيّة تعرف بالعلامات الإعرابية إلى الوظائف النّحوية عامّة، ولكن يمكن القول الصحيح بأنّ الإعراب واحدة من عدّة قرائن لفظيّة ومعنوية تعمل مجتمعة على تحديد معنى الجملة من خلال الوقوف على وظائف عناصرها، وأنّه ليس بالإمكان الاعتماد كليّا على هذا الضّابط الشّكلي لتحديد المعاني النّحوية للكلمات داخل التّركيب ولك لأنّ هذه القرينة تبقى قاصرة عن الإيفاء بمفردها بالمطلوب نظرا للأسباب التّالية:

أولا: توجد الكثير من الكلمات لا تقبل هذه القرائن إمّا لبنائها، وإمّا لتعذّر ظهور العلامات عليها، كالكلمات المعربة إعرابا تقديريا أو محلّيا.

ثانيا: يمكن للعلامة الإعرابية الواحدة أن تدلّ على أكثر من معنى نحوي فالرّفع مثلا يدلّ على المبتدأ وعلى الفاعل وعلى الخبر أيضا، كما يدلّ على اسم كان وخبر إنّ...

ثالثا: إنّ للموقع أثره الكبير على الإعراب وما يدلّ عليه من حركات وعلامات، فالتقاء جزم المضارع مثلا مع ما يليه من السّواكن يحتّم تغيير السّكون الأوّل إلى كسرٍ ممّا يؤدّي إلى تغيير في أصل هذه القرينة.

لقد أدى هذا الاهتمام بالعلامة الإعرابية إلى ظهور الخلاف بين النّحويين في أمر هذه الحركات أهي مورفيمات تدلّ على مقولات نحوية ؟ أم هي مجرد تحريك لأواخر الكلمات من أجل أن يوصل بعضها ببعض اجتنابا لالتقاء السواكن ؟، وأنّ العرب لم تكن تقصد منها إلى شيء ممّا نسمّيه اليوم بالوظائف النّحوية.[2]

---

[1]- اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

[2]- محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، ص 313-314.

يقول السّهيلي مؤيّدا وظيفة العلامات الإعرابية:" الإعراب الّذي هو الرّفع والنّصب والخفض محلّه أواخر الكلمة، ولبعض النّحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه، والحكمة فيه عندي- والله أعلم- أنّ الإعراب دليل على المعاني الّتي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، كما ترتب مدلوله- وهو الوصف- بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم".[1]

ولكن في الحقيقة يمكن أن نقول إنّ الإعراب واحدة من عدّة قرائن لفظية ومعنوية تساعد جميعا في تحديد معنى الجملة، فقد سبق وأن قلنا إنّ علاقة الإسناد مثلا- وهي العلاقة الرّابطة بين لمبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل- تصبح عند فهمها وتصوّرها قرينة معنوية على أنّ الأوّل مبتدأ والثّاني خبر أو أنّ الأوّل فعل و الثّاني فاعله... ولكن علاقة الإسناد قد لا تكفي وحدها في تعيين المبتدأ أو الخبر[2].

والحقّ أنّ الصّلة وثيقة جدا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، ويرى الدّكتور تمّام أنّ معرفة وظيفة الكلمة كاف لمعرفة إعرابها الصّحيح وأنّ هذه لوظيفة يستدلّ عليها من الصّيغة والوضع، فالأصول الثّابتة تمثل قرينة من قرائن النحو، تسمى قرينة البنية، والمقصود بالصّيغة تلك المباني التّقسيمية الخاصّة بأقسام الكلام العربي، والّتي تفصل عناصر القسم عن غيره اعتمادا على الشّكل، وقد ذكرنا خلال تعرّضنا للفرق بين التّقسيمين النّحوي والوظيفي أنّ العلاقة وطيدة بين صنف الكلمة ووظيفتها، وبالتّالي بين شكلها أو صيغتها وبين معناها النّحوي، " فالمعروف أنّ الفاعل والمبتدأ أو نائب الفاعل لا تكون إلاّ أسماء بينما للفعل- الذّي هو نواة الجملة- أوزانه الخاصّة به، وهذه الصّيغ قرائن لفظية دالّة على الأبواب النّحوية، كما أنّ لها صلة وثيقة بالعلاقات التّركيبية داخل السّياق- فما تحمله صيغ بعض الأفعال من معاني صرفية:

---

[1]-السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص 82.

[2]- عاطف مدكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص 197.

اللّزوم والتّعدي والمطاوعة والبناء للمجهول والمعلوم يوضّح طبيعة العلاقات الّتي تربطه بما يليه.

غير أنّ هذه القرينة تبقى عاجزة بمفردها عن توضيح المعنى النّحوي وذلك لاشتراك الكثير من الوظائف في نفس المبنى التّقسيمي، فالاسم مثلا يمكن أن يكون مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك.

أمّا الوضع: فمعناه ما تكون عليه الكلمة من ترتيب، وما هو أصل موضعها بالإضافة إلى حالات التّرابط والتّضام والتّجاور، وما يتعلّق بها أو تتعلّق به من العناصر الأخرى كالأدوات وغيرها. وتعني الرتبة ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي[1].

وقد تعرض الجرجاني لمفهوم التّرتب ودوره في خدمة المعاني النّحوية حينَ جاءنا بنظرية النظم حيث يقول:" لا يتصور أن تعرف للنظم موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنّك تتوخى الترتيب ف المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك، أتبعتها الألفاظ، وقفوت بها آثارها[2]؛ فمفهوم التّرتيب هو تتابع الكلمات داخل التّركيب وفق دلالاتها النّحوية، حيث يكون لكلّ كلمة رتبة خاصّة بها، والرّتب تتجزأ حسب العناصر الكلامية إلى رتب محفوظة ورتب غير محفوظة.

---

[1]- أقسام الكلامي العربي من حيث الشّكل والوظيفة- مرجع سابق ص 186.

[2]- الدلائل، ص 69.

وأمّا الرّتب المحفوظة وهي موقع الكلمة الثّابت متقدّما أو متأخّرا في التّركيب الكلامي فهي ما يحفل به أهل النّحو خدمة لصحّة المعنى النحوي والدّلالي معا، فرتبة الفاعل بالنّسبة للمفعول أو رتبة المبتدأ بالنسبة للخبر غير محفوظة تتدخل فيها العوامل البلاغية والنّحوية أيضا، إذ يجوز أو يجب أحيانا تقدّم المفعول على الفاعل أو الخبر على المبتدأ أو المفعول على الفعل وفاعله، في حين أن رتبة الفاعل بالنسبة لفعله محفوظة وواجبة التّأخير دائما وإلاّ انتقلنا بالجملة من الفعلية إلى الاسمية، وتحوّل الفاعل إلى مبتدأ والفعل ومتعلّقاته إلى الخبر[1] ويبدو أن عبد القاهر قد جمع الجانبين البلاغي والنّحوي حين تعرّض لمفهوم التّرتيب عنده.

ولعلّ الأصحّ أن نتعرض في دراستنا لهذا الضّابط النّحوي إلى الرّتبة المحفوظة في كلّ حالاتها، وإلى الرّتبة غير المحفوظة إذا كانت دواعيها نحوية لا بلاغية.

وقد أشرنا لدور الرّتبة في خدمة المعاني النّحوية حين تعرّضنا لانتقال الاسم من الفاعلية إلى الابتداء حين تتغيّر رتبته بالنسبة للفعل من التّأخير إلى التّقديم.

كما تعرّض العلاّمة الجرجاني لهذا الضّابط عندما جاء بنظريته الجديدة التي تهتمّ بدراسة نظم الكلام دراسة وصفية تبعد عن الفلسفة، فكان التّرتيب أحد الأركان الهامّة التي تقوم عليها هذه النظرية، بالإضافة إلى البناء والتّعليق، ولهذه الأركان علاقة وطيدة بالمعنى النّحوي حيث يقول: "لا يتصوّر أن تعرف للفظ موضعا، من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وإنّك تتوخّى التّرتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعها الألفاظ، وقفوت بها آثارها، وإنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها، ولاحقة بها...[2]

وهذا التّرتيب الذي قصد إليه الجرجاني يتمّ في مستويين بحيث يكون ترتيب الألفاظ تابعا لترتّب المعاني، وهو يتحكّم في نظم الكلم في السّياق أو التّركيب إذ يفرض ضابط التّلازم والتّتابع والتعلق بين أنواع خاصة من الكلمات، والمقصود بالتّلازم ورود كلمة

---

[1]- للكوفة رأي مغاير، حيث يبقى الفاعل فاعلا سواء تقدم على الفعل أو تأخر وهو رأي تبناه بعض المحدثين- أنظر الفاسي الفهري في مجلة التواصل اللساني.

[2]- دلائل الإعجاز، ص95.

معيّنة في صحبة صيغة معيّنة كما هو الحال في التّلازم بين اسم الموصول وصلته، أو أنّ والجملة الاسمية أو بين الجارّ والمجرور، أو حروف النّصب أو الجزم والفعل المضارع[1]. في حين أنّ التّطابق كامن في العلامة الإعرابية والشّخص والعدد والنّوع والتّعريف أو التّنكير، مثلما نرى في التّطابق بين المبتدأ والخبر أو النّعت والمنعوت وغير ذلك، ولهذا التّطابق دوره في توثيق الصّلة بين أجزاء التّركيب التي تتطلّبها، بينما يؤدّي غيابه إلى تفكّك التّركيب وإرجاعه إلى وحدات منعزلة تتبع بعضها بعضا من غير تعلّق[2]. فالمعنى الوظيفي للمبنى الواحد متعدّد يحتمل أكثر من معنى نحوي، ولا يتحدّد هذا المعنى إلاّ في التّركيب عن طريق تعلّق الألفاظ بعضها ببعض واستيفاء ما يلزم من ترابط وتناسق. والتّعليق "هو الفكرة المركزية في النّحو العربي"[3] ويرى تمّام حسّان أنّ فهم التّعليق على وجهه الصّحيح أمر كاف للقضاء على خرافة العمل النّحوي"[4].

ولعل ما يقصده الباحث بقوله هو التّمكّن من تحديد المعاني الوظيفية بواسطة مجموعة القرائن والعلاقات بين الكلمات داخل السّياق.

ومن الضّوابط اللّفظية أيضا الصّيغة الصّرفية أو المبنى الصّرفي، وهي "القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه"[5]. وتعتبر هذه الصّيغة مبنى فرعيا على مبنى التّقسيم[6]، وهي بالنّسبة للمورفيم علامة دالّة على وظيفته النحوية[7] بمساعدة العلامات أو الضّوابط الأخرى "...فنحن لا نتوقّع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم، ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا..."[8].

ويرى الجرجاني أن المباني الصرفية التي تحتويها اللغة، أو بمعنى آخر بسيط، الكلمات بهيئاتها وأوضاعها تحتاج إلى شيء آخر معها، للتّمكّن من جعل السّامع يعرف غرض المتكلّم ومقصوده[9]، فمقصوده ليس معاني الكلم المفردة المنعزلة، إذ أن الكلمات

---

[1]- عاطف مدكور: علم اللغة، ص199.

[2]- نفسه، ص199.

[3]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

[4]- نفسه، ص نفسها.

[5]- أقسام الكلام العربي، ص189.

[6]- نفسه والصّفحة نفسها.

[7]- مناهج البحث في اللغة، ص173.

[8]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص210.

[9]- الدلائل، ص165.

وحدها لا تفيد حتى تؤلّف ضربا خاصّا، ويعمد بها إلى وجه دون آخر من التّركيب والتّرتيب، فلو تساءلنا عن الذي يربط بينها لما وجدناه إلاّ في ضرورة ضمّ بعضها إلى بعض، وتعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، وهو ما ذهب إليه الجرجاني بقوله هو كيفية تآلف هذه الأجزاء لتكوين الجملة، هذا التّآلف الذي ينتج بالضّرورة معاني نحوية خاصّة حاصلة عن هذا التّعليق[1]، وذلك على النحو الآتي:

زار الوزير المرضى صباحا في المستشفى مواساة لهم

ف فا مف ظز (مه) ظم ملأ

ف ع فا ◄——— الفاعلية

(ف ع فا) ع مف ◄——— مفعولية

ف ع ظز ◄——— الظرفية الزمانية

ف ع ظم ◄——— الظرفية المكانية

ف ع ملأ ◄——— السببية

والرّبط أيضا قرينة لفظية تظهر اتّصال أحد المترابطين بالآخر[2] وذلك مثل: ربط الموصول بصلته أو المبتدأ بخبره أو الحال بصاحبه أو المنعوت بنعته، والرّبط يعين على تحديد مواقع بعض الكلمات بين أقسام الكلمة[3]، ومواقعها بين الوظائف النحوية أيضا.

وللرّبط طرق مختلفة، إذ يمكن أن يكون بعود الضّمير أو بالحذف أو بإعادة اللفظ أو بإعادة المعنى أو بالعهد[4].

أمّا التّضامّ فيمكن فهمه حسب تمام حسّان على وجهين هما: "الوجه الأوّل أنّه الطرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف كل طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلمّ جرّا" ويسميه الباحث أيضا التوارد[5].

أمّا الوجه الثاني فهو أن يستلزم أحد العنصرين الآخر، ويسمّى هذا الوجه بالتّلازم[6].

---

[1]- مجلة الفيصل، العدد 70، عن مقال خليل عمايرة: البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، ص60.

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص213-215.

[3]- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص196.

[4]- السابق، ص214.

[5]- السابق، ص216.

[6]- نفسه، ص217، وكنا قد رأينا مفهوم التلازم عند تعرضنا للترتيب، أنظر، ص32 من هذا البحث.

إنّ هذه الضّوابط النّحوية تعمل مجتمعة لتحديد المعاني النّحوية الموصلة إلى المعنى الدّلالي العامّ، وفي هذا التّلاحم انعكاس لخصوصيات لغتنا العربية التي تجد في خدمة المستويات ومعانيها لبعضها تدقيقا للمعاني، كلّ حسب خضوعه لهذه الضّوابط، ولن نعود للحديث عن المعاني الصّرفية وعلاماتها ودورها في خدمة المعاني النّحوية، ولا عن دراسة هذه العلامات وفق مستوى نحوي من زاوية تعلّق الكلمات بين معاني الأبواب.

ما يمكن استخلاصه، أنّ المعاني النّحوية داخل التّركيب تتحدّد وفق قرائن أو ضوابط لفظية ومعنوية، وبتدخّل الوظائف الصّرفية والدّلالية، وبإعمال هذه العوامل مجتمعة تتحدّد الوظائف داخل التّراكيب المختلفة، إذ لا يمكن التعويل على جانب دون آخر.

ولذا وجب علينا تجديد النّظرة إلى العوامل وأصنافها. كما أن دراسة التّعليق باعتباره صنفا عامليا في جزء من التركيب يحتّم علينا دراسة ركنيه (المتعلّق والمعلّق به) من حيث:

- طبيعة التعلق (إما مباشرة أو بواسطة الأدوات).
- نوعية العلاقة الرابطة بين الركنين.
- رتبة المعلّق من المعلّق به.
- الصّنف المورفولوجي لكلّ ركن.

ويضاف إليه في مستوى التركيب بأكمله، مراعاة المعنى ونوعية التركيب.

فالمؤكّد أن الوظائف النّحوية يختلف تواجدها باختلاف أنواع التّراكيب، فالتركيب الفعلي عادة يحتوي على الفعل والفاعل بالإضافة إلى المفعولات وغيرها من المتعلّقات التّكميلية، بينما تحتوي التراكيب الاسمية على المبتدأ والخبر.

ويمكننا اختصار ذلك رمزيا على الشكل الآتي:

ج ف= ف فا (مف) ف اسم (1 V 2 V 3) اسم.

ج س= م خ س س V س ج V س ش ج

وقد شغلت هذه الأشكال التركيبية فكر الباحثين واهتماماتهم كما أدركوا قيمة السياق وقرائنه في تحديد المعنى فحدّدوا المعالم الهامة لنظرية السياق اللغوية، يقول أبو البقاء الكفوي "كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى، فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك

المعنى متعين للدلالة لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا، ودال عليه، بمعنى أنه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين ..."[1] وبذلك تحدد وظيفة كل كلمة منتمية إلى الجملة على نحو المثال التالي[2]:

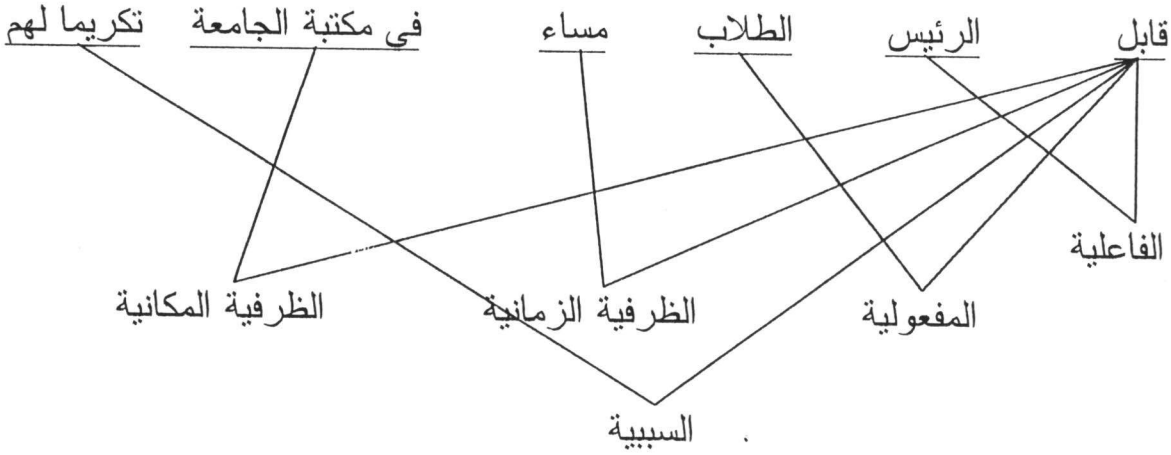

[1]- عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية- قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص09، نقلا عن الكليات 5 /143.

[2]- مجلة الفيصل، العدد 70، عن مقال خليل عمايرة: البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، ص60.

IV- التمثيل الصّوري للوظائف النحوية:

نقصد بقولنا التمثيل الصّوري « la formalisation » ذلك الوصف اللّغوي الذي يتحقّق بواسطة قواعد شكلية توضيحية، إذ لا يمكن تخيّل نظرية لسانية كاملة-نسبيا- غير قابلة لتمثيل شكلي مستنبط من نموذج رياضي منطقي، أو من نموذج بيولوجي، بمعنى أنّه يمكن ترجمة معانيها وموظّفاتها وقواعدها إلى لغة رمزية تكون إما حرفية (alphabétique) أو رقمية (numérique) أو حرفية رقمية (alphanumérique) أو رمزية (symbolique).

والهدف من هذا الوصف هو إبعاد التّناقض عن هذه النّظرية اللّسانية من جهة، وتمكين مقارنة الظّواهر اللّغوية وتصنيفها من جهة أخرى، ويتطلّب تحقّق هذين الأمرين أن تكون فرضيات النّظرية اللّغوية ممثّلة أو معروضة بواسطة لغة محمولية (رمزية) لها رموزها الخاصّة وقوانينها وحتمياتها -وهو ما قصدناه بالترجمة إلى اللغة الرّمزية- فبذلك، وانطلاقا من المفاهيم والعلاقات الأولية يصبح ممكنا الحصول على نظام قادر على وصف تراكيب متعدّدة.

ويشترط في هذا التمثيل أن يقدّم نتائج نظامية ومتماشية مع أحكام التّعابير المولّدة عن النظرية اللّغوية[1].

وقد حاول البنيويون -ومنهم التّوزيعيون- إظهار أنّ اللّغة عبارة عن نظام تسيره قوانين خاصّة، فاعتمدوا على الدراسات التّجزيئية والتّصنيفية دون إبداء كبير أهمية بالتّغييرات الدّلالية[2].

وعلى أساس نظرية التّواصل وحساب كمية المعلومات الحاصلة - اقترح أصحاب النظرية التّواصلية تحديد الكمية المتوسّطة للمعلومات المنقولة بواسطة اللّغات الطّبيعية مع مراعاة تغيّر العلاقات بين الرموز، وكانوا بذلك قد اتّبعوا التّوزيعيّين الأمريكيين في وصف اللغات الطّبيعية عن طريق مسلّمات شكلية تظهر في تتابع الوحدات القاعدية، كل وحدة في إطارها المحدّد[3].

---

[1] - Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage (formalisation), p208.

[2]- كاترين فوك وبيارلي قوفيك: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة تعريب المنصف عاشور- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1984، د.ط، ص38 وما بعدها.

[3]- السابق، ص293،292.

إنّ جهود أصحاب النّظرية التّواصلية قد قادت إلى ظهور نموذج رياضي خادم للأبحاث البنيوية يعرف بنموذج ماركوف أو متتالية ماركوف أو نموذج الحالات المنتهية[1].

1- مفهوم نموذج ماركوف:

يرتكز هذا القانون على مبدأ الاحتمالات والتّوافقات التي تتمّ بين عناصر محدودة تنتمي إلى نفس المجموعة بحيث إذا كان ورود أيّ عنصر من هذه المجموعة مستقلا عن باقي العناصر نقول إنّ المتتالية من الدرجة صفر أو إنها متتالية بدون ذاكرة.

إذا كان احتمال ورود عنصر ما متعلّق بالعنصر السّابق له، فإنّ المتتالية في هذه الحالة تعتبر من الدّرجة "واحد" أو لها ذاكرة من الدرجة "واحد".

أما إذا كان احتمال ورود عنصر ما متعلق بالعنصرين السابقين، فإن المتتالية من الدرجة اثنين، وهكذا.

ونشير إلى أنّ هذه المتتاليات تعتمد في تطبيقها على اللّغات الطّبيعية على عدد من الشّروط التّنظيمية التي تظهر على مستوى التّصويت.

وفي المستوى النّحوي تتبّع متتالية المورفيمات المبادئ العامّة لنظرية ماركوف، بحيث تعتبر مجموعة المورفيمات "مخزون العناصر التي يمكن لها أن تتّحد لتكوين رسالة كلامية"[2].

إنّ تحديدات الطّبيعة النّحوية تحدّد عدد التّآلفات الممكنة عن طريق إحصاء احتمالات التّراتيب المختلفة لعناصر المجموعة المحدودة داخل تركيبها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدّراسة تتمّ وفق مستويين أحدهما استبدالي-عمودي، يدرس إمكانية استبدال عنصر بآخر يتّحد معه في الوظيفة، والثاني تركيبي أفقي يحلّل العلاقات بين العناصر باعتبارها نظاما خطيا تعلقيا.

---

* ماركوف: عالم إحصائي، روسي له أبحاث عديدة من بينها دراسته التي أجراها سنة 1907 والمتعلقة بحساب الاحتمالات الشرطية لترتب العناصر اللغوية داخل سلسلة كلامية.

[1]- السابق، ص292-293.

[2]- نفسه، أنظر مصطلح (Markov)

II- علبة هوكيت:

بالإضافة إلى نموذج ماركوف، ونظرية التّحليل إلى المكوّنات المباشرة التي جاء بها رائد التّوزيعية بلومفيلد، هناك طرق تمثيل صورية أخرى تعتمد على توزيع أصناف المكوّنات ومن ذلك علبة "هوكيت".

ويعتمد هذا النّموذج على تركيب المكوّنات النّهائية تصاعديّا ضمن طبقات بحيث تكون الطّبقة اللاحقة أكبر من التي سبقتها إلى أن يتمّ الوصول إلى الجملة الأصلية، فجملة نحو: "أتتكم فالية الأفاعي" تحلّل على الشّكل التالي:

أت	ت	كم	فالية	ال	أفاعي
أتت		كم	فالية	الأفاعي	
أتتكم			فالية الأفاعي		
أتتكم فالية الأفاعي					

III- التّمثيل الشّجري أو البنية العميقة المشجّرة:

والهدف من هذه البنية هو رسم التّركيب المستتر أو المخبّأ للكلام العربي، أو كما وصفه نحاتنا المتقدّمون بالبنية المقدّرة التي هي تجريد قائم على أسس بيولوجية على حدّ تعبير تشومسكي[1].

وتعتمد هذه البنية على قواعد تجريدية تتموضع في الدّماغ البشري، بحيث يمكن لها أن تولّد جملة لغوية تتّصف بالقبول والاستحسان النّحوي[2].

وهذا التّمثيل الشّجري هو في الحقيقة تطوير لما جاء به بلومفيلد وتلميذه هاريس، ويعتمد على تفكيك بنية الجملة على أساس أنّها مؤلّفة من طبقات من العناصر الوظيفية إلى أن يتمّ الوصول إلى الوظائف النّحوية الخاصّة وبذلك بدأت الدّراسات اللّغوية المعاصرة تمثل الجملة وظيفيا بالطريقة المشجرة التي تصور بنيانية الجملة مع مؤلفاتها المباشرة والتي تبين بشكل تجريدي مختلف العلاقات الرابطة بين عناصر التركيب، وذلك مثل تحليل الجملة (يكتب المعلمون النشيطون مقالة) على النحو الآتي:

---

[1]- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث- مدخل- دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1988، ص 126.

[2]- النّظرية التوليدية التحويلية، ص27.

الشّكل 01:

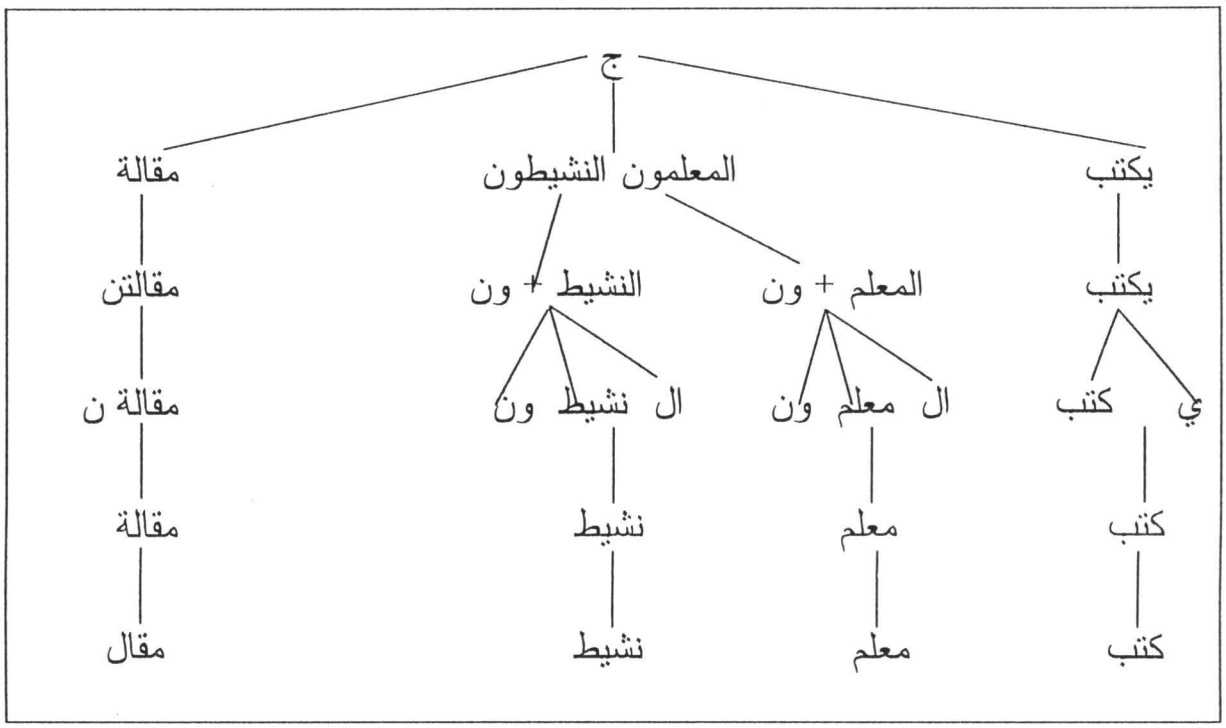

الشّكل 02[1]:

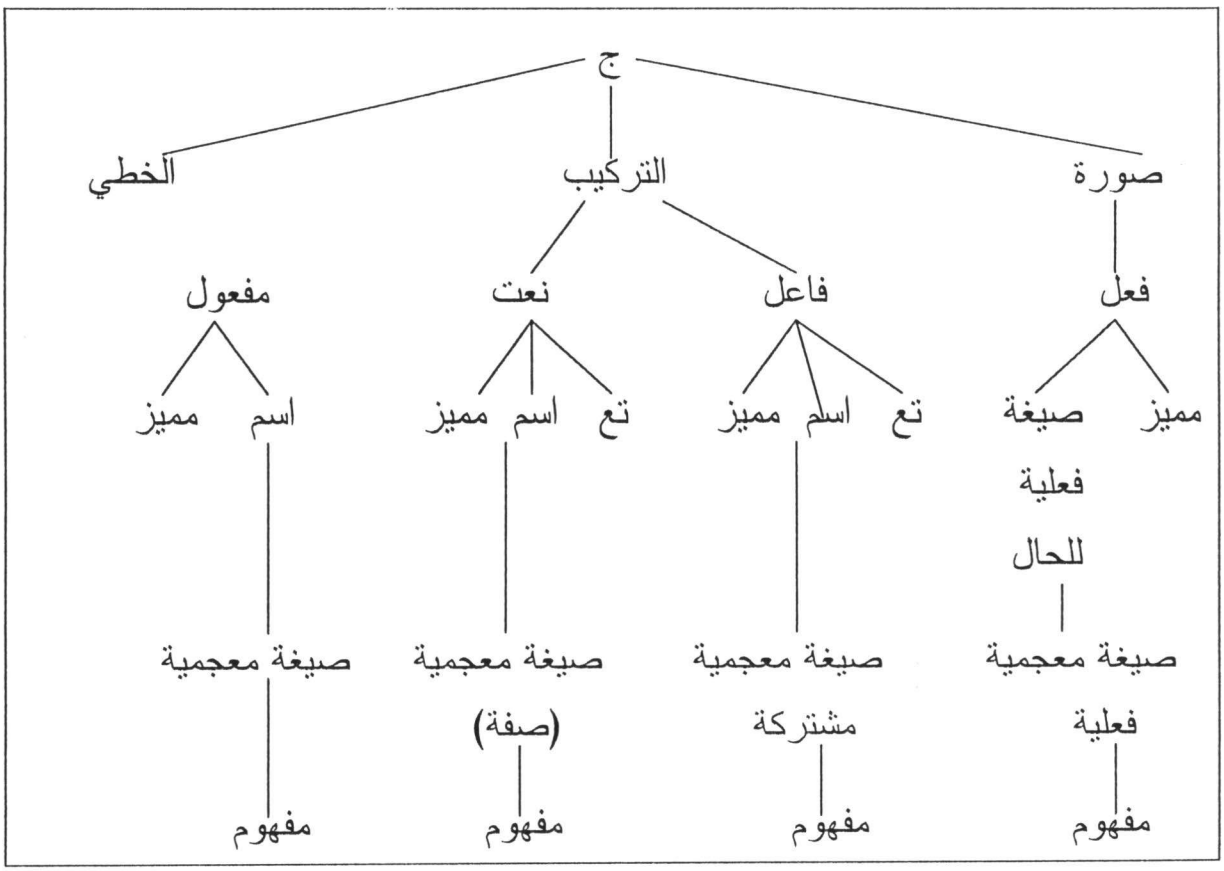

[1]- الألسنية العربية: ص53.

بالإضافة إلى هذا المشجّر جاء تشومسكي بفكرة تحويل الجمل من هيئة إلى أخرى، وذلك من شأنه أن يغيّر من طبيعة ترتيبها وتمثيلها، وفي توزيع الوظائف داخل هذا الشّكل الجديد نحو بناء المعلوم للمجهول، والمثبت إلى منفي.

وللتّنزيل أيضا دواع أخرى غير التّحويل نحو إعمال الاسم عمل الفعل أو النّواسخ ونحو إعراب الجمل إعراب المفرد...الخ.

وقضية التّحويل التّركيبي في العربية واسعة، نظرا لما لهذه اللّغة من حرية التصرّف في رتب بعض وظائفها. ونتيجة لذلك نلجأ إلى تنزيل بعض الوظائف منزلة أخرى لتأخذ أحكامها ومواضعها.

إنّ التّمثيل الصّوري للعناصر التّركيبية، عملية إجرائية من شأنها تقديم قواعد رمزية قادرة على توفير أوصاف وظيفية للقواعد النحوية اعتمادا على ثنائية (الصفة/القيمة)[1]، والتي تتيح تقليص المتغيرات المستعملة عن طريق تعميم الوصف الجزئي مع إلغاء دقائق السمات الممكنة الظهور كاسم الجنس مثلا، وهذا من شأنه تبسيط وتوضيح طبيعة العلاقات الرّابطة بين هذه العناصر، وبالتّالي تحديد المعاني الوظيفية لها، وهذا ما يتيح توضيح أحد جوانب المعنى، ونقصد به المعنى النّحوي، وهو أحد الجوانب الهامّة التي يتحدد بها المعنى العامّ، برفقة المعنى المعجمي والمعنى الدّلالي، وهو ما سبقت الإشارة إليه عند تعرّضنا لتقسيم التّراكيب عند سيبويه...

[1]- التركيب الفعلي العربي، ص27، نقلا عن: M.Kay : le formalisme de la grammaire fonctionnelle unification.

الفصل الثاني: وظيفة الفاعلية في العربية:

قبل استقراء نماذج من التّراكيب الفعلية العربية بغية استخراج السّمات الحركية والتفريعية المتباينة للفاعل في شتى أحواله، وضبطها للتمكن من وصفها الوصف الدّقيق والصّحيح، تجدر بنا الإشارة إلى الفاعل باعتباره الموظّف الأساسي لوظيفة الفاعلية والتعرف على آراء الباحثين قديمهم وحديثهم حول هذا الرّكن الوجهي الأساسي في بنية الجملة العربية[1].

وممّا لا خلاف فيه أنّ محاولة وضع تعريف شامل للفاعل يعدّ من الطّروحات المعقّدة التي تنتج إشكالات تتعدّد بتعدد زوايا النّظر إلى هذا المصطلح من جهة، وتعدّد المناهج والمستويات* التي يتم من خلالها رصد الفاعل من جهة ثانية.

1- مفهوم الفاعل:

يعرّف الأنباري الفاعل بأنّه كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم نحو: "قام زيد وذهب عمرو"[2]، وهو تعريف يتقارب وما ذهب إليه الأشموني حيث يقول: "إن الفاعل في عرف النّحاة هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي أو مؤول به كمرفوعي الفعل والصفة من قولك: أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى، فكل من زيد والفتى فاعل لأنه أسند إليه فعل تام، أصلي الصيغة، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد، و"وجهه" فاعل لأنه أسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو "منيرا"[3].

وقد تناول صاحب الأشباه والنظائر مفهوم الفاعل من جانب اشتغال الفعل -أو ماهو بمنزلته- به، فقال نقلا عن ابن الرّبيع في شرح الإيضاح: "الفاعل شغل به الفعل" وقال "فرع له" وفي موضع ثالث "بني له" وفي رابع "أسند له"[4].

والاشتغال هو أن يكون الفعل عاملا في الفاعل مشتغلا به عن رفع غيره، أما قوله: "فرع له" فهو على أساس اعتبار الفاعل كالجزء من فعله. في حين أن البناء هو ثبوت الفعل على حالة ملازمة لهيئة الفاعل تذكيرا أو تأنيثا. وهذا ما سنراه عند تعرضنا

---

[1]- أحمد المتوكل: وظيفة المفعول في العربية، ص58.

* نقصد بالمستويات: الدلالة والنحو، وهو ما سنراه عند تعرّضنا للفاعل النحوي والفاعل الدلالي.

[2]- كتاب أسرار العربية، ص87.

[3]- منهج السالك، ص168، وأنظر شرح الحدود للفاكهي، ص193.

[4]- الأشباه والنظائر، ج1، ص80-81.

لقرينة المطابقة ومدى ظهورها بين ركني الإسناد في الجملة الفعلية. إذن يمكننا اختصار تعريف ابن أبي الربيع في أن الفاعل هو الاسم المرفوع بعمل الفعل المسند إليه والمبني له، والذي يعتبر كالجزء منه. وهو تعريف لا يتعارض وما جاء به سيبويه من قبل حيث قال: "الفاعل هو ما أسند إليه الفعل، وعلامته الإعرابية الرّفع"[1].

فالفاعل كما يراه نحاة العرب القدامى ركن أساسي في الجملة الفعلية، وفي ذلك يقول ابن معط: "وكل فعل لابد له من الفاعل لأن الفعل حديث، والحديث عن غير المحدث عنه معدوم الجدوى"[2].

أمّا حدّه فهو: "كل اسم أسند إليه فعل أو اسم يشبهه، وقدم عليه، فالفعل كقولك: "قام زيد" والاسم كقولك: "مررت برجل قائم غلامه، وشديد ساعده"[3] والشبه هنا بين الاسم والفعل يكون بالعمل، وإسناد هذا الفعل أو ما شابهه يكون بالأصالة به أو وقوعه منه[4]، وهو ما يذهب إليه ابن جني القائل: "اعلم أن الفاعل –عند أهل العربية– كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه[5].

وتطرح هذه الفكرة إشكالية حول العلاقة المعنوية بين الفعل وفاعله، وهو ما تطرق إليه الغربيون في تعريفهم لهذا الباب النّحوي، فمدرسة بور روايال تعرف الفاعل بأنّه ما نتحدّث عنه بشيء، وهو أحد ركني الإسناد الأساسيين، وترى هذه المدرسة أن للفاعل في الجمل مفاهيم متعدّدة[6].

أما النحو التّعليمي الغربي فيطلق مصطلح الفاعل على الذي يقوم بالفعل، ويشكل نقطة بداية الكلام، وهو ما يمثّل الشّخص أو الشّيء الذي نخبر عنه شيئا ما باستخدام المسند، ويكون عادة اسما، أو ضميرا، وأحيانا تركيبا[7] مثل يؤلمني كثيرا أن تذهب، فالفاعل هنا هو المصدر المؤول: "أن تذهب".

---

[1]– الكتاب، ج1، ص65.

[2]– شرح ابن معط، ص229.

[3]– نفسه، ص نفسها.

[4]– أنظر الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن الشاذلي، مصر، دار التأليف، د.ط، 1969، ص09، والخصائص، ج1، ص361

[5]– ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن– عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985، ص79.

[6] - Dubois et des autres, Dictionnaire de la linguistique, p455.

[7]– نفسه، ص456، وانظر: Christian Touratier Comment définir les fonctions syntaxiques p28.

وقد أدخل* النحو التّقليـدي في دراسته للفاعل مصطلحات الفاعل الحقيقـي « sujet réel » والفاعل الظاهر « sujet apparent »[1].

في حين فرّق النحو العمومي بين فاعل الجملة في البنية العميقة وفاعل الجملة في البنية السطحية كما سنراه.

والحقيقة -كما سبق ذكرها- أنّ محاولة وضع تعريف لهذا الباب يلقى صعوبة لا تخلو منها تعاريف باقي الأبواب المشابهة، والاعتماد على المنطق الفلسفي وحده من شأنه أن يدخلنا في تأويلات تتعارض مع حقيقة الإعراب، ممّا جعل الدارسين -كما رأيناه آنفا- يفرّقون بين الفاعل النحوي والفاعل الدلالي، أو كما يسميه آخرون "الفاعل الشكلي" و"الفاعل المنطقي" أو "الحقيقي" و"الظاهر" وغيرها من الثنائيات التي ظهرت عند علماء اللغة قديمهم وحديثهم.

والذي يبدو جليا، في لغتنا العربية، أن إشكالية تعريف الفاعل من هذه الناحية تتعلق بطبيعة الفعل من حيث دلالته أولا، ومن حيث صيغته ثانيا، فالفعل يكون إما إراديا مثل كتب، وجلس وأكل. وإما غير إرادي مثل مات وغرق وغيرها من الأفعال القسرية التي ليس للفاعل دخل في إحداثها[2].

ويرى بعض الدارسين أن الإسناد في مثل هذه الحالات لا يكون للفاعل الحقيقي كما هو في الفعل الإرادي، وإنما يكون لمفعول دلالي، وهو ما تقود إليه أيضا بعض التغيرات المورفولوجية التي تطول بعض الأفعال الإرادية فتكسبها معاني صرفية مغايرة نحو: "المطاوعة" مثل ما ورد في قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾[3] فالتكوين التركيبي للآية الكريمة هو:

أداة + ركن اسمي + ركن فعلي + ∅ حيث إن الفاعل ضمير مستتر يعود على السماء، وتأويل الكلام من وجهته النحوية "إذا انشقت السماء "، ولفظ "السماء" فاعل شكلي، ولكنه

---

* نقصد بقولنا "أدخل" الاصطلاح لا الفكرة- فقد كانت موجودة من قبل عند العرب، أنظر على سبيل المثال لا الحصر: مفتاح العلوم للسكاكي- دار المعرفة بيروت، لبنان، ص168-169.

[1]- نفسه، ص28.

[2]- أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية -مقاربة لسانية-، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص137، وأنظر ريمون طحان، الألسنية العربية، ج2، ص24.

[3]- سورة الانشقاق، الآية 01.

في الحقيقة مفعول دلالي لأن فعل الانشقاق قد وقع على "السماء"، وإنما الذي شقها هو الله تعالى أو ملائكة تشقها بأمر منه سبحانه. وهو الفاعل الحقيقي. ولعل ذلك يتضح من خلال المثال الشعري التالي:

امتلأ الحوض، وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني[1]

والملاحظ أن هذا البيت يحتوي على ركنين فعليين يشتركان في بنية اشتقاقية واحدة مع اختلاف في الصيغة وهما "امتلأ" و"ملأ".

فالجملة الأولى وهي: "امتلأ الحوض" من نوع ركن فعلي + ركن اسمي.

والجملة الثانية وهي: "ملأت بطني" من نوع: ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي.

عند مقارنة (1) بـــ (2) نستنتج ما يأتي:

أولا: لا يحتاج الفعل في (1) لأكثر من ركن اسمي واحد ← لازم، بينما يحتاج الفعل في (2) إلى اسمين ← متعد.

ثانيا: يقع الفعل من وجهته الدلالية على الركن الإسنادي في (1) بصورة لا إرادية، بينما يقع في (2) على الاسم الثاني من الاسم الأول وبإرادته.

ثالثا: يمتاز الفعل في (1) بزيادة صرفية أدت إلى الاختلافات السابقة، هذه الزيادات أو التغيرات المورفولوجية أكسبت الفعل في (1) معنى صرفيا هو المطاوعة.

من خلال ذلك يمكننا الحكم بأن (2) هو تمثيل البنية العميقة لـــ (1) فنقول:

امتلأ الحوض ◄—— ملأ "س" الحوض، بحيث "الحوض" هو الفاعل النحوي، بينما "س" هو الفاعل الحقيقي.

وتقودنا هذه الإشكالية إلى البحث عن المعاني الواردة في البنيات الممثلة بمثل هذه الجمل، والتي تعلل فاعليتها بقبول المفعول به للمطاوعة في حال غياب الفاعل الحقيقي، وبجمل من نوع "أدخل خالد عليا البيت" أو "دخّل خالد عليا البيت"، ويوجز معنى هذا النوع من الجمل في أن شخصا ما (أو شيئا ما) تسبّب في أن شخصا آخر (أو شيئا آخر) قام بالفعل الذي يدل عليه موضوع الجملة[2]، فمدلول الجملة "أدخل خالد عليا البيت" هو أن

---

[1]– السمات التفريعية للفعل، ص138.

[2]– تكون علاقة المسبّب بالواقعة إما مباشرة أو غير مباشرة، حيث تكون مباشرة عندما يشارك الفاعل في تنفيذها، وتكون غير ذلك حين يكون المسبّب مجرد دافع إلى تحققها.

خالدا كان السبب أو العلة في دخول علي البيت، وعلى هذا يصطلح على تسمية المتسبب في الفعل أو الواقعة بالمُعلِّل، والقائم بالفعل بالمُعَلَّل[1]. ويمكن تقدير الكلام في المثال بـــ:"جعل خالد عليا يدخل البيت"، وذلك بواسطة مقاربة تحويلية لهذه البنية التعليلية ويقوم هذا التحليل على افتراض أن مصدر اشتقاق هذه البنية هو الفاعل (المعلِّل) والمفعول به (المعلَّل).

ولا نريد أن نتعمق أكثر في هذه الإشكالات الدلالية، وإنما ننبّه فقط إلى أن للغتنا العربية من الخصائص ما يميّزها عن باقي اللغات الأخرى، حيث نجد أن التعاريف الغربية التي رأيناها سابقا لا تتّفق تماما مع قواعد لغتنا العربية، إذ لا يعتبر الفاعل في العربية نقطة بداية الكلام، وإنما يكون تابعا لفعله، وهذا الإشكال لا يكاد يفتقد في أغلب تعاريف علماء الغرب مثل جريزيف « Grésive » وباليسون الذي اعتمد على التقابل بهدف تحديد المخطط التركيبي المشترك لكل العلاقات بين الفاعل وقاعدته إذ اعتبر الفاعل العنصر الذي يجيب على السّؤال "من" أو "من الذي" متبوعا بالتركيب الفعلي للجملة[2].

وتعتبر مسألة الموضع إحدى مظاهر قصور النّظرات الغربية أمام خصائص العربية، وفي هذا المجال يرى طه عبد الرحمن أن التّرتيب الذي جاء به تشومسكي بخصوص عناصر الجملة لا ينطبق على اللغة العربية، وربّما لا ينطبق على غيرها أيضا، كما أن التعريفين اللذين يعطيهما لوظيفتي الاسم النحويتين –ويقصد بهما "الفاعل والمفعول لا ينطبقان على العربية، فالفاعل عند تشومسكي هو البنية التي تشرف فيها عقدة الجملة على التّركيب الاسمي"[3]، بمعنى أن الفاعل يكون في التّمثيل الشّجري على يمين التّركيب الاسمي، مع مراعاة تطبيق القاعدة على العربية، وعلى يساره في اللّغات الغربية، وبالمقابل تحدد موقعية الفاعل في اللّغة العربية بموالاتها لموقعية الفعل، وحالته الإعرابية الرفع"[4].

إذن ونظرا لتعدّد التّعاريف وتضاربها، ولتعذّر إيجاد تعريف للفاعل بحيث يكون مرضيا لجميع آراء الباحثين، فقد صار لزاما عليهم أن يعتمدوا على نظرة لسانية محضة،

---

[1]– الوظيفة المفعول في العربية، ص154.

[2] - comment définir les fonctions syntaxiques, p23.

[3]– عبد الرحمن طه:النحو والمنطق الصوري، ص49.

[4]– الوظيفة المفعول في اللغة العربية، مرجع سابق، ص64.

تبعد من حيّزها جميع ما لا يدخل في إطارها. يقول مارتيني بهذا الشّأن: "إنّ الفاعل ككلّ حقيقة لسانية، لا يمكن أن يعرف إلا كمظهر لساني، فهو العنصر الذي في كلّ خطاب ليس أمرا (الجملة ليست جملة أمر أو مغيرة متبوع بالضرورة بمركب فعلي، بمعنى أنه في لغة يكون فيها المركب الفعلي ليس بحاجة لأن يتحقق بواسطة مونيم اسمي ذو وظيفة مميّزة، لا يجب أن نتحدث عن الفاعل"[1].

وقوله "المركب الفعلي ليس بحاجة لأن يتحقق بواسطة مونيم اسمي" يتعارض بوضوح مع قواعد لغتنا التي تفرض فاعلا لكل فعل، بمعنى أنه لا وجود لمركب فعلي يستغني عن آخر اسمي.

ويتبنى فريديريك فرانسوا هذا التّعريف السابق مضيفا إليه تحديدات هامّة من حيث قيمته الدلالية فيقول: "لا نعرف الفاعل إلا كمكمّل ضروري أول، بحيث أن الشّروحات الدالة تتغير بحسب الترتيبات التّحتية للوحدات التي تؤدّي هذا الدّور، وترتيبات الوحدات التي تمثّل الفاعل"[2] ومن الواضح أن اعتبار الفاعل من يقوم بالفعل لا يمكنه أن ينطبق على جميع الحالات، فكما رأينا في المثال السابق أن كلمة الحوض في "امتلأ الحوض" لا يمكن اعتبارها فاعلا إذا عرفنا هذا الأخير بأنه من يقوم بالفعل.

ولكن الذي يمكننا قوله هو إن الفاعل وحدة إلزامية تمثل العنصر الذي لا يمكن حذفه من أيّ جملة فعلية[3].

ولذلك يرى مارتيني أن الفاعل -في الدراسات اللغوية- "مفعول" كغيره، ولكنه مفعول ضروري وجوده، وهو الأمر الذي يعطينا انطباعا بأنه فاعل الخطاب"[4]، وفي هذا ينبغي التّفريق بين الفاعل الدّلالي أو الحقيقي*، الذي يكون عاملا، والفاعل النحوي الذي يكون معمولا أولا للفعل[5].

إذن، وبعيدا عن الطّروحات الفلسفية، يمكننا تعريف الفاعل بأنّه الاسم الظّاهر أو المستتر، المرفوع، أو ما هو بمنزلته، وهو الذي يسند إليه فعل تامّ أصلي أو ما يعمل

---

[1]- نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- السابق، ص30.

[3]- وظيفة الألسن وديناميتها، ص244.

[4]- نفسه، ص248-249.

* لقد سبق أن أشار نحاة العرب إلى هذه المسألة، أنظر مثلا مغني اللبيب، ج2، ص217.

[5]- صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص114.

عمله بحيث يكون الفاعل تابعا لفعله، وبعبارة أوجز: الفاعل هو ما يلي الفعل ويكون مرفوعا ويتم التعرف عليه بواسطة ضوابط لفظية ومعنوية.

II- مفهوم الفاعلية:

سبق لنا أن قلنا إنّ الوظائف النحوية هي معاني الكلمات داخل التّركيب، باعتبار ما تؤدّيه من أدوار لا باعتبار معانيها المعجمية، وإنّ هذه الأدوار تتحدّد وفق علاقات وضوابط تعمل -مجتمعة- على تحديد المعنى النّحوي للّفظة.

كما أشرنا أعلاه إلى أنه يمكن التعرف على الفاعل باعتباره الموظّف الأساسي لوظيفة الفاعلية بواسطة هذه القرائن كذلك، وأنه (الفاعل) في الجملة الفعلية عنصر أساسي ذو وظيفة تمييزية، وبذلك تكون الفاعلية إحدى هذه المعاني النّحوية الأساسية في التّركيب الفعلي العربي الذي يدخل في تكوين السّياق الكلامي، وهذا الأخير هو المكان الطّبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات إذ لا اعتبار لهذه الوظائف بمعزل عن التّركيب الذي يوفّر الضّوابط المحدّدة على اختلافها.

وعلى هذا الأساس رفض مارتيني الاعتماد على الاعتبارات المنطقية وحدها لتعريف الفاعل بمعزل عن وجود وظيفته القواعدية المشار إليها شكليا بواسطة مؤشّر وظيفي كعلامة الإعراب مثلا أو بواسطة غيرها من الضّوابط الشّكلية التي تختصّ بها كلّ لغة، يقول مؤكّدا: "ويمكن بدون أدنى ريب، أن تختفي السّمة الشكلية لوظيفة الفاعل، في بضعة سياقات أو مواضع، أو أن تختلط مع تلك التي تعود لوظيفة أخرى...فإن غياب التمييز شكّل إذاً حالة انطباق أو مجانسة لفظية وظيفية ينبغي أن لا تجعلنا نستبعد الوجود الشكلي للفاعل[1].

ويعرّف أحمد المتوكّل الفاعلية بأنّها "الوظيفة التي تسند إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الأوّل للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[2].

ويقصد الباحث أنّ وظيفة الفاعل تسند إلى القسم الأول من التركيب الفعلي على اعتبار تقسيم الكلام إلى حدود، ففي قوله تعالى: ﴿واتّخذ اللهُ إبراهيمَ خليلا﴾[3] نجد لفظ

---

[1]- وظيفة الألسن وديناميتها، ص 74.

[2]- الوظيفة المفعول في العربية، ص58.

[3]- سورة النساء، من الآية 124.

الجلالة "الله" هو الفاعل، وقد أسندت وظيفة الفاعلية إليه، لأنّه الرّكن الأوّل الذي يوجه السّامع دلاليا* لمعرفة الواقعة، فمحمول الحمل هو المعنى الدلالي الحاصل، وهو اتّخاذ الله سبحانه وتعالى إبراهيم عليه السّلام خليلا، فاتّجاه فكر السّامع سيكون أوّلا للفاعل (لفظ الجلالة: الله) ثم إلى المنظور الثاني، وهو المفعول الأوّل (إبراهيم)، وأخيرا إلى المنظور الثالث: وهو المفعول الثاني (خليلا)، حيث إن المفعول به في البنية الحملية يمثل "الحد الذي يشكّل المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل"[1]. ولهذا الحد أيضا أحكامه التي تضبطه، وتتيح التعرف عليه في أشكاله المختلفة.

وتتميز وظيفة الفاعلية بإمكانية إسنادها إلى حدّ آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية (منفذ)، كالحد المستقبل أو غيرهما[2]، وبتوافر صيغة البناء للفاعل، وكونها صيغة منتجة « productive »: كما تتميّز بتحديدها لبعض خصائص المكوّن المسندة إليه كموقعه في الجملة، والحالة الإعرابية التي يأخذها[3].

وقد حاول بعض الباحثين وضع سلمية لإسناد الفاعل إلى أقسام الكلام العربي، فكانت كالآتي:

سلمية إسناد الفاعل:

منفذ مستقبل متقبل { حدث / زمان / مكان } حال علة مصاحبة[4]

فا + > + > + > + > − − − −

ويفاد من ذلك أن هذه الوظيفة يمكن أن تسند إلى المنفذ والمستقبل والمتقبل والحدث والزمان والمكان. وأنّ إسنادها للحال والعلّة والمصاحبة* ممتنع. كما يفاد منه أيضا أنّ

---

* بمعنى أنه من أكثر العناصر أهمية في التركيب الفعلي، وأنه المتعلق الأول باللواة مما يكسبه أهمية دلالية كبرى.

[1]- الوظيفة المفعول في العربية، مرجع سابق، ص59.

[2] - comment définir les fonctions syntaxiques, p28.

[3]- السابق ، ص29-30.

[4]- نفسه، ص64.

* نعني بالمصاحبة المفعول معه.

للمنفّذ الأولوية الأولى في هذا الإسناد، وللمستقبل الأولوية الثّانية، وللمتقبّل الثّالثة، ولبقيّة الاحتمالات الأخرى الأولوية الرّابعة[1].

ويمكن تحديد الفاعلية باعتبارها نوعا من أنواع الوظائف على اختلاف مستوياتها ثم حصرها ضمن باقي الوظائف التي تشترك معها في نفس المستوى.

والسّؤال الذي يطرح نفسه عند هذه النّقطة هو: "أين تتموضع الفاعلية في مجموع هذه الوظائف ؟.

نعرف أنّ الفاعلية بحاجة إلى باقي أنواع الوظائف الأخرى ليتمّ تحديد صنفها، بحيث إنّ المفردات تأتلف بواسطة العلاقات الصّوتية والصّرفية والمعجمية في النّحوية، لتكون جملة مفيدة، وتجتمع في كلام مفيد[2]، وبذلك تصنّف الفاعلية باعتبارها تنتمي إلى مستوى من مستويات التّحليل اللّغوي. ويتمّ تمثيل هذا التّصنيف ضمن محور عمودي تتموضع فيه أصناف الوظائف المختلفة حسب مستويات انتمائها.

ومن جهة ثانية لا يمكننا الحديث عن الفاعلية في غياب الفعلية وأحيانا المفعولية، وغيرها من الوظائف النحوية الأخرى، وهذه جميعها لا تتحقّق إلا في المستوى النّحوي، ولذلك نقوم بحصر الفاعلية ضمن وظائف المستوى النّحوي من فعلية، ومفعولية وظرفية وحالية وغيرها، ثمّ تمثيل هذا الحصر شكليا في خط أفقي تنتظم فيه هذه الوظائف.

إن نحن تأملنا هذه الدّراسة من وجهة نظر قريبة من الدّقّة الرّياضية، وجدناها تتحقّق وفق معلم مستو على الشكل الآتي[3]:

---

[1]- نفسه، ص65.

[2]- الألسنية العربية، ص27، مرجع سابق، ص46.

[3] - Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p 91-92

أنظر كذلك: Gleason : Introduction à la linguistique générale.

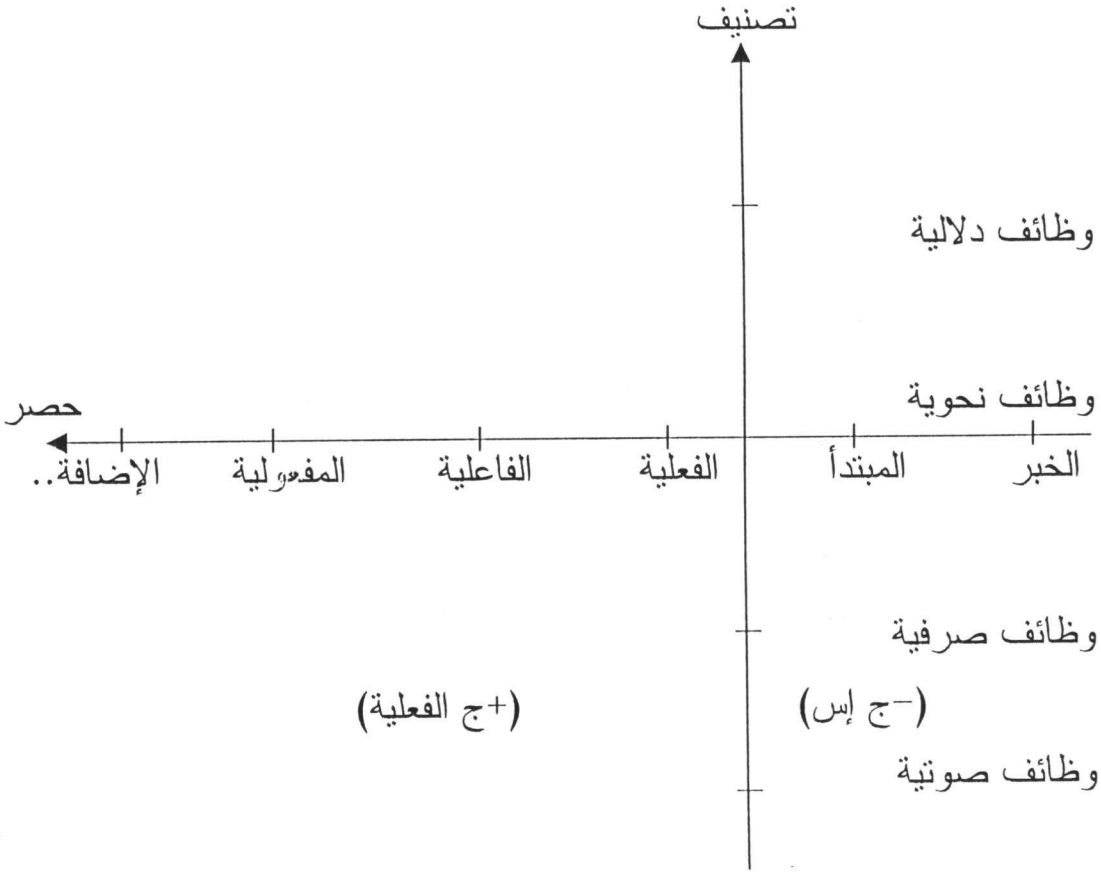

بحيث تستمد الفاعلية ضوابط الصيغة والمقام والتعويض، والعلامات الصرفية من جنس وعدد من المستوى العمودي[1]، وضوابط المجاورة والمطابقة والتعليق والموضع من المستوى الأفقي، وذلك ضمن ظاهرتي الموقعية والحركية التي تهتم بها الدراسات النحوية عموما[2].

[1]– الألسنية العربية2، ص46 وما بعدها.

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

لنأخذ مثلا الجملة (1) التي تتناسب مع القاعدة 1(ق1) التي تقول: ج= ف فا مف بحيث ج1 = "خلق الله الكون".

تتم دراسة الفاعلية في هذه الجملة عبر المراحل الآتية:

أولا: الدراسة العمودية:

(1) تنسب الفاعلية للفظ الجلالة "الله" لأن صيغته تثبت انتماءه إلى قسم الأسماء، وهو المبنى الملائم لتأدية الفاعلية.

(2) إن هذه الجملة تحمل دلالة منطقية، إذ ليس هناك ما يستهجن في نسبة الخلق لله تعالى.

(3) إن لفظ "الله" ينتمي إلى قائمة محدودة من الأسماء التي تحمل دلالة معجمية متقاربة وهي أسماء الله الحسنى بحيث يمكن تعويض الفاعل بأيّ منها دون تغيير في معنى الجملة.

وبذلك تتم دراسة الفاعلية حسب صيغة موظفها وتعويضه ومقام الكلام من الدراسة العمودية.

ثانيا: الدراسة الأفقية:

1- يتمّ حصر هذه المكوّنات (ف، فا، مف) ضمن المستوى النّحوي لأنّها لا تتحقّق إلاّ فيه.

2- يتطابق الفعل والموظّف "لفظ الجلالة" من حيث التّذكير والتّأنيث دون الإفراد والجمع.

3- يترتّب "لفظ الجلالة" مباشرة بعد فعله وقبل المفعول به، ويتعلّق بصورة مباشرة مع المجاورة مع نواة الجملة المتجسّدة في الفعل "خلق".

4- يحمل هذا الموظّف علامة الرّفع الدالّة على الفاعلية.

وبذلك تتم حصر الفاعلية استنادا على ضوابط: العلامة الإعرابية والتّعليق الموضع والرّتبة، والمجاورة والمطابقة ضمن المستوى الأفقي من الدّراسة.

ومنها تكون الفاعلية إحدى الوظائف النّحوية الأساسية المكوّنة للجملة الفعلية في العربية، وهي تتحدّد وفق ضوابط تكتسب من عمليتي حصرها وتصنيفها، بحيث تعمل هذه القرائن من أجل تحديد الركن الإسنادي الذي يشكّل المنظور الأوّل للوجهة المعتمدة في تقديم

الواقعة الدّال عليها محمول الحمل[1]، والتي توفّر فيها ما يدلّ على نسبة الفاعلية لها (للوجهة).

لكن هذه الدراسة بهذا الشكل تفرض طرح مجموعة من الإشكالات لعلّ أهمّها:

- إلى أيّ مدى تحضر هذه القرائن التي تحدّد الفاعلية ؟
- هل تسمح هذه القرائن بالتّوسيع في شكل الجملة العربية ؟
- ثمّ ماهي هذه الأشكال ؟ وماهي القواعد المنظّمة لذلك ؟

أشكال الجمل الفعلية حسب التغيرات الشكلية للفاعل:

ينبغي أن نشير في البدء إلى أن للفعل داخل التركيب قيمة لا ترتقي إليها باقي العناصر الأخرى، إذ هو بمثابة النواة التي تلتفّ حولها المكوّنات[2] فتتعلّق بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3]. وهذه القيمة بلا شك تعود لما يؤدّيه الفعل من دور وظيفي داخل التّركيب، فالأفعال تحتاج إلى متعلّقاتها حسب انتمائها إلى إحدى التّصنيفات المورفولوجية كحالتي البناء المعلوم والمجهول، وكذلك لما يصيبه من التّغيّرات المورفولوجية كالمطاوعة والمشاركة ونزول الأسماء العاملة منزلة الأفعال.

وبالإضافة إلى هذه المتعلّقات الضّرورية، يمكن أن يلحق بالتّركيب متعلّقات اختيارية أخرى[4] كمركّب الجار والمجرور، والإضافة والظّروف وغيرها، بحيث تتموضع في أيّ موقع من الجملة.

توالد الجمل الفعلية:

إنّ القاعدة الأولى في التّراكيب الفعلية تنصّ على أنّ الجملة الفعلية في حال تجرّدها من المتعلّقات التّكميلية تكون على الشّكل: ج$_0$= ف فا (مف$_1$) (مف$_2$) (مف$_3$)

بحيث يكون الفعل "ف" إمّا لازما أو متعدّيا إلى مفعول أو أكثر، كما يمكن له أن يكون اسما منزّلا منزلة الفعل، ويمكن للفاعل أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا ظاهرا أو ضميرا

---

[1]- الوظيفة المفعول في العربية، ص58.

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص210.

[3]- أنظر: Jean Dubois : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p 494. مادة: la translation

[4] - jack feuillet : introduction à l'analyse morphosyntaxique, p48.

مستترا أو مصدرا مؤوّلا وبذلك ج$_0$= [(ف$^-$$_ا$) (ف$^+$$_م$) (اعا$^-$) (اعا$^+$)*[1]، (فا^{اظا}) (فا^{ضبا}) (فا^{ضم}) (فا^{مم})، (∅) (مف$_1$)، (مف$_2$)، (مف$_3$)].

نلاحظ أنّ مجموعة العناصر التي يمكن أن تكون ج تحتوي على ثمانية عناصر على الأقلّ بحيث تكون في حال لزوم الفعل

مج = { ف-/اعا-، اظا/ضبا/ضم/مم ∅ ← }، بينما تكون في حال التّعدّي:

مج$_2$ = { ف+/اعا+ اظا/ضبا/ضم/مم/مف ← }*[2]

إنّ المجموعتين تتكافآن من حيث عدد عناصرهما*، وهو سبعة، كما يمكن القول إنّ كلا من مج$_1$ ومج$_2$ تنتجان عددا (س) من الجمل وذلك حسب النظام التّوافقي[3] الآتي:

$$س = ق_{\frac{1}{2}} \times ق_{\frac{1}{4}} \times ق_{\frac{1}{2}} = \frac{!1}{!1\ (1-2)!} \times \frac{!4}{!1\ (1-4)!} \times \frac{!2}{!1\ (1-2)!} = 2 \times 4 \times 2 = 16$$

وبذلك يكون عدد الحالات الممكنة لدخول العناصر في تكوين الجملة هو 16 حالة.

إنّ الذي يهمّنا من هذه الدّراسة هو رصد أشكال الفاعلية وتحرّكات موظّفها الأساسي داخل التّركيب الفعلي ضمن ظاهرتي الموقعية والحركية التي تهتمّ بها الدّراسات النّحوية، لذلك سنقتصر على تتبّع هذا العنصر داخل التّركيب وفق أشكاله المختلفة، ونقلص بذلك مج إلى { ← ف اظا/ضبا/ضم/مم/مف/∅ ← } بحيث يكون عدد احتمالات توليد الجمل في هذه الحالة هو: ع = ق$_{\frac{1}{1}}$ × ق$_{\frac{1}{4}}$ × ق$_{\frac{1}{2}}$ ويســـاوي

$$\frac{!1}{!1\ (1-1)!} \quad \frac{!4}{!1\ (1-4)!} \quad \frac{!2}{!1\ (1-2)!} = 2 \times 4 = 8$$ أي ثمانية حالات أو احتمالات وهي:

مج'$_1$= { [ف، فا^{اظا}، ∅] }/ مج'$_3$ = { [ف، فا^{ضبا}، ∅] }/ مج'$_5$={ [ف، فا^{ضم}، ∅] }

مج'$_2$={ [ف، فا^{اظا}، مف] }/ مج'$_4$ ={ [ف، فا^{ضبا}، مف] }/مج'$_6$={ [ف، فا^{ضم}، مف] }

مج'$_7$= { [ف، فا^{مم}، ∅] }/ مج'$_8$ = { [ف، فا^{مم}، مف] }.

---

* [1]- ف$^-$ = فعل لازم. / ف$^+$ = فعل متعد.

اعا$^-$ = اسم عامل عمل الفعل اللازم./ اعا$^+$ = اسم عامل عمل الفعل المتعدي.

* [2]- معناه أن مجال مكونات الجملة لا يزال مفتوحا.

* تتكافآن من حيث عدد العناصر إذا كان الفعل لا يتعدى لأكثر من مفعول واحد.

[3]- يرى تشومسكي بان التركيب syntaxe هو وحده الذي يسمح بتكوين نظام رياضي mathématique محتسب سيكون بمثابة نموذج افتراضي للقدرة اللغوية. أنظر: النظرية التوليدية والشعرية الأدبية، د/بشير العمري: مجلة علامات في النقد، المجلد 1، الجزء 41/سبتمبر 2001، النادي الأدبي بجدة، ص284.

أما في حالة تعدّي الفعل إلى أكثر من مفعول واحد، فيمكن توليد عدد منته آخر من الجمل وذلك دائما حسب قانون التّوفيقات[1].

إنّ هذه المجموعات المولّدة تحتوي على العناصر التي يمكن لها أن تتدخّل في تكوين جملة ما من هذه الجمل، أمّا التّراكيب الممكنة فيمكن توليدها عن طريق رصد وتقعيد حركية ترتّب العناصر المكوّنة داخل التّركيب[2] وفقا لقانون التّرتيبات[3]. أو بذلك ينتج عن كل جملة عدد من الجمل $ر_3^3 = \frac{!3}{!(3-3)} = 6$

إذن ستتولّد عن كل مجموعة ست جمل تشترك في العناصر المكوّنة وتختلف في حركية وتموقع هذه العناصر[4].

قلنا إنّ كل مجموعة عن المجموعات الثمانية يمكنها أن تنتج ست جمل تشترك في نفس العناصر مع اختلاف في حركية وتموقع هذه العناصر، وهذه الجمل وهي:

---

[1]- يتم تطبيق قانون التوفيقات الذي يقول: $ق_{ن}^{هـ} = \frac{ن\ !}{هـ!\ (ن-هـ)!}$

[2]- يطبّق Maurice Gross نظاما رياضيا أسيا للوصول إلى اجتماعي تكوين الجمل في الفرنسية انطلاقا من العناصر اللغوية.
أنظر: Régime de construction, méthodes en syntaxe compétitives.

[3]- يتم في هذه الحالة تطبيق قانون الترتيبات الآتي: $ر_{ن} = \frac{ن\ !}{(ن-هـ)!}$

[4]- يتعرض طه عبد الرحمن لفكرة هذه التراتيب من وجهة نظر رياضية تحت عنوان الاقتران التركيبي، أنظر كتابه المنطق والنحو الصوري، ص136.

	1= ف ابا ∅[1]		1= ف ابا مف		1= ف ضبا ∅
	2= ف ∅ ابا		2= ف مف ابا		2= ف ∅ ضبا
(I)	3= ابا ف ∅	(II)	3= ابا ف مفا	(III)	3= ضبا ف ∅
مج1⇐	4= ابا ∅ ف	مج2⇐	4= ابا مف ف	مج3⇐	4= ضبا ∅ ف
	5= ∅ ابا ف		5= مف ابا ف		5= ∅ ف ضبا
	6= ∅ ف ابا		6= مف ف ابا		6= ∅ ضبا ف

	1= ف ضم ∅		1= ف ضم مف		1= ف مم مف
	2= ف ∅ ضم		2= ف مف ضم		2= ف مف مم
(IV)	3= ضم ف ∅	(V)	3= ضم ف مف	(VI)	3= مم ف مف
مج4⇐	4= ضم ∅ ف	مج5⇐	4= ضم مف ف	مج6⇐	4= مم مف ف
	5= ∅ ضم ف		5= مف ف ضم		5= مف مم ف
	6= ∅ ف ضم		6= مف ضم ف		6= مف ف مم

	1= ف مم ∅		1= ف مم مف		
	2= ف ∅ مم		2= ف مف مم		
(VII)	3= مم ف ∅	(VIII)	3= مم ف مف		
مج7⇐	4= مم ∅ ف	مج8⇐	4= مم مف ف		
	5= ∅ ف مم		5= مف ف مم		
	6= ∅ مم ف		6= مف مم ف		

في هذه الجمل المولدة نجد بعض المتكافئات في حال لزوم الفعل؛ إذ تختصر جميعها في:

ج = ف فا مع تنوعات الفاعل شكليا.

نذكر بأن القاعدة « la base » التي تنطلق منها هي: ج$_0$ = ف فا مف والتي تقتضي للفاعل رتبة محفوظة هي التأخر: فا = رتبة الفا/الفعل = التأخر.

[1]– في حال لزوم الفعل يسقط موقع الفراغ "∅"، وينتقل من علامة دالة على الاستتار إلى علامة دالة على الانعدام وبذلك تصبح كل من 1 = 2 = 6 و 3 = 4 = 5 وذلك بالنسبة لكل الأفعال اللازمة.

وانطلاقا من هذه القاعدة يتمّ إقصاء كلّ الجمل التي لا تحترم هذه الرّتبة من قائمة الجمل الفعلية بحيث يؤدّي هذا الإقصاء إلى تقليص عدد الجمل المولدة إلى حالة واحدة عن كل فعل لازم، وثلاث حالات عن كل فعل متعد، وخلاصة ذلك كله ستة عشر نموذجا تتقارب وتتباعد من حيث مكوناتها وهي:

ج1= ف فا (مع تغيير أشكال الفاعل) ⇔ 4 حالات

ج2= ف فا مف (مع التغيرات الشكلية للفاعل) ⇔ 4 حالات

ج3= ف مف فا(مع التغيرات الشكلية للفاعل) ⇔ 4 حالات

ج4= مف ف فا (مع التغيرات الشكلية للفاعل) ⇔ 4 حالات

إنّ تسويغ مثل هذه الحركة التّحويلية هو أن الأركان اللغوية قد احتفظت بأدوارها ووظائفها الدلالية، وحركاتها الإعرابية[1] حيث إن هذه الأركان اللغوية عندما تنتقل تحل معها الصفات الدلالية (الأدوار الدلالية) والصفات النحوية (الحركات الإعرابية)[2].

إذن لا تسويغ لهذه الحركية التحويلية من دون صفات تمييزية ظاهرة، تحفظ للأركان اللغوية أدوارها ووظائفها التي تؤديها داخل الجملة، ولذلك سنتتبع هذه الحركية الخاصة بموظف الفاعلية آخذين بعين الاعتبار فكرة أن بعض القرائن قد تغني عن بعض، وكذلك فكرة أن هذه القرائن تترتب من حيث القوة ترتبا تنازليا بدءا بالعلامة الإعرابية، حيث إن هذه الصفة التمييزية هي أولى القرائن وأقواها.

ولهذا سنعمد عليها أولا لتتبع التموقعات والانزياحات الجوازية والوجوبية للفاعل داخل جملة فعلية ذات أنواع مختلفة أساسية.

ب- توسعات الجملة الفعلية:

بالإضافة إلى توليد الجمل عن طريق النظام العاملي الذي سبق تطبيقه، يمكن إنتاج جمل جديدة لا متناهية عن طريق توسعات التراكيب الأساسية بواسطة متعلقات تكميلية تتعلق بأحد الأركان المكونة للجملة الأساس، ونقصد به الفعل والفاعل والمفعول به في حال وجوده، فمن هذه العناصر ما يتعلق بالفعل مباشرة مثل المفعول المطلق والمفعول لأجله ومنها ما يتعلق بالفاعل أو المفعول به مثل الصفة والبدل والحال والمضاف إليه

---

[1]- مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص107.

[2]- نفسه والصفحة نفسها.

والمعطوف وغيرها من الوظائف النحوية الأخرى، وهي التي يسميها بعض الباحثين بالعلاقات النحوية المائلة[1] Oblique ويتم ذلك على النحو الآتي:

ج$_0$= قابل الرئيس الطلاب.

توسّع 1 ⇐ ج$_1$= قابل الرئيس الطلاب مساء

توسّع 2 ⇐ ج$_2$= قابل الرئيس الطلاب مساء في مكتبة الجامعة

توسّع 3 ⇐ ج$_3$= قابل الرئيس ونائبه الطلاب مساء في مكتبة الجامعة

توسّع 4 ⇐ ج$_4$= قابل الرئيس ونائبه الطلاب والأساتذة مساء في مكتبة الجامعة

توسّع 5 ⇐ ج$_5$= قابل الرئيس ونائبه الطلاب والأساتذة مساء في مكتبة الجامعة تكريما لهم

ومن جهة أخرى يمكن لجمل جديدة أن تتولّد عن الجمل الأساس، وذلك عن طريق بعض التحولات المورفولوجية والسانتاكسية التي تصيب المكونات الأصلية للتراكيب الأساسية، مثل اكتساب الفعل لبعض المعاني الصرفية الخاصة نحو المشاركة والمطاوعة والتعدّي والإزالة والصيرورة والانتساب وغيرها، حيث إن الفعل المجرد في أصله يدل على الحدث والزمان، فإذا زيد فيه حرف أصبح له معنى جديد[2]، وهذا المعنى يؤثّر من دون شكّ فيما يأتلف معه من المكونات الأخرى، ومن ذلك أيضا انتقال الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، وانتقال المفعول من وظيفة المفعولية إلى الفاعلية، ويمكن ملاحظة التغيرات السانتاكسية لهذه الجمل وفقا للتغيرات المورفوفونولوجية التي تصيب أفعالها الخاصة:

---

[1]- الوظيفة المفعول في العربية، مرجع سابق، ص159.

[2]- مولاي عبد الحفيظ طالبي: دروس في الصرف العربي، دار الغرب للنشر والتوزيع، القسم الأول: تصريف الأفعال، طبعة 2002، ص92-ص112.

جمل بعناصر أصلية		جمل بعناصر محوّلة
ج1= جلس المسافر	←	جَ1= جالس المسافر رفيقه
ج2= قال تعالى: ﴿وزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾[1]	←	جَ2= وقال تعالى:﴿ وازْدَادُوا تِسْعاً﴾[2]
ج3= علم الحساب	←	جَ3= علّمته الحساب
ج4= أزلت الشماتة عن أخي	←	جَ4= شمّت أخي
ج5= قتل الله المجرمين	←	جَ5= قُتِل المجرمون
ج6= جاء القاتل	←	جَ6= جاء قاتل أخي

هذه العناصر التّكميلية المضافة، إمّا أن تؤلّف مع أحد المكوّنات الأساسية ركنا واحدا موسّعا يؤدّي نفس الوظيفة المنسوبة لهذا الركن في حال تجرّده، بمعنى أن الكتلة تأخذ نفس حكم الوحدة الوظيفية، وتضبط بواسطة قرائنها السّابقة، كما هو الحال في ج6 وجَ6 "القاتل" في ج6 و"قاتل أخيه" يحملان نفس الوظيفة النّحوية وهي الوظيفة الفاعل.

وإمّا أن تستقلّ هذه العناصر الجديدة بوظائفها النّحوية المائلة، وقرائنها الخاصّة بها، ومن جهة ثالثة تتوسع التراكيب الفعلية عن طريق دخول بعض الحروف العاملة والتي تكسب الجملة معاني مثل الشرط، والاستفهام وغيرها...بغضّ الطرف عن التوسع الذي يلجأ إليه مستعمل اللغة في توسيع تراكيبه الأساسية لتوليد جمل موسّعة جديدة.

نلاحظ أن الفاعل يتموقع داخل هذه التراكيب تموقعا اختياريا أو إجباريا حسب شكله وأشكال العناصر التي تؤلف معه التركيب الفعلي، وذلك حسب حرية الحركة والانزياح التي يتمتع بها.

إذن، وبعد هذه التوطئة التوضيحية سنقوم بتتبع حركية وتموقع الفاعلية في أنواع الجمل الأساس أولا، ثم في الجمل الموسعة ثانيا.

---

[1]- سورة الكهف، الآية 15.

[2]- سورة الكهف، الآية 25.

المفعولية بالدرجة الثانية، وذلك لأن حركية الأول منوطة بشكله أولا وبشكل المفعول ثانيا.

الحالة الأولى: عندما يكون الفعل لازما وفيه يكون أس الجملة ج $\frac{2}{س}$ وتكون:

ج0= (أ) ف فا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وخَسَفَ القَمَرُ﴾[1].

أ- الفاعل اسم ظاهر: تثبت الفاعلية للاسم الظاهر إذا تحقق ما يأتي:

1- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).

2- أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).

3- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة إسناد (قرينة التعليق).

4- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).

5- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).

6- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).

7- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما)[2] مع إمكانية حمله لتاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا (قرينة المطابقة).

تتجسد الجملة ج0 في: أ راس

راس= م م إ

م= ف

م إ= فا

ومثلها قوله تعالى: ﴿إِذَا بَرَقَ البَصَرُ﴾[3]. إن أيّ انزياح للفاعل داخل الركن الإسنادي أو خارجه يفقد العنصر "م إ" فاعليته، ويظهر ذلك في المخطط الآتي:

---

[1]- سورة القيامة، الآية 07.

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص67.

[3]- سورة القيامة، الآية 06.

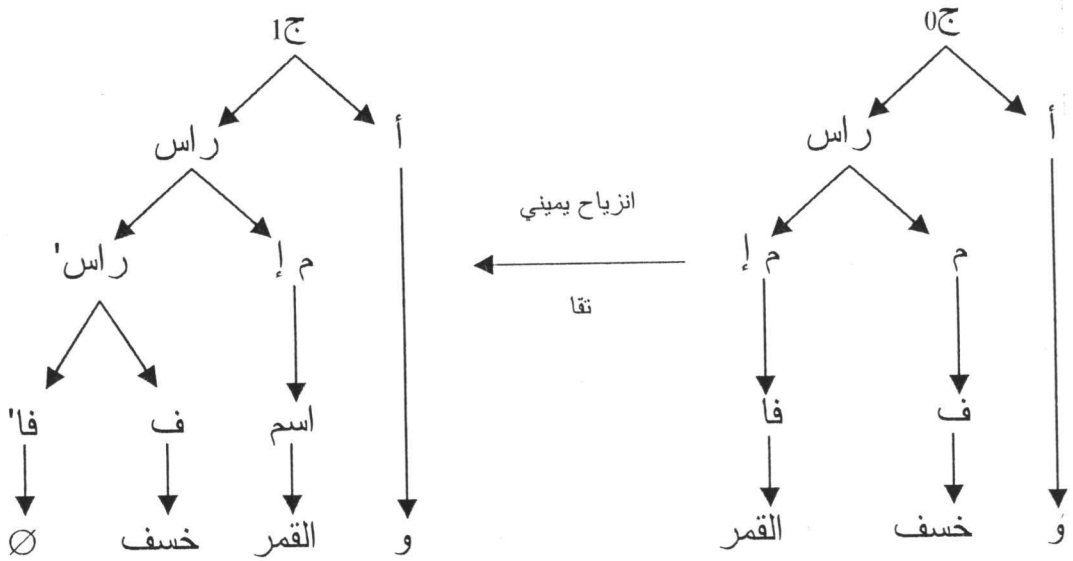

إن هذه الانزياحات، وإن كان بعضها لا يفقد الجملة استقامتها ومقبوليتها النحوية، إلا أنه يفقد الفاعل وظيفته، وذلك بحكم ضابط الموضع الذي تنص قاعدته على تأخر الفاعل عن فعله وإلا تحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، بينما تنتقل الفاعلية إلى الموضع الفارغ الموالي للفعل في حال الإفراد، وإلى علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا وذلك في مثل قولنا: "جاء الأولاد" التي تتحول إلى "الأولاد جاءوا" حيث تمثل الأولى جملة من نوع ج= ف فا وتتحول إلى جملة من نوع ج= مب خ

خ= ف فا

ويمثل الفاعلية في هذا المثال ضمير الجماعة (الواو). ويمكن على أية حال للعلامة الإعرابية أن تكون تقديرية، ومن ذلك قول الشاعر:

من كلّ ما نال الفتى قد نلته إلا التحية[1]

إلا أن غياب علامة الرفع في آخر لفظ "الفتى" لا يلبس عليها أمر الفاعلية وذلك لأنه ثابت بفعل تضافر القرائن الأخرى، وسبق أن قلنا إن بعض القرائن يغني عن البعض الآخر، ووظيفة الفاعلية ثابتة للفظ "الفتى" وذلك لأنه:

1- ينتمي لمبنى الاسم (قرينة الصيغة).

2- العلاقة بينه وبين الفعل الماضي "نال" علاقة إسناد (قرينة التعليق).

3- أنه ينتمي لرتبة التأخر بالنسبة للفعل وهي رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).

[1]- زكريا صيام، دراسات في الشعر الجاهلي، ص83.

4- الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).

5- الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة).

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن لفظ "الفتى" هو الفاعل وإن كانت علامة الرفع غير ظاهرة في آخره.

ب- الفاعل ضمير بارز:

من دون شك لا يمكننا الاعتماد في هذه الحالة على قرينة العلامة الإعرابية لأن الضمائر في عمومها تعدّ من الكلمات المبنية، وليست من المعربة، وفي هذه الحالة تثبت الفاعلية للضمير البارز إذا تحقق ما يأتي:

1- أنه ينتمي إلى مبنى الضمائر (قرينة الصيغة).

2- أن العلاقة بينه وبين الفعل علاقة إسناد (قرينة التعليق).

3- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر وهي رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).

4- أنه متصل بفعله (قرينة التجاور).

5- أنه مبني دائما (قرينة الصيغة).

6- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).

7- أن الفعل معه يخضع لتغيرات مورفوفونولوجية حسب نوع الضمير (قرينة المطابقة).

ومن ذلك نورد قول الشاعر:

تاالله لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا[1]

يحتوي هذا البيت الشعري على ثلاثة تراكيب فعلية، في كل منها فاعل ضمير متصل، هذه التراكيب هي "اهتدينا"، "تصدقنا"، "صلينا". ونعرف من قانون الترتيبات الذي استخدمناه سابقا أن الحركية الكاملة للفاعل في هذه التراكيب هي: ر $_{\frac{1}{2}}$ = $\frac{!2}{!(1-2)}$ = 2

وبذلك يفترض أن يزاد على الترتيب الأصلي ترتيب آخر مشتق منه، ينتج عن انزياح أحادي يميني يقوم به الفاعل حسب الشكل 2:

---

[1]- دراسات في الشعر الجاهلي، ص70.

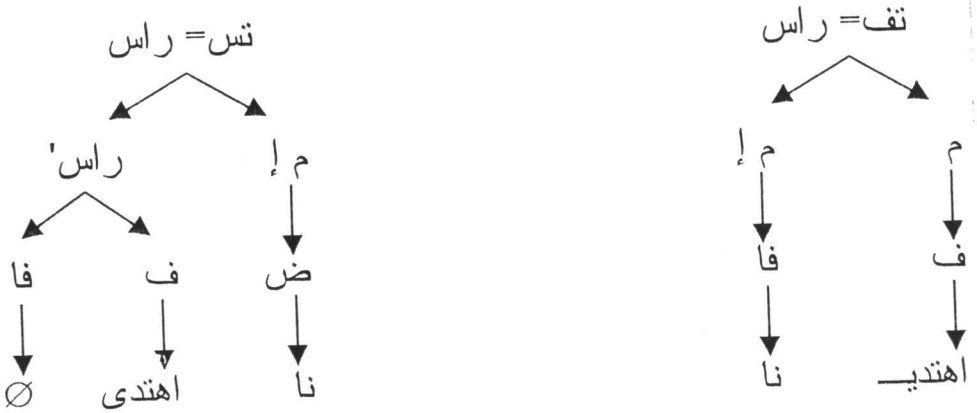

إن مثل هذه الحركية التحويلية تفسد التركيب من وجهته النحوية والدلالية بالإضافة إلى مخالفة الضوابط التالية:

1- إن العلاقة الإسنادية ليست قائمة بين الضمير والفعل وإنما تقوم هذه العلاقة بين الفعل والفاعل التقديري الذي هو عبارة عن ضمير مستتر.

2- الفاعل في هذه الحالة يصبح منتميا إلى رتبة التقدم بالنسبة لفعله وفي ذلك مخالفة لضابط الرتبة.

3- الضمير يصبح منفصلا عن فعله وهذا مخالف لضابط المجاورة.

4- يفقد الفعل مع هذا الانزياح تغيراته المورفولوجية التي اكتسبها عند اتصاله بالضمير.

وبذلك تبقى هذه الحركية مرفوضة، وبالتالي يعتبر شكل التركيب المشتق مرفوضا كذلك، ولا يبقى إلا الترتيب الأصلي الذي يقتضي تف= ف فا.

وعلى أي حال، فإن هذه الحركية مرفوضة حتى خارج الركن الإسنادي أي انزياح الفاعل برتبتين، بمعنى أن يتموضع قبل الأداة نحو تف$_1$= ونا لا صلى، أو بثلاث رتب بحيث ينتج تف$_2$= نا ولا صلى.

إن إسناد الفاعلية إلى ضمير بارز يقتضي أن يحتل الفاعل موقعا واحدا إجباريا، وهو الموقع الموالي للفعل مباشرة، وذلك حسب ضابطي المجاورة والتعلق اللذين ينصان على اتصال الفاعل (الضمير) بفعله اتصالا مباشرا.

ج- الفاعل ضمير مستتر:

إن وظيفة الفاعلية في هذه الحالة مسندة إلى ضمير تقديري، غير موجود ظاهريا وموضع تقديره هو الرتبة الثانية في الركن الإسنادي، أي الرتبة الموالية للفعل مباشرة.

د- الفاعل مصدر مؤول: فاﻡ

هذا النوع من الفاعل يتطلب جملة أو تركيبا فعليا محتويا على فعلين يكون الثاني منهما معلقا بالأول، أو ضمن العناصر التي تتعلق به ضمن الركن الإسنادي.

إن وظيفة الفاعلية هنا مسندة إلى الفعل الثاني مع متعلقاته المباشرة بما فيها الفاعل الثاني الذي يؤدي بدوره وظيفة فاعلية اشتقاقية. إن القواعد التحويلية أو التحريكية للفاعل في هذه الحالة موظفة لاشتقاق تراكيب جديدة يمكن لبعضها أن يلقى المقبولية، النحوية، والاستحسان البلاغي حسب متطلبات المقام الذي يعتبر بدوره من الضوابط.

سنرى ما إذا كان إسناد الفاعلية في هذه التراكيب يبقى ثابتا أو ينتقل إلى موظفات جديدة.

نعرف أن هذه التراكيب هي من النوع: ج= ف فا

فا= أ ف$_1$ فا$_1$ (مف)[1]

وذلك مثل قولنا "يجدر أن يسكت الولد" التي تكافئ { ج= ف فا ; فا= أ ف$_1$ فا$_1$.

أو مثل "يجدر أن يراجع الولد دروسه" التي تكافئ { ج= ف فا ; فا = أ ف$_1$ فا$_1$ مف

نلاحظ أن هذا التركيب الفعلي عبارة عن جملة أصلية تتفرع عنها جملة مشتقة ج.

لدينا إذن: جف= ف جف$_1$

جف$_1$= أ ف$_1$ فا$_1$ مف

بحيث تسند وظيفة الفاعلية في جف إلى جف$_1$ وتسند وظيفة الفاعلية في جف$_1$ إلى فا$_1$.

ينبغي في هذه الحالة أن نتتبع حركية هذه الوظيفة في كل من جف وجف$_1$ وذلك:

1- باعتبار جف$_1$ ركنا واحدا يتحرك داخل جف

2- باعتبار فا$_1$ عنصرا أحاديا يتحرك داخل جف$_1$

3- باعتبار فا وفا$_1$ عنصرين مستقلين يتحركان داخل جف

---

[1]- نتذكر دائما أن الفعل "ف" يحمل صفة (-متعد) بمعنى أنه فعل لازم، كما نشير إلى تناولنا الركن الإسنادي خاصة، بمعنى أن الأدوات التي لا تؤثر في هذا الركن تبقى دون أهمية ويمكن إسقاطها، أو تجاهل وجودها.

إذن الاحتمال الأول هي حركية فا داخل جف بحيث تتكون جف على عنصرين اثنين فقط، وتكون ترتيبته حسب ر $\frac{1}{2}$ = $\frac{!2}{!(1-2)}$ = !2 =2.

بمعنى أنه إضافة إلى الترتيب الأصلي يوجد ترتيب جديد هو:

ج1= جف1 ف ∅

وذلك حسب الشكل (4):

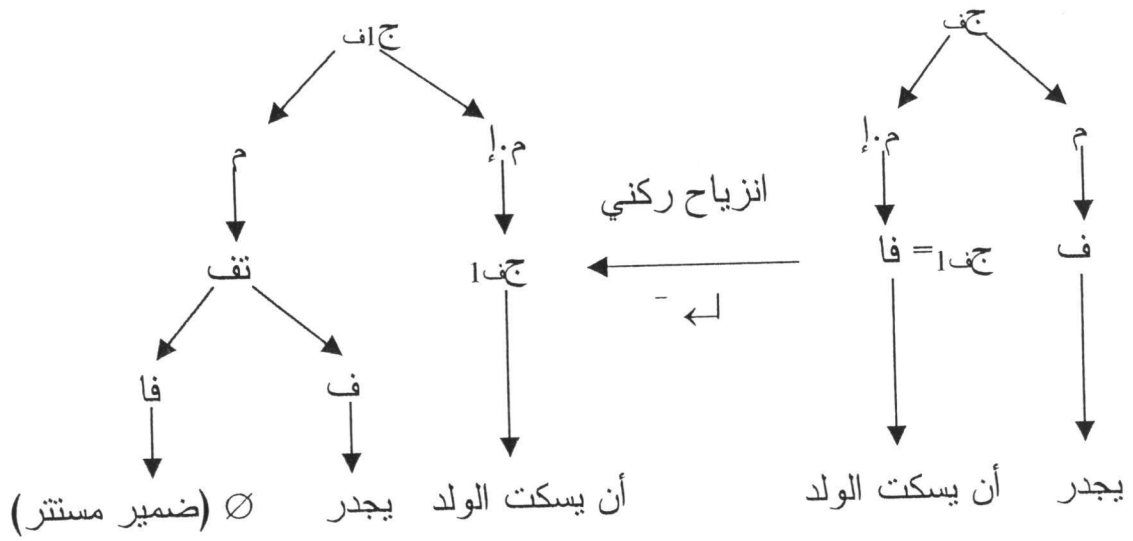

نلاحظ أن الفاعلية هنا تتحوّل عن موظّفها الأصلي نتيجة لهذا الانزياح الركني لتنتقل إلى الفاعل الجديد ونقصد به الضمير المستتر الذي تقديره هو هذا بالإضافة إلى كون هذه الجملة الجديدة لا تلقى استحسانا بلاغيا إذ لا تخلو عبارة "أن يسكت الولد يجدر" من ركاكة واضحة.

ويمكن القول إن الموظف الأصلي للفاعلية (جف1) قد فقد وظيفته نتيجة لمخالفته لضابط الرتبة التي تقتضي أن يقع الفاعل وجوبا بعد فعله.

وسنراقب في هذه الحالة الثانية الانزياح العنصري الأحادي الذي يقوم به فا1 داخل جف1 أي مراعاة أن تموضع جف1 داخل جف هو تموضع وجوبي. لدينا:

جف1= أ ف فا (مف) وندرس في هذه الحالة جف1= أ ف فا لأننا بصدد دراسة الفعل اللازم.

بما أن مجج تحتوي على ثلاثة عناصر فإن حركية الفاعل تكون حسب الترتيبات الناتجة عن ر $\frac{1}{3}$ = $\frac{!3}{!(1-3)}$ = $\frac{!3}{!2}$ = 3.

بمعنى أنه إضافة إلى الترتيب الأصلي يمكن أن يتولّد ترتيبان جديدان ينتجان عن انزياح عنصري لموظف الفاعلية.

الترتيب الأول هو أن يتحرك الفاعل يمينا برتبة واحدة بمعنى أنه:

ج'1= أ فا ف ويتجسد ذلك في الشكل (5).

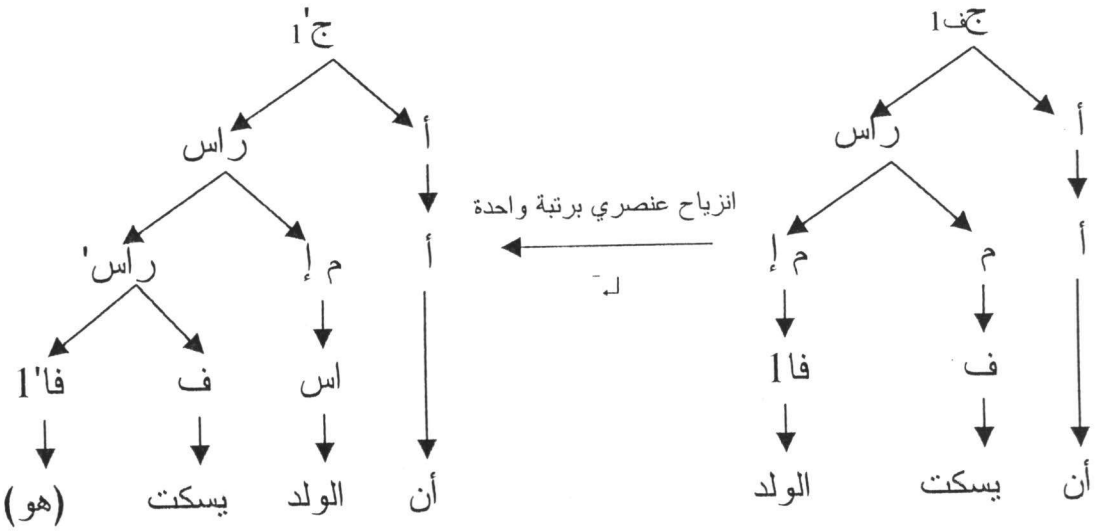

نلاحظ أن هذه الجملة لا تلقى المقبولية النحوية لأنها مخالفة للقاعدة التي تقتضي أن لا تدخل "أن" المصدرية إلا على الفعل، هذا بالإضافة إلى تكسيرها لقرينة الرتبة؛ وإن نحن سلمنا بمقبولية الجملة ج= "يجدر أن الولد يسكت (هو)" نستنتج مايلي:

1- تنتقل الفاعلية من المصدر المؤول أن يسكت الولد إلى الجملة الجديدة الناتجة عن التحول القاعدي لـــ ج1 من فعلية إلى اسمية فيصبح حامل الفاعلية هو تس= أن الولد يسكت (هو).

2- بما أن جف1 تحولت قاعديا من فعلية إلى اسمية فإن فاعلها الأصلي قد فقد حمله لوظيفة الفاعلية وانتقل إلى وظيفة الابتداء، بالإضافة إلى ظهور موظف جديد للفاعلية الخاصة بـــ تف'، وهذا الموظف تقديري فقط يتمثل في الضمير المستتر الذي تقديره "هو".

الاحتمال الثالث: هو كما سبق الذكر اعتبار كل من فا وفا1 عنصرين مستقلين يتحركان داخل جف. وينبغي في هذه الحالة دراسة حركية فا1 داخل جف باعتباره متحركا وفا ثابتا، كما يجب دراسة حالة حركية كل من فا وفا1 باعتبارهما متحركين في آن واحد[1].

أولا: لنعتبر ف ثابتا، وبذلك تكون حركية فا1 داخل الجملة جف حسب التراتيب الناتجة عن ر $_{4}^{4}$ = $\frac{!4}{!(1-4)}$ = 4. وذلك لأن مجموعة مكونات جف تحتوي على أربعة عناصر.

لدينا ترتيب أصلي، إذن، يمكن أن تنتج عنه ثلاثة تراتيب مولدة نحصل عليها عن طريق تحرك فا1 ناحية اليمين برتبة واحدة أو برتبتين أو بثلاث رتب وذلك حسب الشكل 6:

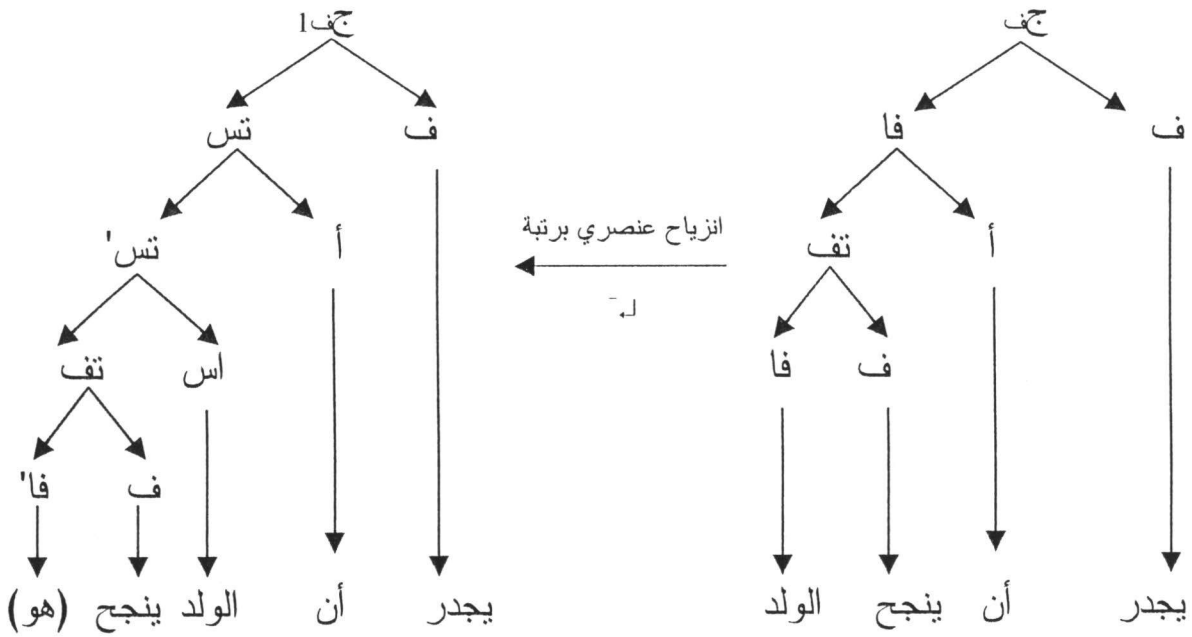

بواسطة هذا الانزياح ذي الدرجة الواحد ينتج لنا التركيب الذي درسناه سابقا، وإذا قام فا1 بانزياح جديد ناحية اليمين سنحصل على الشكل 7:

[1]- John Dubois : dictionnaire e linguistique et des sciences du langage, p204-205.

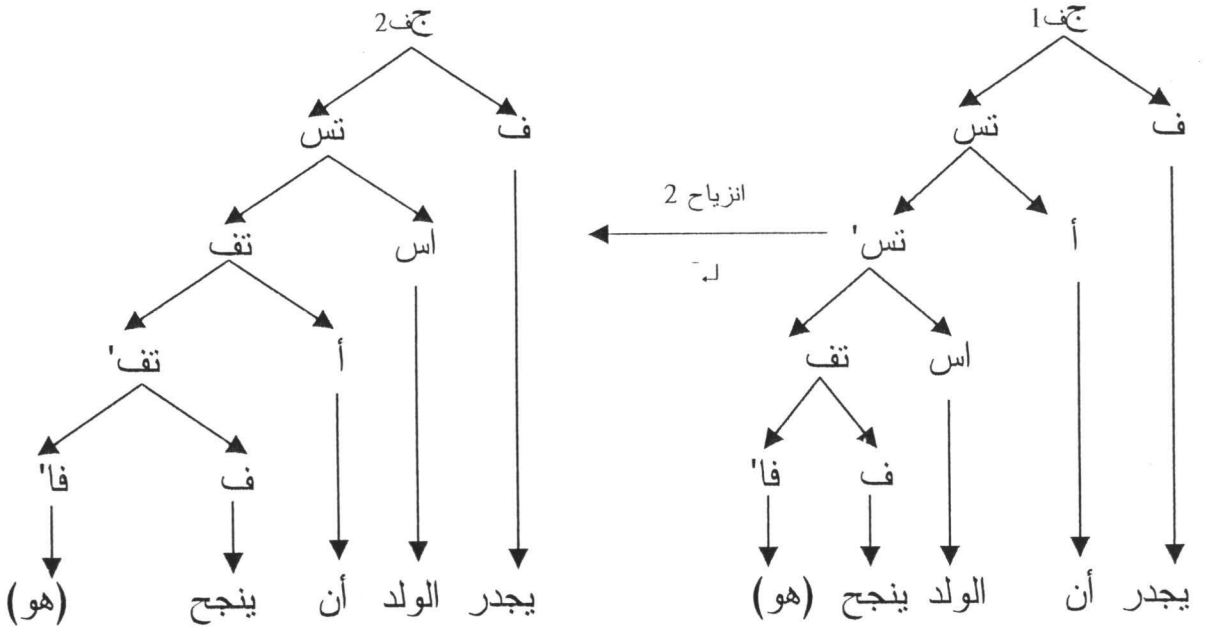

يفرض هذا الانزياح تدخل الأداة (باء الجر) بعد الفعل لتصبح الجملة "يجدر بالولد أن يسكت".

ثم يقوم من جديد فا1 بحركة يمينية تنتج تركيبا جديدا جف3 = س ف أ ف1 فا وذلك حسب الشكل 8:

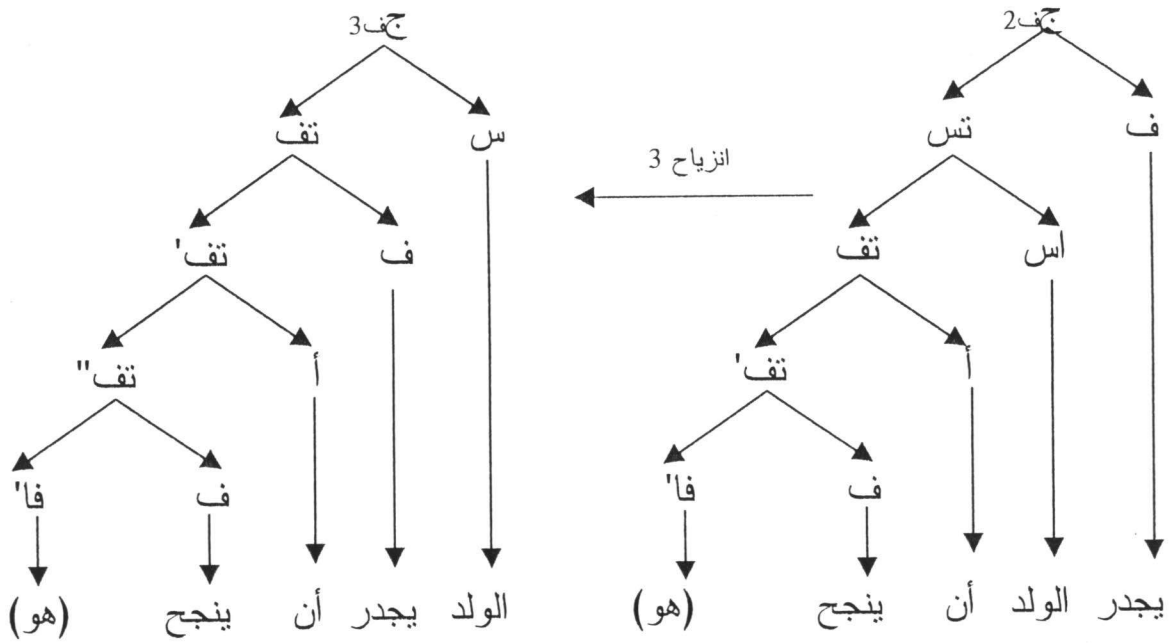

إذا، عندما يقوم فا1 بانزياح يميني ذي ثلاث رتب ينتج مايلي:

1- تبقى الجملة الناتجة متحصلة على مقبوليتها النحوية، والمهم عندنا هو البحث عن مدى محافظة كل من فا وفا1 على وظيفتيهما.

نلاحظ أولا أن فا1 يصل إلى بداية الجملة وبذلك تنتقل وظيفته من الفاعلية إلى الابتداء.

2- بما أن هذا التركيب لا يزال محتويا على فعلين فينبغي أن يحتوي على فاعلين وبذلك يبقى المصدر المؤول "أن يسكت" محافظا على فاعليته.

3- تنتقل وظيفة الفاعلية الموكلة أول الأمر إلى فا1 = الولد إلى موظف جديد هو الضمير المستتر الذي تقديره "هو" في المثال، ونلاحظ أن التركيب الفعلي "يجدر أن يسكت" يحمل وظيفة جديدة هي وظيفة الخبر.

ننتقل بعد هذا إلى دراسة الحركية المزدوجة لكل من فا وفا1 داخل جف ونقول باختصار إن حركية فا1 بالنسبة لحركية فا داخل جف تخضع لحاصل جداء الترتيبين ر $\frac{1}{2}$ × ر $\frac{1}{4}$ وتساوي $\frac{!2}{!(1-2)} \times \frac{!4}{!(1-4)} = 2 \times 4 = 8$ وبذلك يكون عدد التراتيب الممكنة 8 وهي كالآتي:

ج1= أ ف فا

ج2= ف أ فا1 ف1 ∅

ج3= ف فا1 أ ف1 ∅

ج4= فا1 ف أ ف1 ∅

ج5= أ فا1 ف1 ∅1 ف ∅

ج6= فا1 أ ف1 ∅1 ف ∅

ج7= أ ف1 ∅ ف فا1

ج8= أ ف1 فا1 ف ∅

إذا اعتبرنا جف هي نقطة البداية أو الجملة الأصلية التي تولدت عنها هذه الجمل نلاحظ أن فا قام في ج8 بحركة يمينية قصوى بينما قام فا1 بحركة يسارية ليحتل الرتبة الأخيرة.

وينتج عن هذا التموقع المزدوج مايلي:

أ- في هذا الترتيب إخلال بالمعنى الدلالي، فعبارة "أن يسكت يجدر الولد" لا يحمل معنى دلاليا مستقيما.

ب- نحويا نلاحظ أن فا تنتقل من الفاعلية إلى الابتداء، وتسند وظيفتها إلى فا1 فيما تسند وظيفة فا1 إلى العلامة العدمية.

الحالة 2: عندما يكون الفعل يحمل صفة (+ متعد)[1]، ونشير هنا إلى أن الفعل يمكن أن يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد أي أن أس الجملة من نوع $\frac{ج}{س.س}$

$ج_0$= (أ) ف فا مف$_1$ (مف$_2$) (مف$_3$)

ما تجدر الإشارة إليه أن جلّ حركيات موظف الفاعلية في النماذج السابقة كانت يمينية فقط، وذلك لأن التركيب الذي نواته فعل لازم لا يكون محتويا على مفعول به، وبذلك يكون الفاعل متموقعا في الرتبة الأخيرة، في حين أنه عندما يكون الفعل متعديا فإن الفاعل يحتل الرتبة الثانية بعد الفعل ويليه المفعول أو المفاعيل في حين تعددها.

في هذا التركيب الأصلي $ج_0$ يظهر لنا فاعلية العنصر إذا تحقّق له ما يلي:

1- أنه ينتمي إلى أحد المباني التي يمكن لها أن تحمل وظيفة الفاعلية، وهي كما رأيناها سابقا وهي الاسم الظاهر أو الضمير الظاهر أو المستتر أو المصدر المؤول.

2- يحمل الفاعل علامة الرفع سواء كانت ظاهرة أو مقدرة.

3- توجد علاقة إسنادية بينه وبين فعله.

4- ينتمي إلى رتبة التأخر بالنسبة لفعله، وهذه الرتبة محفوظة.

5- ينتمي إلى رتبة التقدم بالنسبة لمفعوله، وهذه الرتبة غير محفوظة.

6- الفعل معه مبني للمعلوم.

7- الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب[2].

I- الفاعل اسم ظاهر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلا﴾[3]

نلاحظ أن وظيفة الفاعلية في هذه الآية الكريمة مسند إلى لفظ الجلالة (الله) لأنه يحقق جميع القرائن اللفظية والمعنوية التي تضبط الفاعلية.

هذه الآية هي من نوع | ج= أ ف فا مف$_1$ مف$_2$ |

---

[1]- ( ): إمكانية الحضور أو الغياب.

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص 95.

[3]- سورة النساء الآية 124.

نعرف أنّ من ضوابط الفاعلية أن يكون موظفها منتميا إلى رتبة التأخر بالنسبة لفعله، ولذلك لا جدوى من الانزياحات اليمينية للفاعل لأنها تنقله إلى صدر الكلام، وبالتالي تغير وظيفته من الفاعلية إلى الابتداء، بالإضافة إلى كوننا قد تتبعناها في الحالة السابقة، وذلك بغية إظهار أن في هذا الانزياح اليميني تحويل قاعدي للجملة من فعلية إلى اسمية.

قلنا سابقا إن العلامة الإعرابية هي أولى القرائن وأقواها، وبذلك يكون الرفع دليلا على الفاعلية حتى وإن تحركت يساريا حسب الشكل 9.

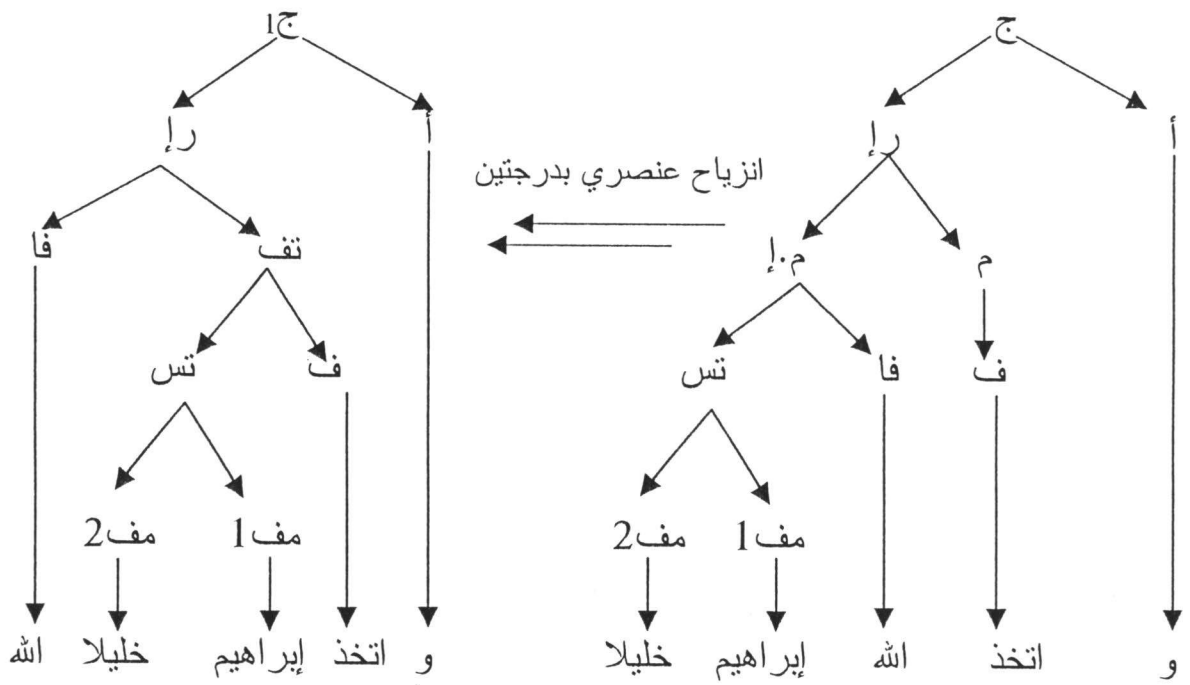

ينتج لنا هذا الشكل 10 جملة جديدة ج= أ ف مف$_1$ مف$_2$ فا بحيث تبقى الفاعلية مسندة إلى موظفها الأصلي.

وكنا قد أشرنا فيما سبق إلى أنّ تموقع الفاعلية مرهون بحركية المفعول أيضا، ونوضح فيما يلي شروط إسناد المفعولية:

1- ينتمي الموظف إلى أحد المباني التي يمكن أن تحمل وظيفة المفعولية.

2- أن يكون منصوبا أو في محل نصب.

3- العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية.

4- رتبته من كل من الفعل والفاعل رتبة تأخر.

5- أن هذه الرتبة غير محفوظة.

إذن تتحدّد مفعولية العنصر إذا كان خاضعا للضوابط السابقة الذكر. ونلاحظ من خلال هذه القرائن أنه يمكن للمفعول أن يتحرك بحرية داخل التركيب الفعلي، وذلك لأن رتبته غير محفوظة بالنسبة لكل من الفعل وفاعله، وتكون حركيته مضبوطة بالتراتيب الآتية:

1- إذا كان التركيب يحتوي على مفعول واحد بحيث تكون: ج ذات الأس $\frac{ج_1}{س.س}$

ج= ف فا مف $\Leftarrow$ ر $^{1}_{3}$ = $\frac{!3}{!(1-3)}$ = 3 وهي

2- إذا كان الترتيب يحتوي على مفعولين: بحيث تكون ج ذات الأس $\frac{ج}{س.س.س}$

ج= ف فا مف$_1$ مف$_2$ $\Leftarrow$ ر $^{2}_{4}$ = $\frac{!4}{!(2-4)}$ = $\frac{!4}{!2}$ = 12

يمكن لنا أن نتأكّد من صحة هذه الحركية ومقبوليتها من خلال دراسة الاحتمالات الآتية:

لدينا عنصران يتحركان داخل ج بحرية هما مف$_1$ ومف$_2$ بحيث يمكن لـ مف$_2$ أن يحتل إحدى المواضع الثلاثة التي لم يشغلها مف$_1$ في الترتيب بمعنى أنه إذا كان:

مف$_1$ يشغل الموضع 1 فإن مف$_2$ يمكن له أن يشغل م2 V م3 V م4

مف$_1$ يشغل الموضع 2 فإن مف$_2$ يمكن له أن يشغل م1 V م3 V م4

مف$_1$ يشغل الموضع 3 فإن مف$_2$ يمكن له أن يشغل م1 V م2 V م4

مف$_1$ يشغل الموضع 4 فإن مف$_2$ يمكن له أن يشغل م1 V م2 V م3

وبذلك تكون لنا ثلاثة احتمالات في أربع حالات فتكون التراتيب الممكنة هي:

3 × 4 = 12 ترتيبا صحيحا وهي:

ج$_1$= ف فا مف$_1$ مف$_2$ وتكافئ: ﴿اتخذ الله إبراهيم خليلا﴾

ج$_2$= ف فا مف$_2$ مف$_1$ وتكافئ: "اتخذ الله خليلا إبراهيم "

ج$_3$= مف$_1$ ف فا مف$_2$ وتكافئ: " إبراهيم اتخذ الله خليلا "

ج$_4$= مف$_1$ ف مف$_2$ فا وتكافئ: " إبراهيم اتخذ خليلا الله "

ج$_5$= مف$_2$ ف مف$_1$ فا وتكافئ: " خليلا اتخذ إبراهيم الله "

ج$_6$= ف مف$_1$ فا مف$_2$ وتكافئ: " اتخذ إبراهيم الله خليلا "

ج7= ف مف1 مف2 فا وتكافئ: " اتخذ إبراهيم خليلا الله "

ج8= مف2 مف1 ف فا وتكافئ: " خليلا إبراهيم اتخذ الله "

ج3= مف1 مف2 ف فا وتكافئ: " إبراهيم خليلا اتخذ الله "

ج10= ف مف2 مف1 فا وتكافئ: " اتخذ خليلا إبراهيم الله "

ج11= ف مف2 فا مف1 وتكافئ: " اتخذ خليلا الله إبراهيم "

ج12= مف2 ف فا مف1 وتكافئ: " خليلا اتخذ الله إبراهيم "

نلاحظ أن كلا من وظيفة الفاعلية والمفعولية تبقى واضحة الإسناد لموظفتها الأصلية في هذه التراكيب المختلفة، وذلك لأن حرية التحرك لهذه الموظفات تبقى سائدة لأن العلامة الإعرابية كفيلة بإظهار هذه المعاني النحوية، وذلك بمساعدة باقي القرائن الأخرى مثل علاقتي الإسناد والتعدية بالإضافة إلى ضابط الصيغة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراتيب الناتجة صحيحة نحويا، وإن كان بعضها أكثر استحسانا من بعض لأغراض بلاغية ولخضوعها لضابط المقام أيضا.

2- إذا كان التركيب يحتوي على ثلاثة مفاعيل أي أن تكون الجملة ذات الأس $\frac{ج}{س.س.س}$

وتكون ج = ف فا مف1 مف2 مف3

ومنه تكون تراتيبه حسب $ر_5^3 = \frac{!5}{!(3-5)} = \frac{!5}{!2} = \frac{2 \times 3 \times 4 \times 5}{2} = 60$ احتمالا.

3- إذا كان التركيب يحتوي على أربعة مفاعيل أي أن تكون الجملة ذات الأس $\frac{ج}{س.س.س.س.س}$

وتكون ج = ف فا مف1 مف2 مف3 (م لأ) (مه)

ومنه تكون تراتيبه حسب: $ر_6^4 = \frac{!6}{!(4-6)} = \frac{!6}{!2} = \frac{2 \times 3 \times 4 \times 5 \times 6}{2}$ = 60 حالة أو احتمالا.

نعرف أن الأصل في ترتيب الجملة الفعلية هو أن يرد الفاعل بعد فعله مباشرة، وأن يتأخر عنه المفعول به، بمعنى أن تكون ج = ف فا مف وقلنا إنه يمكن للفاعل والمفعول به أن يتحركا داخل التركيب بفضل حملهما للسمات التمييزية للفاعل والمفعول به (العلامة الإعرابية).

ونعتمد في التمييز بين الفاعل والمفعول به عادة على العلامة الإعرابية لأن الموظفين يمكنهما أن يشتركا في باقي القرائن الأخرى كالصيغة مثلا لذلك نتساءل عن مدى حرية التحرك لهذين الموظفين داخل التركيب في حال غياب هذه القرينة الأساسية وذلك في مثل: علّم عيسى موسى

نعرف بحكم ضابط الموقع أن الفاعلية مسندة هنا إلى الموظف "عيسى" والمفعولية إلى الموظف "موسى". ونقول إن عيسى لفظ مرفوع بضمة مقدرة وموسى منصوب بفتحة مقدرة أيضا.

إذ نعرف أن اللغة العربية الفصيحة قد احتفظت بظاهرة المميز النحوي (العلامة الإعرابية) أي بتحريك أواخر المفردات وفق الوظيفة النحوية[1].

بيد أننا نجد شيئا من الموقعية في اللغة العربية وذلك في مثل الجملة أعلاه، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال مراقبة المعنى الدلالي للتركيب بعد القيام بإزاحة كل من الفاعل والمفعول به ناحية اليمين أو اليسار، أو بعد تبادل المواقع بينهما، مما يولد لنا التراكيب الآتية:

1- علّم موسى عيسى.

2- موسى علّم عيسى.

3- موسى عيسى علّم.

4- عيسى علّم موسى.

5- عيسى موسى علّم.

يختلف إسناد الفاعلية والمفعولية في كل تركيب من التراكيب عن الباقي، كما أن بعضها لا يخلو من اللبس، ولذلك لا تغيّر هذه العناصر مواقعها إلا بموجب قواعد خاصة[2].

إن سقوط ضابط العلامة الإعرابية من موظفي الفاعلية والمفعولية في آن واحد يفرض على الموظفين أن يتقيّدا بضابط الموقع فلا تكون الجملة الفعلية إلا من نوع ج = ف فا مف حسب القاعدة التكوينية ق$_1$ = { (ف، فا، مف)} ويكفي أن تظهر هذه

[1]- ريمون طحان: الألسنية العربية، ج2، ص14.

[2]- السابق، ص12.

السمة التمييزية في أحد الموظفين (الفاعل أو المفعول به) ليتمكن الفاعل من القيام بانزياح يميني بدرجة واحدة أو بدرجتين. وذلك في مثل: علّم عيسى محمدا أو علّم عيسى محمد، ففي التركيب الأول تثبت الفاعلية للموظف عيسى بموجب موقعه من جهة، وبموجب ثبوت المفعولية للموظف عيسى بموجب موقعه من جهة، وبموجب ثبوت المفعولية للموظف "محمدا" من جهة ثانية، لأن علامة النصب واضحة فيه، في حين أن في التركيب الثاني [علّم عيسى محمد] الفاعلية ثابتة للموظف "محمد" رغم عدم تموقعه في موضعه الأصلي وذلك لأن علامة الرفع واضحة فيه، وبالتقابل تسند المفعولية للموظف "عيسى".

وتتضح حرية الحركية للفاعل والمفعول به حسب ما تحدده باقي القرائن في توالد الجمل الفعلية الآتية:

1- علّم عيسى محمدا ← (انزياح فاعل يساري) علّم محمدا عيسى

2- علّم عيسى محمدا ← (انزياح مفعولي يميني بدرجة) محمدا علّم عيسى

3- علّم عيسى محمدا ← (انزياح مفعولي يميني بدرجتين) محمدا علّم عيسى

بحيث تبقى الفاعلية والمفعولية ثابتة لموظفاتها الأصلية في هذه التراكيب المولّدة.

رأينا حتى الآن مدى تحرر الفاعل وقيامه بالتحرك داخل التركيب بتحكيم ضابط الموقع في حال غياب العلامة الإعرابية من أحد الموظفين أو من كليهما، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أن الضوابط الأخرى كالمطابقة والمجاورة والقرينة المعنوية[1] دورا في إثبات الفاعلية لموظفها، ونقول إنه يمكن للمطابقة في الجنس مثلا بين الفعل وفاعله من إثبات الفاعلية لموظفها داخل التركيب الفعلي وذلك في مثل: "أنّبت سلمى موسى"؛ إذ تدلّ تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل على أن موظف الفاعلية يحمل سمة التأنيث وبذلك يثبت إسناد الفاعلية للفظ "سلمى" في التركيب الفعلي الأصلي، والتراكيب الفعلية الأخرى التي تنتج عن حركية الفاعل أو المفعول به، في حدود ما يسمح به ضابط الموقع، وهذه التراكيب هي:

---

[1]- نقصد بالقرينة المعنوية كل ما يتعلق بصحة دلالة التركيب.

1- أنّبت سلمى موسى ← أنّبت موسى سلمى
(انزياح يساري للفاعل أو انزياح يميني للمفعول بدرجة واحدة)

2- أنّبت سلمى موسى ← موسى أنّبت سلمى
(انزياح يميني مفعولي بدرجتين)

ونلاحظ أن الفاعلية ثابتة لموظفها الأصلي في هذه التراكيب المولدة رغم حركية موظفها أو موظف المفعولية.

كما يمكن لضابط المقام أن يثبت بإسناد الفاعلية لموظفها من خلال التركيز على صحة دلالة التركيب وذلك في مثل: "كسرت سلمى الثريا".

نلاحظ أوّلا أن علامة الإعراب غير واضحة في كل من موظف الفاعلية والمفعولية، فاعتمادنا على هذه السمة التمييزية لن يحل إشكالية إسناد الفاعلية.

كما أن الاعتماد على ضابط الصيغة لا يحل الإشكال أيضا لأن كلا من الفاعل والمفعول ينتميان إلى قسم الأسماء.

وضابط الرتبة لا يمكنه الجزم بذلك لأن رتبة المفعول به بالنسبة للفاعل غير محفوظة. والتجاؤنا للمطابقة لا يحل المشكلة لأن كلا من الفاعل والمفعول به يحملان سمة التأنيث. وبتحكيمنا لضابط الموقع يكون لفظ "سلمى" هو الفاعل في "كسرت سلمى الثريا" ويكون لفظ "الثريا" هو الفاعل في "كسرت الثريا سلمى ".

كنا قد أشرنا في موضع سابق من هذا البحث إلى أن من الأفعال ما هو إرادي ومنها ما هو غير إرادي، ونعلم أن الفعل "كسر" من الأفعال الإرادية، بالإضافة إلى أنه لا يحمل معنى المطاوعة، وبالتالي يجدر نسبة هذا الفعل إلى اللفظ "سلمى" دون "الثريا".

إنّ تحكيم ضابط المقام أو المعنى الدلالي للتركيب يوضّح إسناد الفاعلية إلى الموظف "سلمى" وإسناد المفعولية إلى الموظف "الثريا" ويثبت ذلك في "أسهدت الحمّى سلمى".

من خلال ذلك يظهر أنه يمكن للفاعل أن يتحرّك برتبة داخل هذا التركيب الفعلي، كما يمكن توليد تراكيب فعلية جديدة عن طريق حركية المفعول به وذلك حسب الآتي:

1- كسرت سلمى الثريا ← كسرت الثريا سلمى
(انزياح فاعلي)

2- كسرت سلمى الثريا ← الثريا كسرت سلمى
(انزياح يميني مفعولي بدرجتين)

ما يمكن استخلاصه في هذه العجالة هو أن تموقع كل من موظف الفاعلية وموظف المفعولية داخل التركيب الفعلي ينتقل من الجواز إلى الوجوب وذلك حسب مدى تضافر القرائن وحضورها لإثبات الفاعلية إلى موظفها الأساسي، ولا ننفي أن العلامة الإعرابية من أولى القرائن وأقواها، وفي غيابها يتم اللجوء إلى ضابط الموقع لإثبات الفاعلية لموظفها، ولا تنتقل هذه الموظفات إلى التحرك إلا إذا تمكنت القرائن الأخرى من إثبات إسناد الفاعلية إلى موظفها.

رأينا إذن الحالات الجوازية والوجوبية لتموقع الفاعل ذي السمة "اسم ظاهر" بالنسبة للمفعول ذي السمة اسم ظاهر أيضا إلى حالة ثانية هي:

II- الفاعل "اسم ظاهر والمفعول به "ضمير بارز":

ينبغي أن يتقدّم المفعول به على فاعله وجوبا إذا كانت المفعولية منسوبة إلى ضمير متصل بالفعل وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ويَتَجَنَّبُهَا الأَشْقَى﴾[1].

نلاحظ أن الفاعل في هذه الحالة ينزاح وجوبا عن رتبته الأصلية بدرجة واحدة ناحية اليسار، أو نقول إنه تم تبادل المواقع[2] وجوبا بين موظفي الفاعلية والمفعولية ولا يجوز للفاعل العودة إلى موقعه الأصلي أو يتجاوزه يمينيا لأن ذلك يفسد التركيب أو يؤدي إلى تحول قاعدي ينقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية وذلك حسب الشكلين 12 أو 13.

(الشكل 12)

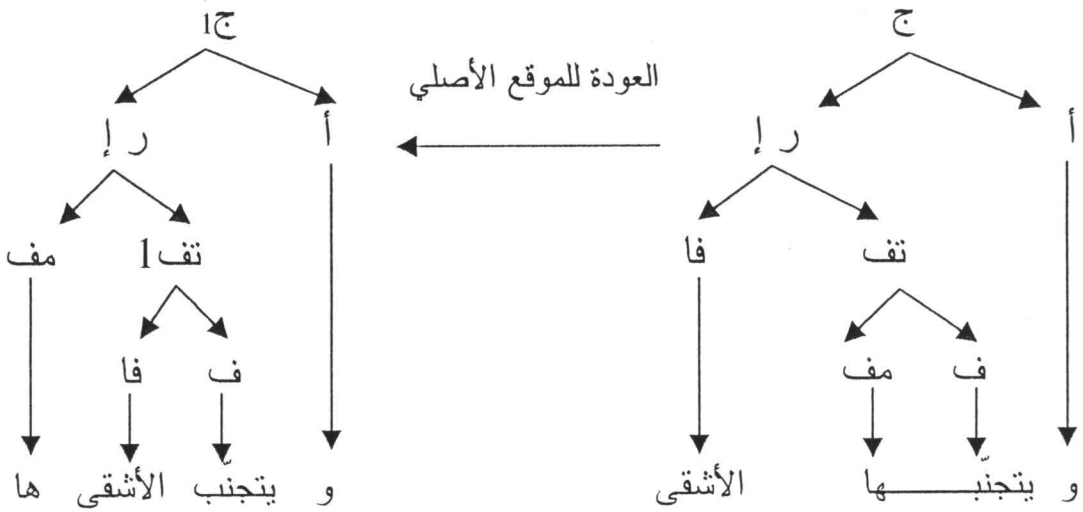

[1]- سورة الأعلى، الآية 11.

[2]- لا نقصد بتبادل المواقع عملية تبادل العناصر على المحور الاستبدالي، أنظر: المنطق والنحو الصوري، ص 185.

يؤدي هذا التحرك للفاعل إلى فساد التركيب الفعلي.

(الشكل 13)

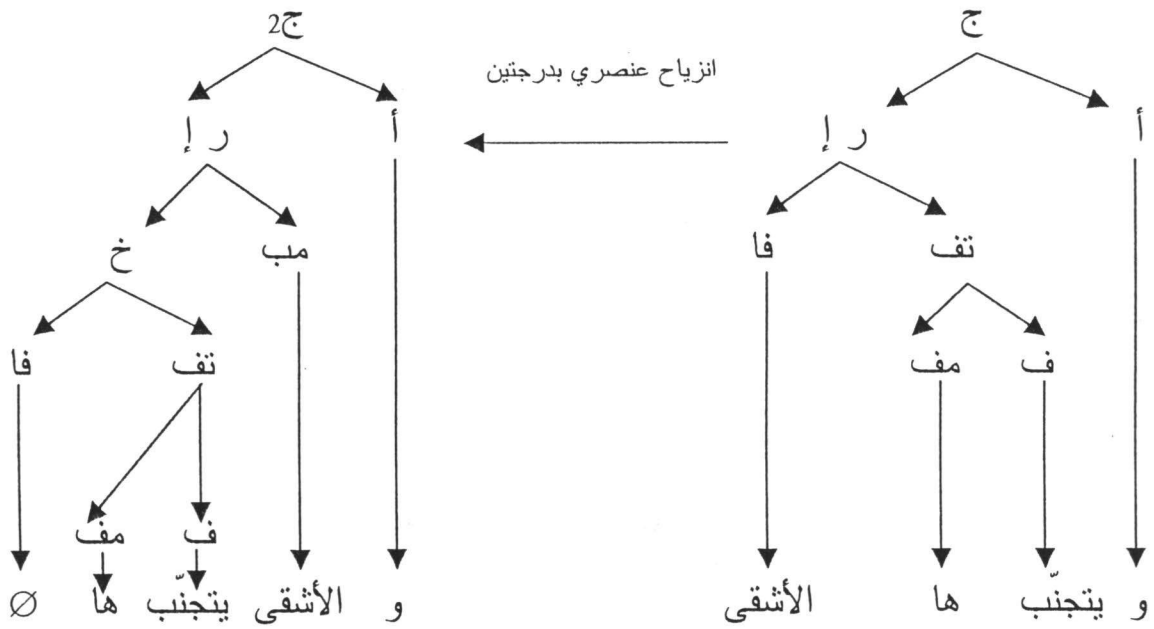

إن هذا الانزياح في الشكل 13 ينقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية بحيث تتحول وظيفة لفظ "الأشقى" من الفاعلية إلى الابتداء، ويكون الخبر عبارة عن تركيب فعلي "يتجنبها" تسند الفاعلية فيه إلى الضمير التقديري المرموز له في الشكل بالعلامة ∅.

يحدد إسناد الفاعلية إلى الاسم الظاهر في هذه الحالة بالضوابط الآتية:

1- ضابط الصيغة: ينتمي موظف الفاعلية إلى مبنى الاسم.

2- ضابط العلامة الإعرابية: يأتي الفاعل مرفوعا.

3- العلاقة بينه وبين فعله علاقة إسناد: قرينة التعليق.

4- ضابط الرتبة: ينتمي إلى رتبة التأخر بالنسبة للفعل والمفعول به.

5- ضابط الرتبة: تأخره عن الفعل والمفعول به رتبة محفوظة.

6- ضابط الصيغة: الفعل معه مبني للمعلوم.

7- الفعل معه مسند للمفرد الغائب (ضابط المطابقة)، ويصاغ التركيب حسب القاعـــدة:

$ق^2 =$ {(ف، مف)، فا}

III- الفاعل اسم ظاهر والمفعول به اسم استفهام:

تحتوي مجموعة عناصر هذا النوع من الجمل على مكوّنات من نوع:

مج= {ف، فا، مف، ؟}

بحيث تسند المفعولية إلى اسم استفهام أو أداة حسب الضوابط الآتية:

ضابط (1): استفهام + ف عاقل = من

ضابط (2): استفهام + ف غ عاقل = ماذا

ضابط (3): الأصل أن ترد "من" للعاقل، و"ما" لغير العاقل، وقد ترد "ما" للعاقل فرعا[1]، وينبغي أن تكون ج في هذه الحالة من نوع: ج= مف ف فا ؟ بحيث تضبط الفاعلية المذكورة سابقا وذلك في مثل: أي بلاد زار أحمد ؟ وماذا قرأ أبوك ؟؛ ففي هذين التركيبين تسند الفاعلية للعنصر ذي الرتبة الثالثة إجباريا، وينتج هذا التركيب الجديد عن طريق تحول إجباري حاصل عن انزياح وجوبي للمفعول به ناحية اليمين بدرجتين (قبل الفعل).

IV- الفاعل: مركّب إضافي:

يمكن للفاعل أن يكون متكونا من اسم مضاف إلى اسم آخر أو ضمير، وذلك لا يؤثّر على طبيعة الحركية والتموقع الفاعليين داخل التركيب الفعلي[2] إلا في حالة واحدة فقط هي أن يكون المضاف إليه ضميرا عائدا على المفعول به أي:

مج = {ف فا (اسم ، ض) مف}.

تقتضي النحوية العربية أن لا يذكر المجهول قبل المعلوم؛ فلا ينبغي ذكر الضمير العائد على المفعول به قبل ذكر هذا الأخير أو ذكر الضمير عموما قبل ذكر الاسم الذي يعود عليه هذا الضمير وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿اِقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم﴾[3] فالضمير المتصل بالفاعل "حساب" في حسابهم يعود على الاسم المجرور في "الناس" فلو قلنا "اقترب حسابهم للناس" لكان للجملة مدلول آخر، ولعاد الضمير على اسم ذكر قبل هذا التركيب.

---

[1]- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل، ص16.

[2]- وذلك في مثل قوله تعالى: "لاهية قلوبهم" الأنبياء، الآية 13.

[3]- سورة الأنبياء، من الآية 01.

ومما يدخل تحت هذا الباب مثال: "أنقذ الإنسانية عظماؤها" إن مجموعة العناصر المكونة لهذه الجملة هي: مج = {ف فا (اسم ، ض) مف} بحيث يعود الضمير المتعلق بالاسم على المفعول به، وهذه الجملة تكافئ مج = {ف اسم ض مف}، وتحتاج للقاعدة التكوينية ق^2= {(ف، مف)، فا}.

إن التراتيب الممكنة لهذه العناصر حسب تحرك فاعلها هي: ر$_3^1$ = $\frac{!3}{!(1-3)}$ =3 بحيث تحتل الفاعلية أحد المواضع الثلاثة الممكنة، ونعرف أنه لا يمكن لها أن تحل الموضع رقم "1" لأن ذلك مخالف لضابط الرتبة، وبهذا يبقى احتمال أن يحتل موظف الفاعلية الموضع "2" أو الموضع "3" داخل التركيب الفعلي، وهذا ينتج لنا تركيبين اثنين هما: تف$_1$ = أنقذ عظماؤها الإنسانية. ويجدر هنا أن نطرح سؤالا عما يعود هذا الضمير، ولاشك أنه لا يعود على المفعول به، لأنه ورد قبله.

تف$_2$= أنقذ الإنسانية عظماؤها، ونعرف أن الضمير في الفاعل يعود على المفعول به.

لتوضيح ذلك نصل إلى أنه إذا كانت الفاعلية مسندة إلى مركب إضافي يحتوي على ضمير يعود على موظف المفعولية تكون ج= ف مف فا وجوبا، وتحدد الفاعلية بالضوابط الآتية:

1- ضابط الصيغة: ينتمي موظف الفاعلية إلى مبنى الاسم غير مقترن بـــ"ال" التعريف، ويتصل به مباشرة ضمير.

2- ضابط المطابقة: يتطابق الضمير المتصل بالاسم في الفاعل مع المفعول به معنويا[1].

3- ضابط العلامة الإعرابية: يرد موظف الفاعلية مرفوعا.

4- ضابط التعليق: العلاقة بينه وبين الفعل علاقة إسناد.

5- ضابط الرتبة: ينتمي إلى رتبة التأخر بالنسبة للفعل والمفعول به.

6- ضابط الرتبة: هذه الرتبة محفوظة بالنسبة للفعلية والمفعولية.

7- ضابط الصيغة: الفعل معه مبني للمعلوم.

8- ضابط المطابقة: الفعل معه مسند إلـــى المفرد الغائـــب حسب القاعدة ق$_3$ دائـــمـــا ق$_3$= ([ف مف] فا).

---

[1]- تكون المطابقة في الدلالة على الشيء نفسه.

الحالة الثانية: الفاعل ضمير بارز: ويمكن للمفعول أن يكون اسما بارزا أو ضميرا بارزا أو مصدرا مؤولا أو جملة أيضا. وبعض هذه الحالات له حكمه الخاص وترتيبه الخاص كذلك.

قلنا إذن إنه يمكن أن تسند الفاعلية إلى ضمير بارز يتصل مباشرة بالفعل، وتحدد فاعلية هذا الضمير بواسطة الضوابط الآتية:

1- ضابط الصيغة: ينتمي إلى قائمة الضمائر.

2- ضابط العلامة الإعرابية: يأتي هذا الضمير مبنيا إما على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون.

3- ضابط التعليق: العلاقة بينه وبين فعله علاقة إسناد.

4- ضابط الرتبة: ينتمي إلى رتبة التأخر بالنسبة لفعله، وهي رتبة محفوظة.

5- ضابط الصيغة: الفعل معه مبني للمعلوم[1].

6- قرينة المطابقة: يحمل الفعل علامة البناء المناسبة للضمير البارز*.

I- المفعول به اسم ظاهر:

وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَد جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً﴾[2] وبالضبط في قوله سبحانه: ﴿ لَقَد جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً﴾ حيث أن التركيب "جئت شيئا " يكافئ تف= ف فا مف وتسند الفاعلية إلى الضمير المبني على الكسر "تِ".

ما نلاحظه هنا هو أن ضابط التجاور يفرض على الفاعل أن يلي مباشرة فعله دون فاصل، وبذلك لا تسمح الضوابط النحوية لموظف الفاعلية بالانزياح داخل التركيب الفعلي إلا مع الفعل باعتبارهما جزءا تأليفيا واحدا يؤدي وظيفتين متتابعتين هما الفعلية والفاعلية على التوالي، وبذلك يمكن أن نقول إن تف = ففا مف وتكون تراتيبه حسب ر $\frac{1}{2}$ = $\frac{!2}{!(1-2)}$=2 وهي:

1- تف = ففا مف وتكافئ "جئت شيئا" وتحتل الفاعلية في هذا الترتيب الأصلي الرتبة الثانية.

---

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص181.

* الأغلب أن تسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، إلا أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف نحو جعلط وعكلط، أنظر: كتاب أسرار العربية، ص89.

[2]- سورة مريم، الآية 27.

2- ترتيب جديد ينتج عن انزياح يساري برتبة لـــ "ففا" حسب الشكل 14.

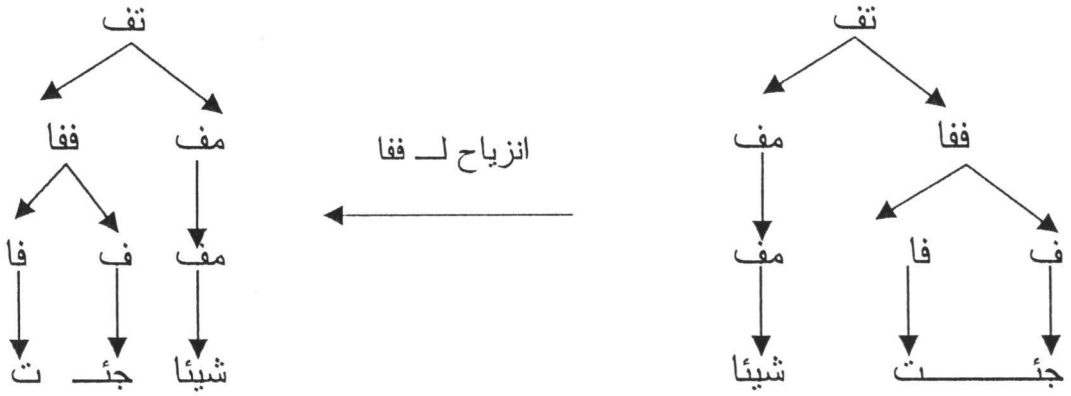

وتحتل الفاعلية في هذا الترتيب المولد الرتبة الثالثة مع بقاء إسنادها إلى موظفها الأصلي (الضمير البارز). وتجدر الإشارة إلى أن محاولة الفصل بين موظف الفعلية وموظف الفاعلية تقود إلى إفقاد التركيب الفعلي مقبوليته النحوية إذن: هذه الجملة من نوع:

ج= ففا مف	V	ج= مف ففا

يتحكّم في تحرّك وتموقع الفاعل الضمير البارز إذا كان مف اسما ظاهرا ضابط المجاورة بالدرجة الأولى، وذلك حسب القاعدة التكوينية ق$_4$= ([ف فا] مف).

II- المفعول به ضمير بارز:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية العربية أن يقع الفاعل مباشرة بعد فعله، وذلك "لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل"[1] ويدل على هذا ظاهرة تسكين لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، وتجنّب ذلك مع ضمير المفعول، وذلك لأن هذا الأخير في نية الانفصال[2]، يقول تعالى: ﴿وإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[3] ويقول أيضا: ﴿وإِذْ يَقُولُ المُنَافِقُونَ والذِينَ في قُلُوبِهِم مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللهُ ورَسُولُهُ إلاَّ غُرُوراً﴾[4] حيث نلاحظ أنّ لام الفعل في "وعدنا" قد سكنت لاتصالها بالضمير الموظف للفاعلية، ولم تسكن عند اتصالها بالضمير الموظف للمفعولية في "وعدنا"، وذلك لأن الأول في نية الاتصال والثاني في نية الانفصال.

---

[1]- كتاب أسرار العربية، مصدر سابق، ص89.

[2]- نفسه، ص83.

[3]- سورة البقرة، الآية 51 وهذه قراءة أب عمرو وأب جعفر وشيبة.

[4]- سورة الأحزاب، الآية 12.

إن اعتبار الفاعل جزءا من الفعل لا يلزم فصله عنه بأيّ حائل، ولذلك لا تكون الجملة الفعلية إلا [ج= ف فا مف] V [ج= مف فا] ومثال ذلك ما ورد في قول الشاعر:

أَرَحَلَتْ عَنِّي سَلْمَى بِغَيْرِ مَتَاعِ قَبْلَ العِطَاسِ ورُعْتُهَا بِوَدَاعِ[1]

حيث نلاحظ أن التركيب الفعلي "رعتها" هو على شكل [ف= ف فا مف]، إذ تسند الفاعلية إلى الضمير المتحرك "تُ" والمفعولية إلى الضمير "ها".

وإذا عدنا إلى الحركية الأصلية لموظفي الفاعلية والمفعولية وجدناهما حسب العملية

$$ر_3^2 = \frac{!3}{!(2-3)} = 3 \times 2 = 6$$

وتولد التراتيب الآتية:

ج1= ف فا مف	ج4= فا¯ مف ف ∅
ج2= ف مف فا	ج5= مف ف فا
ج3= فا¯ ف ∅ مف	ج6= مف فا ف ∅

منها ثلاث حالات إقصائية هي ج3 وج4 وج6 لأنها تؤدي إلى تحويل قاعدي ينقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية، وينقل إسناد الفاعلية من موظفها الأصلي إلى موظف تقديري هو الضمير المستتر (∅).

أوّل ما نلاحظه في حال حمل موظفي الفاعلية والمفعولية صفة "ضمير" هو غياب ضابط العلامة الإعرابية لأن الضمائر من المبنيات وليست من المعربات.

وقلنا كذلك إن اعتبار الفاعل كالجزء من الفعل يلغي احتمال انفصالهما عن بعضهما بواسطة المفعول وبذلك لا تكون ج إلا على نحو:

[ج1= ف فا مف] V [ج2= مف ف فا]

بمعنى أن يقوم موظف المفعولية بانزياح يميني بدرجتين بحيث ينتقل من الرتبة (3) إلى الرتبة (1) وينقل موظف الفعلية إلى الرتبة (2) والفاعلية إلى الرتبة (3) حسب الشكل 15.

---

[1]- قائل هذا البيت هو امرؤ القيس.

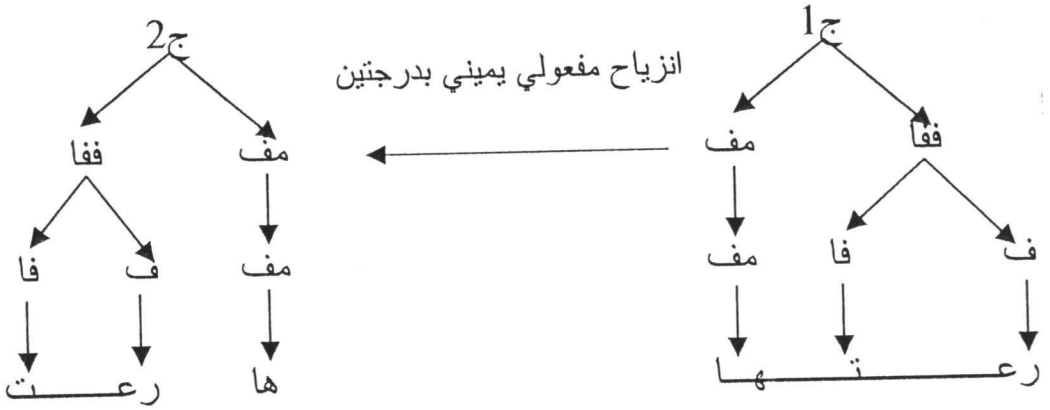

بما أن المفعولية موكلة إلى ضمير متصل بالفعل أيضا، فلا يمكنه الانفصال عنه، وبذلك لا يمكن للمفعول أن يقوم بهذا الانزياح لأنه يفقد التركيب مقبوليته النحوية، ونقول عن هذه الجملة إنها من نوع ج= ففا مف.

III- المفعول به جملة:

ومن ذلك قول الشاعر: فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً[1] رغم كون هذه الجملة من نوع ج= ف فا مف إلا أنها ليست من الجمل البسيطة، ولا يمكن اعتبارها كذلك إلا إذا اعتبرناها موظف المفعولية ⇔ التركيب الفعلي "يمين الله أبرح قاعدا" عنصرا واحدا وبذلك تكون مجموعة مكوّنات هذه الجملة هي مج= { أ ، ف، فا، مف}، ونعرف مما سبق أن الحالتين الممكنتين لتموقع الفاعلية الموكلة إلى الضمير البارز هما:

ج1 = ففا مف أو ج2 = مف ففا

وننتقل من ج1 إلى ج2 عن طريق انزياح موظف المفعولية بدرجتين ناحية اليمين، وبذلك تكون ج2 في المثال هي: "فيمين الله أبرح قاعدا قلت"، ويجوز هذا التركيب الفعلي نحويا، وقد تكون له بعض الدواعي البلاغية أو الشعرية، وتجدر الإشارة إلى أن الفاعلية في هذه الحالة تبقى موكلة إلى موظفها الأساسي "الضمير المتحرك".

وبذلك تكون القواعد التكوينية لهذه الجملة حسب هذه القرائن هي ق3 = ([ف، فا]، مف) أو ق4 = (مف، [ف، فا]).

[1]- هذا البيت لامرئ القيس، وعجزه هو: ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي.

الحالة الثالثة: الفاعل ضمير مستتر:

الحقيقة أن الفاعلية المسندة إلى الضمير المستتر تقديرية فحسب، وقد اعتادت قواعد العربية أن تقدر هذا الموظف بعد الفعل مباشرة لأنه لا وجود لفعل في العربية من دون فاعل[1].

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر: وعَرَى أفراسَ الصّبا ورَواحِلَه[2]، فموظف الفاعلية في هذا التركيب الفعلي غير ظاهر، ولذلك تسند الفاعلية إلى ضمير تقديري رتبته تلي رتبة الفعل مباشرة، وتكون بذلك ج= ف ∅ (فا) مف، وبالإضافة إلى هذا الترتيب يمكن أن تكون ج= مف ف ∅ (فا) وهي تكافئ "وأفراس الصبا ورواحله عرى".

ليس هناك جدوى من دراسة التراتيب التي من نوع ج= ف مف ∅ (فا) لأن ذلك لن يؤثّر ظاهريا على التركيب الفعلي مادام موظف الفاعلية تقديري فقط، ويدخل تحت هذا أيضا كون المفعول به مصدرا مؤولا نحو: علم أنّك مجتهد.

الحالة الرابعة: الفاعل مصدر مؤول:

من الأشكال التي يمكن لموظف الفاعلية أن يرد عليها هي المصدر المؤول وذلك في مثل: "يسرّني أن تنجح" وتأويل الكلام "يسرني نجاحك"، وللمفعول به أشكاله التي تلي موظف الفاعلية ذي السمة "مصدر مؤول". والجدير بالذّكر أن موظف المفعولية يؤثّر في حركية الفاعلية حسب مدى اتصاله بالفعل أو انفصاله عنه وحسب مجموعة العقد أو علاقات التلازم بين عناصر الجملة البسيطة[3] ونعلم أن هذا التلازم متعلق بالدلالات المعجمية والنحوية لمركز العقدة وهو في التركيب الفعلي أو ما هو بمنزلته من جهة، وبأشكال الموظفات المتعلقة به من جهة ثانية.

---

[1]- أنظر: أسرار العربية، ص39.

[2]- هذا البيت لزهير بن أبي سلمى، وصدره: صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله.

[3]- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، مرجع سابق، ص56.

I- المفعول به موظف مستقل:

ويكون ذلك إما اسما ظاهرا أو جملة، وهذه الحالة الثانية لا تدخل ضمن الجمل البسيطة أو الأساسية، ومما ينضوي تحت هذا العنوان مثال: "يسر الآباء أن ينجح الأبناء"، وتقدير الكلام يسر الآباء نجاح الأبناء؛ بحيث تسند الفاعلية إلى المصدر المؤول "أن ينجح الأبناء"، ويدخل في تركيب هذا المصدر "الأداة" ⇔ أن المصدرية + الفعل المضارع "ينجح"، وكذلك الفاعل المرفوع "الأبناء" وذلك حسب الشكل 16.

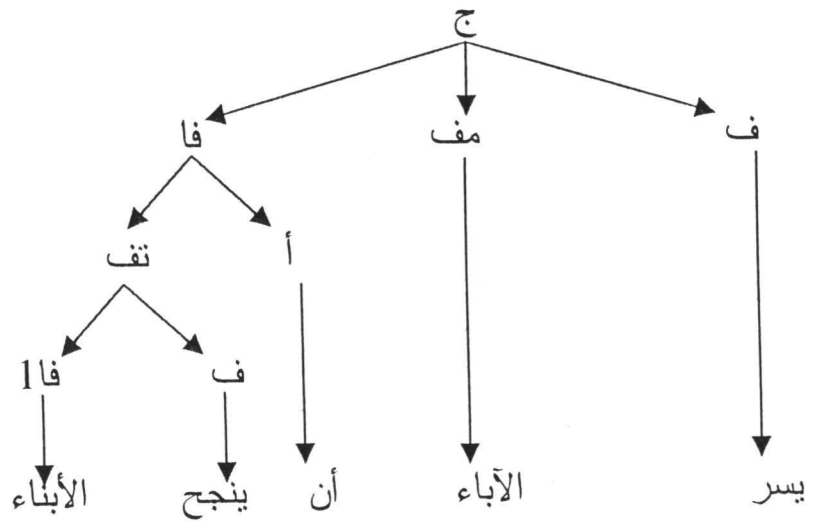

الأصل في هذا التركيب أن يكون ترتيب عناصرها على الشكل: "يسرّ أن ينجح الأبناء الآباء"، وهذا الترتيب صحيح نحويا، ويلقى مقبوليته الدلالية، وإنما يتقدّم المفعول به لغرض بلاغي. كما يمكن من جهة أخرى أن يقوم المفعول به بانزياح إلى أقصى اليمين وبذلك تكون الحالات الممكنة لترتيب هذه الجملة هي: ج1= ف فا مف ⇔ يسرّ أن ينجح الأبناءُ الآباءَ.

وفيه يتحل موظف الفاعلية الرتبة الثانية ويضبطه ضابط الصيغة (مصدر مؤول) والرتبة والتعليق (علاقة الإسناد) والمطابقة، وصيغة الفعل أيضا، ويصبح هذا الترتيب إجباريا إذا دخل في تكوين موظف المفعولية ضمير يعود على أحد مكونات موظف الفاعلية نحو "يسرّ أن ينجح الأبناء آباءهم" وتكـون مجموعة العناصر المكونة لهذه الجملة هي: مج= {ف1، أ، ف2، أل، اسم1،

اسم2، ض}. ويحتل موظف الفاعلية الثانوية "فا" المرتبة الرابعة في التركيب ج1، والرتبة الثالثة في التركيب الفعلي الذي يكافئ المصدر المؤول "أن ينجح الأبناء".

ج2= ف مف فا وتكافئ "يسر الآباء أن ينجحَ الأبناءُ"، وفيه يحتل موظف الفاعلية الرتبة الثالثة بعد الفعل والمفعول ويضبطه ضابط الصيغة (صيغة موظف الفاعلية وصيغة موظف الفعلية) وضابط المطابقة والرتبة والتعليق، ويصبح هذا الترتيب إجباريا إذا دخل في تكوين موظف الفاعلية ضمير يعود على أحد مكونات موظف المفعولية نحو: "يسر الآباء أن ينجح أبناؤهم" وتبقى مجموعة العناصر المكونة للجملة دائمـــا مج= {ف1، أ، ال، اسم1، أ، ف2، اسم2، ض} ويحتل موظف الفاعلية الثانوية الرتبة الأخيرة في التركيب الفعلي ج2.

ج3= مف ف فا وتكافئ " الآباءَ يسر أن ينجح الأبناءُ" وفيه يحتل موظف الفاعلية الرتبة الأخيرة في التركيب الفعلي ج3 وكذلك موظف الفاعلية الثانوية يحتل المرتبة الأخيرة وتشير إلى أن هذا الترتيب مقبول نحويا أيضا إذا دخل في تكوين موظف الفاعلية ضمير يعود على أحد مكونات المفعولية وذاك نحو: " الآباء يسر أن ينجح أبناؤُهم". نستخلص من ذلك ما يأتي:

التراتيب الممكنة هي: ج1= ف' فا مف وتكون إجبارية إذا كانت:

ج1= ف فا مف

فا= مم

مم= أ ف1 فا1

مف ⇐ فا1

ج2= ف مف فا ⇐ ق5 = (ف، مف، فا)

ج3= مف ف فا ⇐ ق6 = (مف، ف، فا)

وتلغى ج إذا كانت فا = مم

مم= أ ف فا1

فا1= اس ما

ما= مف

II- موظف المفعولية متصل بالفعل: نحو: يسرّني أن ينجح الأبناء، وتكون الجملة إجباريا مرتبة حسب الترتيب ج2.

استنتاج:

إن الجمل الأساسية، أو الجمل غير الموسعة هي التي تكون مجموعة عناصرها: مج= {(أ)، ف، فا، (مف1)، (مف2)، (مف3)} ويقوم موظف المفعولية بانزياحات يسارية حسب ما تسمح به ضوابط الفاعلية؛ بحيث يحتل موضعه الأصلي الرتبة 2، أو موضع أحد المفاعيل إذا توفرت في التركيب الفعلي.

إذن في الحالة القصوى لتعدّي الفعل يمكن للفاعل أن يحتل موضعا من بين خمسة مواضع وذلك حسب الترتيب $ر_5^1 = \frac{!5}{!(1-5)} = 5$

1- وبالمقابل تقوم موظفات المفعولية بانزياحات يمينية أو يسارية حسب الترتيب:

$ر_6^4 = \frac{!6}{!(4-6)} = \frac{!6}{!2} = 6 \times 5 \times 4 \times 3 = 360.$

2- إذا كان التركيب يحتوي على ثلاثة موظفات للمفعولية يكون عدد تراتيبها حسب

$ر_5^3 = \frac{!5}{!(3-5)} = \frac{3 \times 4 \times 5}{!2} = 60$

3- إذا كان التركيب يحتوي على مفعولين يكون عدد التراتيب الممكنة حسب حركة المفعولين هو: $ر_4^2 = \frac{!4}{!(2-4)} = \frac{!4}{2} = 3 \times 4 = 12$

4- إذا كان التركيب يحتوي على موظف واحد للمفعولية يكون عدد التراتيب: $ر_3^1 = \frac{!3}{!(1-3)} =$ 3 تراتيب ممكنة.

5- إذا كان التركيب لازما يكون التركيب الممكن واحد فقط هو ف فا.

وكل هذه الحالات الممكنة تحفظ ترتيب الفاعل بالنسبة لفعله، ويحدد مدى

ثبوت هذه التراتيب أو إلغائها مدى تضافر القرائن التي تحدد إسناد وظائف الفاعلية والمفعولية لموظفاتها الأصلية.

إذا عدنا للحالة "4" وهي من بين التراكيب التي يكثر ورودها في لغتنا العربية الفصحى نجد التراتيب الممكنة هي:

ج1= ف فا مف

ج2= ف مف فا

ج3= مف ف فا

إذا تمكنت الضوابط اللفظية والمعنوية من منع اللبس عن التركيب الفعلي فإن التراتيب الثلاثة ممكنة.

غير أن هناك بعض الضوابط التي تفرض بعض التراتيب دون بعض، وهذه الحالات هي:

1- إذا كان موظفا الفاعلية والمفعولية مستقلين تجوز التراتيب ج1، ج2، ج3 (في حال توفر الضوابط النحوية اللازمة).

2- إذا كان موظف الفاعلية متعلق بموظف الفعلية- يجوز الترتيبان ج1 وج3 دون ج2.

3- إذا كان موظف الفاعلية متعلق بموظف المفعولية- يجوز الترتيبان ج2 وج3 دون ج1.

4- إذا كان موظف المفعولية متعلق بموظف الفعلية- يجوز فقط الترتيب ج2.

5- إذا كان موظف المفعولية متعلق بموظف الفاعلية- يجوز فقط الترتيب ج1

6- إذا كان موظفا الفاعلية والمفعولية متعلقين بالفعل يجوز فقط الترتيب ج1

بحيث تستلزم هذه التراتيب قواعد تكوينية نصنفها كالآتي:

ج1= ف فا مف ⇐ ق0 = { ف، فا، مف }

ج2= ف مف فا ⇐ ق'0 = { ف، مف، فا }

ج3= مف ف فا ⇐ ق"0 = { مف، ف، فا }

ج1= [ف' فا] مف ⇐ ق1 = ([ف، فا]، مف)

ج3= ف [فا مف] ⇐ ق2 = (ف، [فا، مف])

ج2= ف مف فا ⇐ ق3 = (ف، [مف، فا])

ج3= مف ف فا ⇐ ق4 = (مف، [ف، فا])

ج3= ف مف فا ⇐ ق5 = ([ف، مف]، فا)

{ج1= ف فا مف ⇐ ق6 = (ف، [ف، مف])

وإذا كان موظف الفاعلية والمفعولية متعلقين بالفعل يجوز فقط الترتيب

ج1= ف فا مف وينتج عن القاعدة ق7= (ف، [ف، مف])

تعكس هذه القواعد التراتيب الممكنة للوظائف داخل التراكيب الفعلية، حيث نلاحظ أن العنصر فا يفقد وظيفته في بعض التراتيب وتسند إلى ضمير مقدر أو متصل، وذلك عن طريق تحويل قاعدي ينقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية.

وتعود هذه القواعد الإجبارية إلى أشكال كل من فا ومف، فلو أخذنا ق7 على سبيل المثال فهي ضابط للجملة من نوع ج= ف فا مف

فا= ضبا

مف= ضبا2

أو للجملة من نوع ج= ف فا مف

فا= اظا-

مف= اظا-

على العموم يمكن لهذه القواعد التكوينية أن تساهم في صياغة قواعد ضابطة جديدة كما سنرى.

II- حركية الفاعلية في الحمل الموسعة:

توصلنا في العنصر السابق إلى أن الشكل الأساسي للجملة يمكنه أن يتفرع حسب توافق عناصره وترتيبها داخل الكل إلى مجموعة من الأشكال التي تدخل أو لا تدخل في إطار الجملة الفعلية[1].

وقلنا إن اقتصارنا قد كان على حركية موظف الفاعلية وتموقعه داخل التركيب في حالاته المختلفة، وما يؤثر فيها من حال المفعولية.

كل ذلك، كان، والفاعل مجرد من المتعلقات من جهة، والجملة من المكملات من جهة ثانية.

وقد قسم النحويون مكونات الجملة إلى نوعين:

- النوع الأول هو الذي لا يستغنى عنه، ويجب أن يتحقق في أي جملة، ويسمى العمد، وهي مكونات الجملة الأساسية.
- النوع الثاني هو الذي قد يستغني عنه ولا يلزم أن يتحقق في كل جملة، ويسمى الفضلات، أي ما يكون زائدا على الأركان الأساسية أو مكملات لأنها تكمل المعنى وتتممه[2].

إن من هذه المكملات ما يتعلق بالفاعل مباشرة فيشترك معه في حمل وظيفة الفاعلية، ومنها ما يتعلق بغير الفاعل، وتجدر الإشارة إلى أن من هذه المتعلقات ما يشترك مع موظف الفاعلية في بعض الصفات التمييزية.

هذه الموظفات جميعها تأتلف لتشكل الجمل المركبة، وتتوخى في صياغتها إدخال ظاهرتي الربط و/أو التحويل مثل العطف والاستدراك والسببية والنتيجة، وهي تدخل ضمن الظاهرة الأولى ومثل نقل كلمة وظيفية من قسم نحوي إلى آخر وهو ما يدخل تحت ظاهرة التحويل أو التنزيل[3].

---

[1]- أنظر: إبراهيم عبادة: الجملة العربية- دراسة نحوية، مرجع سابق، ص41.

[2]- نفسه، ص42 وما بعدها.

[3]- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، مرجع سابق، ص59-60.

1- توسعات موظف الفاعلية:

وقد لاحظنا في حال الجمل الأساسية أن موظف الفاعلية قد كان هو نفسه الفاعل*، إلا أنه يمكن لهذا الموظف أن يتوسع بدوره بواسطة بعض المكملات التي تتعلق مباشرة بالفاعل وبذلك يكون الفاعل ≠ موظف الفاعلية.
لنتأمل الأمثلة التالية:

أ- الإضافة:

قال تعالى: ﴿ونادى أَصْحَابُ الجَنَّةِ﴾[1] ← الفاعل في هذه الجملة هو أصحاب بينما تسند الفاعلية إلى المركب الإضافي أصحاب الجنة ⇔ الفاعل + المضاف إليه، وتحلل الجملة حسب الشكل 17:

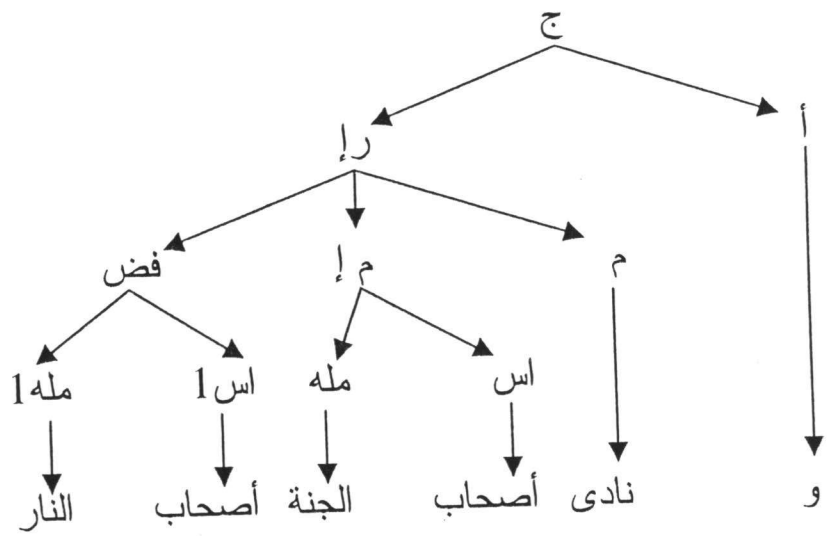

يقتضي هذا النوع من التوسع التجاور بين الموظفين بدون واسطة، أن يخضع للضوابط التالية:

1- العلامة الإعرابية: يختص الموظف الأول بعلامة الرفع بينما يأتي الثاني مجرورا.

2- الصيغة: ينتميان إلى مبنى الاسم أو ما ينوب عنه.

3- التعليق: بين الموكب الإضافي والفعل علاقة إسناد.

4- المطابقة: ويختص هذا الضابط بالموظف الأول فقط.

---

* إلا ما رأيناه من حال الفاعل المضاف- وقد أجلنا الحديث عنه إلى هذا العنصر.

[1]- سورة الأعراف: الآية 44.

5- الرتبة: ينتمي كلاهما إلى رتبة التأخر بالنسبة للفعل، وينتمي الموظف الثاني إلى رتبة التأخر أيضا بالنسبة للموظف الأول.

وعليه تكون الجملة ج= أ ف [فا مله] [مف مله1]

ويمكن للفاعل أن ينزاح ناحية اليسار بدرجتين فتصبح ج= أ ف [مف مله1] [فا مله] وتكافئ ونادى أصحابَ النار أصحابُ الجنة. ويجوز في هذه الحالة تطبيق القواعد ق1 أو ق2 أو ق3.

ب- المشاركة بالعطف:

وهي أن يشترك في الفعل موظفين أو أكثر تربط بينهما أداة عطف مثل قولنا: خرج محمد وأحمد أو خرج محمد وأحمد ثم عمر أو ... حتى عمر.

إن تحكيم ضوابط الفاعلية يقتضي أن تسند هذه الوظيفة إلى كل من محمد وأحمد وعمر لتوفيتهم شروط الموظف الأساسي للفاعلية، ونقول في هذه الحالة إن لفظة "محمد" موظف أساسي وأن لفظتي "أحمد وعمر" موظفات تكميلية تؤدي وظيفتها بواسطة الأدوات، ومما يدخل في هذا الإطار قوله تعالى: ﴿وإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وإِسْمَاعِيلُ﴾[1] ← إن الفاعل في هذه الآية الكريمة هو الاسم إبراهيم، وبينما يمكننا إسناد الفاعلية إلى الفاعل + المعطوف عليه "إسماعيل" لأنه يشترك معه في الضوابط التالية:

1- ضابط العلامة الإعرابية: ورد لفظ "إسماعيل" مرفوعا بضمة ظاهرة.

2- ضابط الصيغة: ينتمي إلى مبنى الاسم.

3- ضابط التعليق: يربط بينه وبين الفعل علاقة إسناد.

4- ضابط المطابقة: الفعل معه مبني للمفرد الغائب والمذكر، ويمكن القول "يرفع إسماعيل القواعد" وهي صحيحة دلاليا؛ بمعنى أن إسماعيل قد شارك إبراهيم في رفع القواعد (يستخلص من رابط العطف).

5- ضابط الرتبة: ينتمي إلى رتبة التأخر وهي رتبة محفوظة.

ولذلك يمكننا الحكم بإسناد الفاعلية إلى الفاعل "إبراهيم" والاسم المعطوف عليه وأداة العطف و"إسماعيل".

---

[1]- سورة البقرة: الآية 127.

وبخلاف الإضافة لا تقتضي المشارك بالعطف التجاور بين الموظفات الأساسية والتكميلية، ففي جملة من نوع ج= ف فا مع مف يمكن تحكيم القواعد ق1 وق2 وق3 كما يمكن تطبيق قواعد اشتقاقية هي: ق= ف فا مف مع ويتضح ذلك بالمثال: كتب محمد وأحمد رسالة

ق1 = ف فا مف ⇐ كتب محمد وأحمد رسالة

ق2 = ف مف فا ⇐ كتب رسالة محمد وأحمد

ق3 = مف ف فا ⇐ رسالة كتب محمد وأحمد

ق'= ف فا مف مع ⇐ كتب محمد رسالة وأحمد

ج- التوكيد والبدل:

وذلك مثل قولنا: تهشم التمثال كله أو تهشم التمثال أنفه، وهي جملة من نوع

ج= ف فا تو/بل

تو/بل= اس مله

تسند الفاعلية إلى فا تو/فا بل، ونعلم أن الضمير البارز يكافئ دلاليا فا، وهدا يقتضي أن تكون رتبته بالنسبة لـــ فا محفوظة وهي التأخر، ونظرا للتلازم بين اس و ضبا ينبغي أن يتأخر كل من تو و بل عن فا، ولذلك تتموضع الوظائف داخل التركيب حسب القاعدة ق= ف فا تو/بل، ويدخل ضمن هذا أيضا قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ﴾[1] وتسند الفاعلية إلى الفاعل (الملائكة) ومتعلق به "كلهم أجمعون".

د- اسم الموصول وصلته:

وذلك مثل الجملة "عاد الذين سافروا" ومثلها قوله تعالى: ﴿ومَا تَفَرَّقَ الذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ ... [2]﴾ وهي تكافئ ج= أ1 أ2 ف فا صل[3].

وتسند الفاعلية إلى فا صل. وتقتضي قواعد الصياغة العربية تقدم فا عن صل، كما يقتضي التلازم بينهما أن يتجاور العنصران، وبذلك تبقى ج

---

[1]- سورة الحجر: الآية 15.

[2]- سورة البينة، الآية 04.

[3]- صل= صلة الموصول.

خاضعة للقاعدة ق1 أو ق2 أو ق3 من دون قواعد اشتقاقية وهو ما يكافئ ج1 = كتب الذين عادوا رسالة أو كتب رسالة الذين عادوا أو الذين عادوا كتبوا رسالة.

هـ- المدح بـ "حبّذا":

ومن ذلك قول الشاعر:

يـا حبذا عين تفور غنت بساحتها الطيور

وتسند الفاعلية إلى اسم الإشارة ذا ورتبته بالنسبة لما يسبقه وما يليه محفوظة، وتخضع مثل هذه التراكيب للقاعدة ق1.

و- النيابة عن الفاعل: أو تنزيل الوظائف منزلة الفاعلية:

وقد يحتل هذه الوظيفة بالنيابة المفعول به وتكون ضوابطه هي نفس ضوابط الفاعلية، كما يمكن أن ينوب عن الفاعل مركب الجار والمجرور.

ويصيب الفعل بعض التغيرات المورفوسانتاكسية كحال البناء للمجهول، وفي هذه الحالة تسند الفاعلية لبعض الموظفات الأخرى كالمفعول به نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾[1] والأصل "جمع الله الناس" وتكافئ "جمع الناس" وقد تم تحويل لفظ "الناس" من وظيفة المفعولية إلى وظيفة الفاعلية بالنيابة، وقد سبق أن ذكرنا أن التحويل والربط من سمات الجمل المركبة ومثال ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ويَا سَمَاءُ اقْلِعِي، وغِيضَ المَاءُ وقُضِيَ الأَمْرُ واسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[2].

وتحتوي هذه الآية الكريمة على مجموعة من موظفات الفاعلية كالآتي:

1- الآية " يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي" ⇔ جملة نائب فاعل للفعل "قيل"، وقد حملت وظيفة الفاعلية نيابة عن الفاعل.

2- الماء والأمر نائبا فاعلين للفعلين "غيض" و"قضي".

3- الضمير المستتر "أنت" في "ابلعي" و"اقلعي" (فاعل).

---

[1]- سورة هود: الآية 103.

[2]- سورة هود: الآية 11.

4- الضمير المستتر "هي" في الفعل "استوت" (فاعل).

5- " بعدا للقوم الظالمين" نائب فاعل للفعل "قيل".

ما يمكن استخلاصه هو أنه يمكن أن لا يكافئ موظف الفاعلية الفاعل أحيانا، وإنما يمكن للفاعل أن يدخل في تكوين هذا الموظف، كما يمكن للمفعول به أن ينوب عنه في حال البناء للمجهول، أو المركب الجار والمجرور أيضا وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم "كلّ ميسّر لما خلق له"[1].

ما ندرسه تحت هذا العنصر هو حركية الفاعلية داخل التراكيب الموسعة أو الجمل المركبة التي يدخل في تركيبها المكملات الثانوية التي تأتلف مع العقدة المركزية إما بواسطة عقد ثانوية أو بواسطة ظاهرتي الربط و/أو التحويل[2].

هذا بالإضافة إلى دراسة مدى اشتراك الفاعل في بعض الضوابط اللفظية أو المعنوية، وكذلك تموقع الفاعل داخل موظف الفاعلية الموسع.

تجدر الإشارة أولا إلى أن الجمل المركبة أنواع لا متناهية، وهي تفوق الجمل البسيطة من حيث العدد، وهذه الجمل تأتلف فيها المكملات بالعناصر الأساسية إما منتمية إلى الركن الوظيفي الأساسي أو غير منتمية[3].

وقد شغل هذا التوسع فكر الباحثين خاصة عند قصور النحو التركيبي عن إيجاد قوانين ضابطة لكل أنواع التوسعات وعلاقة هذه الجمل الموسعة بالجمل البسيطة، مما أنتج آراء جديدة لمحاولة شرح إنتاج هذه الجمل وأمثالها

---

[1]- حديث شريف في صحيح البخاري/ كتاب التوحيد في باب قوله تعالى: "ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر" الحديث رقم 6996 ونصه "كل يسر لما خلق له". أنظر: جواهر البلاغة، ص340، مرجع سابق.

[2]- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، مرجع سابق، ص59 نقلا عن لوسيان تنيار، مبادئ في التركيبة البنيوية، ط 1969، ص101.

[3] - voir : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p179-180 (endocentrique et exocentrique).

ومن ذلك نذكر فكرة المقولات النحوية وقضية تبادل المواقع[1]، وفكرة الاقتران التركيبي[2].

وقلنا سابقا إن الجمل المركبة تنتج بواسطة الربط أو التحويل أو بواسطتهما معا حيث "تقوم صروف العطف، حتى في مجال عطف الجمل بوظيفة دلالية هامة، فجميع بعضها مقطعي الجملة المتعاطفين تحت حكم واحد (الواو، الفاء، ثم) وذلك نحو ترابط المثال التالي (الشكل 17).

في ليون، المسافرون إلى قرونوبل وشامبيريا يصعدون في القطار

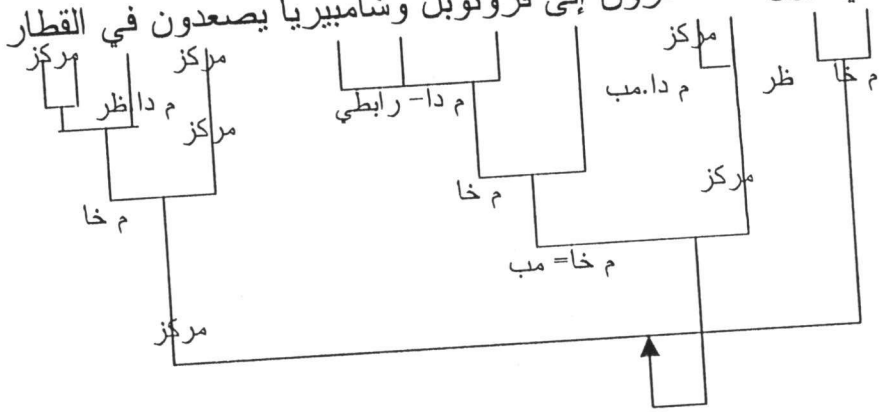

ومثله: الثلج يتساقط منذ ثلاثة أيام ويغطي الساحة نهائيا.

وقد لاحظنا في المثال السابق أن حرف العطف يربط بين كلمتين، وفي هذا المثال يربط بين تركيبين فعليين وتتعلق عناصر هذه الجملة حسب الشكل الآتي (الشكل 18).

الثلج يتساقط منذ ثلاثة أيام ويغطي الساحة نهائيا

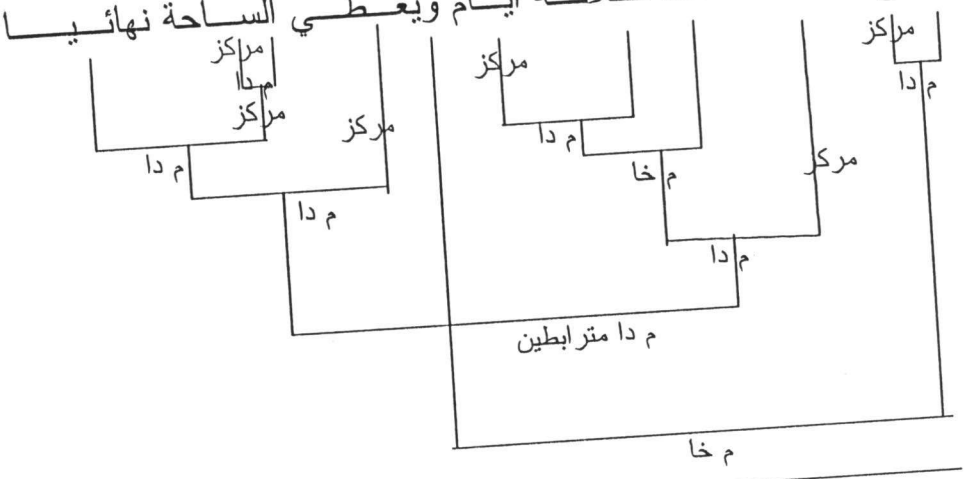

[1]- انظر: طه عبد الرحمن: المنطق والنحو الصوري، مرجع سابق، ص130 وما بعدها.

[2]- المرجع نفسه، ص136 وما بعدها، وأنظر: Comment définir les fonctions syntaxiques, p38-39.

وبالإضافة إلى أدوات الربط نجد الأسماء الموصولة التي تحتاج بدورها إلى الصلة التي تؤلف مقطعا جمليا قانونيا يحتوي على ضمير يعود على الاسم الموصول ويطابقه[1].

هذا ما يدخل تحت ما أسميناه بالربط، ويقوم التحويل بعمليات داخلية نحو إحلال بعض المفردات إلى جمل عن طريق تبادل المواقع، وهي ما تعرف بالجمل التي لها محل من الإعراب[2]. وكذلك تحويل الإسناد من الفاعل إلى المفعول به أو إلى الجار والمجرور، وتحويل الجملة من فعلية إلى اسمية أو من اسمية إلى فعلية ومن مثبتة إلى منفية ومن إخبار إلى استفهام أو شرط، إلى غير ذلك من التحويلات القاعدية.

2- توسعات الجملة بالوظائف التكميلية:

بالإضافة إلى ظاهرتي الربط والتحويل، تتسع الجملة بواسطة التحاق بعض الوظائف التكميلية كالظرفية والزمانية والمكانية والحالية والصفة والبدلية والتوكيد وغيرها عن طريق الإقحام، ومن هذه المكملات ما يشترك مع موظف الفاعلية في بعض قرائنه ومن ذلك المرفوعات من المكملات أو من الموظفات الأساسية لبعض الجمل المركبة التي يدخل في تكوينها الفاعل وهذا مثل الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية. فالمبتدأ يشترك مع الفاعل في ضابط العلامة الإعرابية والصيغة، وقد يشترك معه أيضا في علاقته الإسنادية بالفعل إذا كان الخبر جملة فعلية، و يشترك معه في ضابط العلامة الإعرابية المرفوعات من الأسماء مثل الخبر، واسم كان، وخبر إن وبعض توابع المرفوعات كنعت المرفوع، وتوكيد المرفوع، والبدل من المرفوع.

كما يمكن أن يشترك مع موظف الفاعلية بعض الموظفات الأخرى في الصيغة كالمنادى والنعت وغيرهما. ولذلك كان الضابط الواحد عاجزا عن تحديد وظيفة المكون داخل التركيب. كما يمكن للأدوات العاملة التي تدخل على الجملة الفعلية أن تغير من مكوناتها وبالتالي من وظائفها النحوية.

---

[1]- الألسنة العربية، 2، ص102.

[2]- فيما يخص الجمل التي لها محل من الإعراب، أنظر: نحو الجمل، مرجع سابق، ص41 وما بعدها.

وإذا عدنا لما جاء به عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز وجدنا أن التعليق هو أساس من نظم الكلام[1]، فالوظائف النحوية الداخلة في تركيب الجملة تتعلق حتما بأحد ركني الإسناد[2]؛ حيث يبدأ التركيب دون متعلقات. وذلك مثل "انتصر الحق" وتكون حسب الشكل 19.

مسند	مسند إليه
انتصر	الحق

ثم يلتحق بالمسند متعلقاته أو بالمسند إليه امتداداته ومتعلقاته[3]، وذلك حسب الشكل الذي يمثل التركيب الفعلي الموسع (الشكل 20).

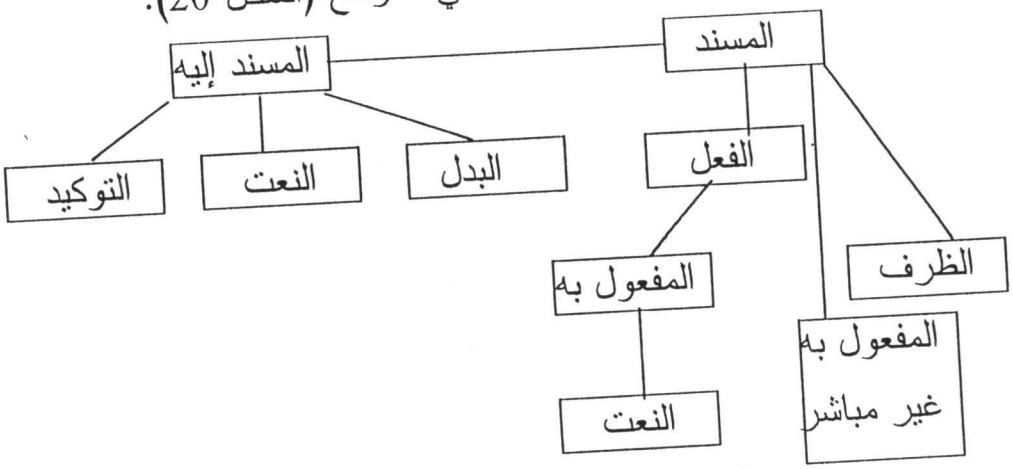

وسنعتمد على ما توصلت إليه أبحاث إبراهيم عبادة في دراسته للجملة العربية، متخذين تصنيفه لأنواع الجمل منطلقا لدراسة النماذج الموسعة في هذا البحث آخذين بعين الاعتبار تعلق المكونات التكميلية بالركن الإسنادي الأساسي عن طريق تشكيلها لعقد ثانوية.

قلنا إذن إن التركيب الأساسي يتكون من مسند ومسند إليه تربط بينهما علاقة إسنادية ضمنية حسب الشكل 21[4].

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز - سلسلة الأنيس- مرجع سابق، ص69، وانظر كذلك تامر سلوم: نظرية اللغة والجمال في النقد العربي- مرجع سابق، ص111 وما بعدها.

[2]- إبراهيم عبادة: الجملة العربية، ص179 وما بعدها.

[3]- الجملة العربية، ص184.

[4]- الألسنية العربية-2- ص77.

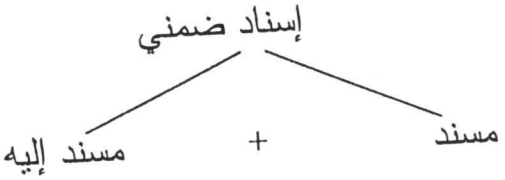

وقد يحتوي التركيب على فضلة تؤدي وظيفة المفعولية فتلتحق بجانب المسند، فتكون حسب الشكل 22.

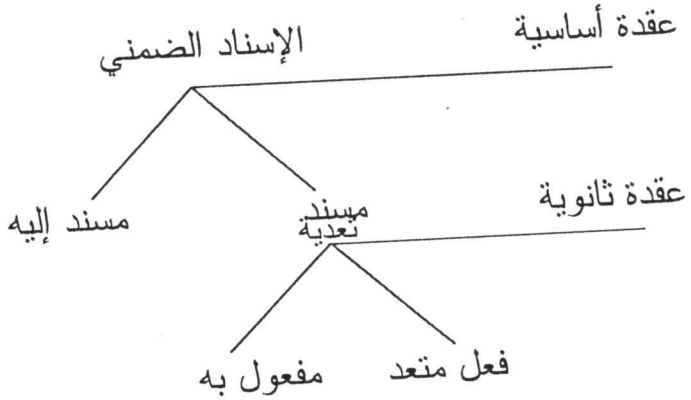

وإذا كان المسند إليه موصوفا مثلا فيكون حسب الشكل 23.

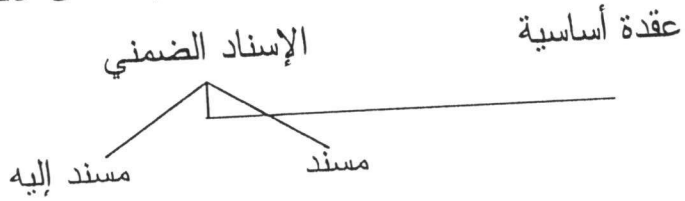

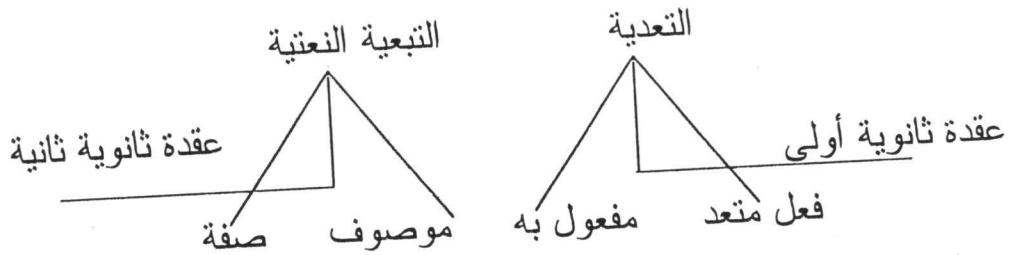

وهنا تتوالى التوسعات حسب طبيعة الوظائف النحوية المكملة، وحسب تعلقها بأحد الركنين الأساسيين في التركيب.

نعرف إذن أن الجملة الموسعة هي التي تحتوي على أكثر من مقطع تركيبي واحد ولا يمكننا بحال أن نخضع أنواع هذه الجمل للحصر لأنه بالإمكان أن نصوغ عددا هائلا من الجمل الأصولية[1]. ويقسم إبراهيم عبادة هذا النوع من الجمل إلى خمسة أقسام هي الممتدة، وهي التي تحتوي على

[1]- الألسنية العربية، 106.

أكثر من مركب إسنادي، والمركبة وهي التي يرتبط أحد مركبيها الإسنادين بالآخر.

والجملة المتداخلة، وهي التي تتكون من مركبين إسناديين بينهما تداخل، والجملة المتعددة هي التي يقوم كل مركب إسنادي فيها بنفسه ولا يربط بين هذه المركبات إلا العطف، وأخيرا الجملة المتشابكة، وهي التي تلتقي فيها بعض أنواع الجمل السابقة[1].

إلا أنه يمكن للجملة أن تكون موسعة دون حاجتها إلى تعدد مركبات الإسناد فيها وذلك مثل النماذج التالية:

ج1= ف فا مف مط (مفعول مطلق)، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَمَعْنَاهُم جَمْعاً﴾[2]

ج2= ف فا مج حال وذلك مثل: سرق الطفل الخبز مسرعا.

ج3= ف فا مج الحال وذلك مثل: ضرب الرجل ابنه في السوق غاضبا.

وغير هذه النماذج كثير، إلا أنه بالإمكان تنزيل بعض المكملات منزلة البعض الآخر من حيث تشابهها في الأحكام، وذلك مثل المركبات المستقلة بنفسها، والتي يمكنها أن تحتل أيّ موضع في الجملة دون التأثير على سلامة التركيب نحويا، كمركّب الجار والمجرور والمفعول فيه، وهي المركّبات التي أطلق عليها مارتيني مصطلح "الوحدات المستقلة"، و"الأركان المستقلة"[3] ولن يكون لهذه الوظائف النحوية التكميلية كبير تأثير على حركية الفاعل، إلا أنه من الركاكة أن تحتل بعض المواضع التي يكون فيها التجاور لزوميا كدخول الجار والمجرور بين الفعل وفاعله وذلك مثل: "زار الوزير المرضى في المستشفى"؛ إذ يمكن لمركب الجار والمجرور أن يحتل المواقع بحرية شرط أن يكون هذا التموضع غير مخل: بطرفي الإسناد وهذا ينتج لنا عددا من الجمل مثل:

ج1= زار الوزير المرضى في المستشفى

---

[1]- الجملة العربية، ص153-164.

[2]- سورة الكهف، الآية 95.

[3]- انظر: وظيفة الألسن وديناميتـــهـــا، ص64، مرجع سابق، وانظر كذلك: Principe d'analyse syntaxique, p45. و La linguistique du XX^{éme} siècle, p162-168.

ج2= زار في المستشفى الوزير المرضى

ج3= زار الوزير في المستشفى المرضى

ج4= في المستشفى زار الوزير المرضى

وذكر أن الذي يهمنا من هذه الدراسة هو حركية موظف الفاعلية داخل التركيب الموسع.

وعلى هذا الأساس كنا قد صنفنا المكونات التكميلية إلى نوع يتعلق بالنواة، ونوع يتعلق بالفاعل، وقلنا إن المكملات التي تتعلق بالفاعل تكوّن معه موظف الفاعلية وهو ما لا يؤثر في باقي التركيب في هذا مثل: جاء الرجل الضخم الذي زارنا بالأمس؛ بحيث تسند الفاعلية إلى الاسم "الرجل" + النعت المفرد "الضخم" والنعت الجملي الذي يتكون من الاسم الموصول وصلته، فيكون موظف الفاعلية هو: "الرجل الضخم الذي زارنا بالأمس" وتكون ج=ف فا وترتب حسب القاعدة السابقة ق1= {(ف، فا)} وتحتوي صلة الموصول بدورها على ركن إسنادي يتكوّن من الفعل والفاعل بحيث تسند الفاعلية إلى الضمير المتصل ويكون ذلك حسب القاعدة ق2= {(ف، فا)،ظ} أو ق3= {ظ، (ف، فا)}، وينزل هذه المرتبة أيضا توكيد الفاعل نحو: "تكسّرت الأصنام كلّها"، فلو قلنا: "تكسّرت كلها" لكان التعبير صحيحا نحويا، ودلاليا أيضا إذا عرفنا من البدء أن "كلها" تعود على لفظ "الأصنام"، وكذلك البدل من الفاعل وذلك مثل "تهشّم أبو الهول أنفه"، فالذي تهشّم حقيقة هو "أنفه".

ولذلك كان من المقبول نحويا ودلاليا القول "تهشّم أنفه" إذا عرفنا مسبقا أن الهاء تعود على لفظ "أبو الهول".

إذن، هذا التوسيع في موظف الفاعلية لا يؤثر على حركيته داخل التركيب الفعلي إلا ما سبق ذكره من أمر دخول الضمير في تكوينه وعودة هذا الضمير على المفعول به أو غيره.

سنحاول أن ندرس تموضع الفاعل وحركيته في نماذج تتوسع باستمرار بواسطة وظائف نحوية تكميلية بحيث تتعلق هذه المكملات إما بالفاعل أو بالفعل أو بالمفعول به في حال وجوده.

إذا انطلقنا من الجملة الابتدائية ج$_0$= ف فا إذا كان الفعل لازما ومن ج'$_0$= ف فا مف إذا كان الفعل متعديا. ثم عملنا كل مرة على إضافة عنصر تكميلي للتركيب وهذا مثل وهذا حسب الأشكال المعروفة لموظف الفاعلية.

I- الفاعل اسم بارز:

نشير في البدء إلى أن الاسم البارز يمكنه أن يحصل على أكبر عدد من الوظائف التكميلية التي تتعلق به.

ومن ذلك ج= ف فا مثل "أتى أمر" وتكافئ ج= ف اسم وتخضع للقاعدة:

ق$_1$= {(ف، فا)} ⇔ ق$_1$= {(ف، اسم)} ويمكن أن يتوسع موظف الفاعلية بإضافة المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾[1] وتصبح:

ج= ف (اسم م.إليه) ويخضع للقاعدة ق$_7$= {[ف، (اسم، م.إليه)]}

نلاحظ أن هذه القاعدة ق$_7$ مشتقة من ق$_1$ ويمثل لها بالشكل 24.

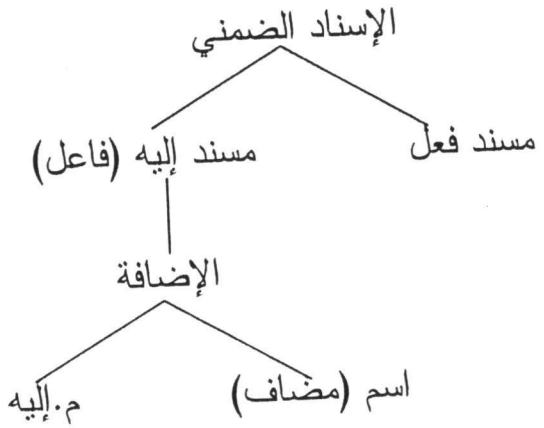

ثم تتوسع بإضافة المفعول المطلق مثلا، والحال والمفعول لأجله والجار والمجرور، والتمييز والمستثنى وغير ذلك.

ويتم هذا التوسع حسب الشكل 25.

[1]- سورة النحل الآية

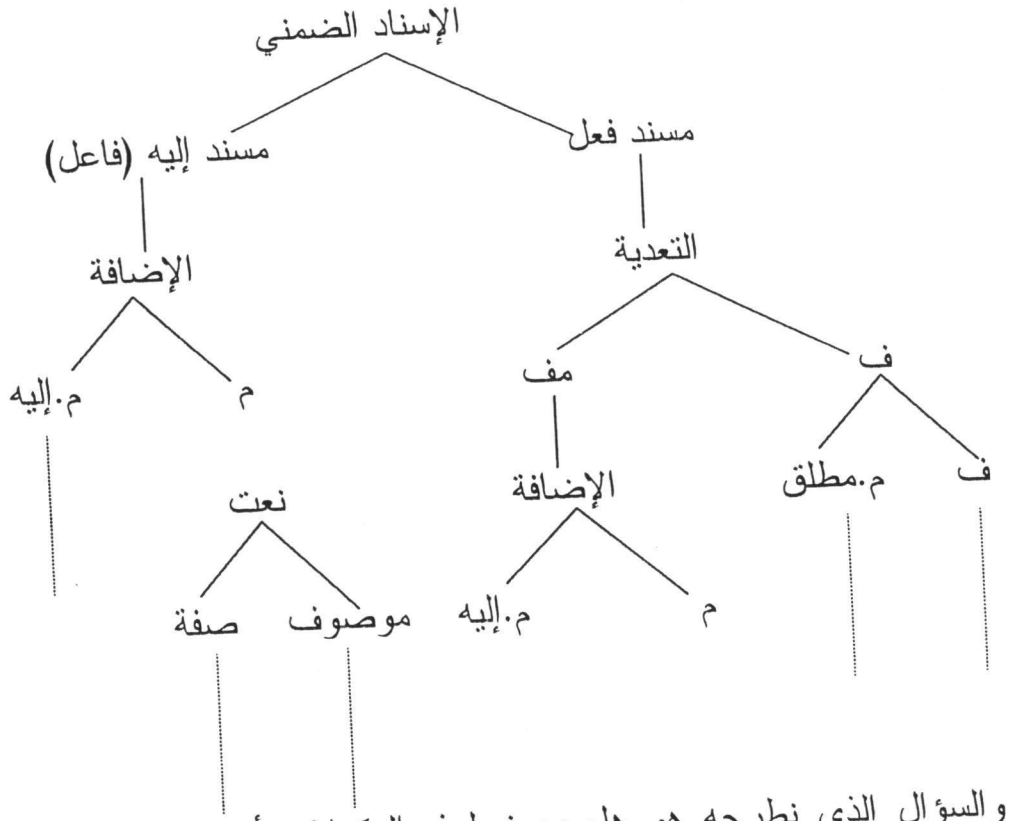

والسؤال الذي نطرحه هو هل يجوز لهذه المكملات أن تتقدم على الفاعل داخل التركيب الفعلي ؟.

1- المفعول لأجله وذلك مثل: "سافر الطالب طلبا للعلم" يؤدي وظيفة المفعول لأجله المركب "طلبا للعلم". ويحتل الفاعل في هذا التركيب الفعلي الرتبة الثانية، وبعد الفعل الذي يحتل الرتبة الأولى.

ويمكن موظف الفاعلية أن يتحرك ناحية اليسار فيصبح التركيب "سافر طلبا للعلم الطالب"، ويحتل في هذه الحالة الرتبة الثالثة، ومن جهة ثانية يمكن لموظف السببية (المفعول لأجله) أن يقوم بانزياح إلى أقصى اليمين فيصبح التركيب "طلبا للعلم سافر الطالب" ويحتل موظف الفاعلية المرتبة الثالثة دائما.

2- المفعول المطلق:

وذلك مثل: "يحب الإنسان المال حبا" وتسند الفاعلية في هذا التركيب للفظ "الإنسان" وهذه الجملة من نوع: ج= ف فا مف مط يمكن للمفعول المطلق أن يتحرك يمينيا حسب الانزياحات الآتية:

1- انزياح بدرجة واحدة ⇐ ج$_1$= ف فا مط مف ⇔ يحب الإنسان حبا المال.

2- انزياح بدرجتين ⇐ ج$_2$= ف مط فا مف ⇔ يحب حبا الإنسان المال. ولا يخلو هذا التركيب من ركاكة نحوية.

3- انزياح بثلاث درجات ⇐ ج$_3$= حبا يحب الإنسان المال.

ومن جهة ثانية يقوم الفاعل بانزياح يساري داخل هذه النماذج مما ينتج تراكيب جديدة مثل:

ج$_4$= يحب المال الإنسان حبا.

ج$_5$= يحب المال حبا الإنسان.

ومن جهة ثالثة يقوم المفعول به أيضا بحركية يمينية أو يسارية مما ينتج التراكيب الآتية:

ج$_6$= يحب الإنسان حبا المال.

ج$_7$= المال يحب الإنسان حبا.

ج$_8$= يحب المال الإنسان حبا.

وهكذا يتم الأمر بالنسبة لتحويل ج$_2$ وج$_3$ عن طريق حركية المفعول به والمفعول المطلق.

3- مركب الجار والمجرور: يدل هذا المركب عادة على الظرفية الزمانية أو المكانية ومثله المركب الظرفي، ويعتبر مارتيني هذا النوع من العبارات مركبات حرة بمعنى أنها قد تأخذ أي موضع من الجملة وذلك مثل قول الشاعر:

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطر الدما

نلاحظ أن في الشطر الثاني من البيت تركيب فعلي يحتوي على مركب الجار والمجرور وهو " على أقدامنا تقطر الدما"، وهي جملة من نوع ج= شج ف فا، ويمكن لـــ شج أن يحتل أي رتبة من التركيب عن طريق انزياحات يسارية على الشكل ج= شج ف فا ← ج1= ف شج فا ← ج2= ف فا

شج وتكافئ: على أقدامنا تقطر الدما ← تقطر على أقدامنا الدما ← تقطر الدما على أقدامنا.

ولا يتغير الأمر إذا كان شج ظرف زمان أو ظرف مكان.

4- بالإضافة إلى المركبات أو المونيمات المستقلة قد تتوسع الجملة بواسطة توابع لموظفات أساسية أو تكميلية عن طريق مقبولية الجملة ومقبولية عناصرها للتوارد، وهذه التوابع تؤدي برفقة الموظف الأساسي أو التكميلي وظيفة واحدة، ويكون حكم الموسع هو نفسه حكم المفرد.

باختصار نقول إن جملة موسعة ج تتكون من عدة عناصر أساسية وتكميلية تساعد في إنتاج تركيب ج= ف فا مف مط مج مظ ... ن.

بحيث يمكن لكل وظيفة نحوية أن تتوسع عن طريق تعلق مكملات جزئية بالموظفات الأساسية مما يحول الجملة ج إلى ج'= ف [اسم = م.إ ن...] [مم ن...] [اسم م إ ن...] [م م ...] [جمع ..] [مظ ...] ... ن.

نقول إذن إن حركية موظف الفاعلية داخل هذا الترتيب سيكون يساريا فقط، بحيث يخضع تراتيبه للقانون: $ر^{1}_{ن} = \frac{ن!}{(ن-1)!}$ وينتج لنا عدد التموقعات المحتملة لموظف الفاعلية حسب قواعد مشتقة من $ق_0$.

أما التراتيب الممكنة لمكونات ج فتكون حسب النظام ت حسب الآتي:

إذا كانت مج تحتوي على (ن + 1) وظيفة فإن:

ت: التراتيب الممكنة لموظف الفعلية + التراتيب الممكنة لموظف الفاعلية + التراتيب الممكنة لموظف المفعولية + ...وتكون ت= $ر^{1}_{(ن+1)} + ر^{1}_{ن} + ر^{1}_{ن}$ + ...

لكن هذا القانون ينتج لنا تراكيب قد لا تتسم بالمقبولية النحوية مثل "زار أحمد أخاه" زيارة بغية الاطمئنان" ⇐ زيارة أخاه بغية الاطمئنان زار أحمد.

لذلك يشترط أن لا تخل التراكيب الجديدة بالضوابط المثبتة لوظيفة الفاعلية وباقي الوظائف النحوية الأخرى[1].

II- إذا كان الفاعل ضميرا متصلا:

في هذه الحالة يصبح الفاعل من مكونات الفعل من الناحية الشكلية لا من الناحية الوظيفية، وبذلك يكون ف وفا ككتلة واحدة داخل التركيب الفعلي من ذلك قوله تعالى: ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2]. بحيث لا يمكن لموظف الفاعلية أن يتحرك داخل التركيب بمفرده، وإنما يتحرك برفقة موظف الفعلية وفق قاعدة مشتقة من ق1 أو ق2، بحيث تحتوي دائما على المركب (ف، فا) فتكون هذه القاعدة على الشكل: ق8= {س، (ف، فا)}.

وإذا كان المفعول به هو المتعلق بالفعل فإن قواعد ترتيب الجملة تكون مشتقة من ق5 مما ينتج لنا القاعدة ق9= {...، (ف، مف)،...}، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفاعل ضمير متصل، وبذلك يكون كلا الموظفين متعلق بالفعل، وبذلك تكون القواعد التكوينية لهذا النوع من الجمل مشتقة من القاعدة ق7 مما ينتج ق10 على شكل: ق8= {...، (ف، فا، مف)، ...}.

III- الفاعلية مسندة إلى ضمير مستتر:

سبق وأن قلنا إن الفاعلية هنا مسندة إلى ضمير تقديري فحسب، ولذلك فإن حركية هذا الموظف تبقى تقديرية أيضا، وليس لها أيّ تأثير ظاهري على التركيب الفعلي.

أما رتبه التي يحتلها داخل التراكيب، فمتعلقة برتبة الفعل، حيث يقدر هذا الموظف في الرتبة الموالية لترتيب موظف الفعلية.

VI- الفاعلية مسندة إلى مصدر مؤول:

إذا كانت الفاعلية مسندة إلى مصدر مؤول فيمكن اعتبارها مسندة إلى موظف مستقل وظاهر، وبذلك يتمتع بحرية حركيته داخل التركيب الفعلي في حدود ما تسمح به الضوابط النحوية لفظية ومعنوية وقد سبق ذكرها في

---

[1]- أنظر ما سبق دراسته في الجمل الأساسية.

[2]- سورة المائدة، الآية 03.

الجملة المستقلة، ويتم اشتقاق القواعد التكوينية للجمل الموسعة في هذه الحالة من القاعدة ق$_0$ فتكون على شاكلة: ق$_1$1= {...، ف، فا، مف، ...}.

يبقى لنا اشتقاق قواعد خاصة بتكوين الجمل الفعلية في حال تعلق موظف الفاعلية بموظف المفعولية أو العكس، وقد قلنا إن القواعد التكوينية للجمل الأساسية في حال تعلق أحد الموظفين بالآخر هي:

1- إذا تعلق الفاعل بالمفعول به يخضع التركيب للقاعدة التكوينية رقم 3 ⇔ ق$_3$= {ف، (مف، فا)} وتشتق منها في حال توسع الجملة القاعدة ق$_{12}$= {...، ف، (مف، فا)، ...} والقاعدة التكوينية رقم 4 ⇔ ق$_4$= {مف، ف، فا} التي تشتق منها القاعدة ق$_{13}$= {...، مف، ف، فا، ...}.

2-إذا تعلق المفعول به بالفاعل أو بأحد مكونات موظف الفاعلية يخضع التركيب للقاعدة التكوينية ق$_6$= {ف، (ف، مف)} وتشتق منها القاعدة ق$_{14}$= {...، ف، فا، مف، ...}.

وعلى العموم نفنّد ما ذكر مارتيني من أن هذه الموظفات التكميلية بعضها مونيمات أو مركبات مستقلة لها حرية التنقل داخل التركيب الفعلي ماعدا بين الموظفات التي تتصل بها الضمائر وبين هذه الأخيرة، ومنها ما يعتبر مونيمات أو مركبات وظيفية أو متعلقة، وهي التي تحتل مواضع دون غيرها.

وكما رأينا، يؤدي احتمال التوارد هنا إلى بقاء القوائم التكوينية في الجمل الموسعة مفتوحة، إلا أن هذا لن يمنع من تحديد موضع الفاعلية وموظفها، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

أولا: كتابة ج كتابة رمزية أولية على شاكلة ج= ف، س، ...

ثانيا: تعيين المواضع المتوقعة لـ ع عن طريق قوانين الترتيبات المدروسة سابقا.

ثالثا: إلغاء الاحتمالات الخاطئة اعتمادا على مبنى ع و/أو علامته ومقارنتها بعلامات باقي الموظفات التوسيعية الأخرى.

الفصل الثالث:

الدراسة الصورية لوظيفة الفاعلية:

1- حصر تموضعات الفاعلية في التراكيب الفعلية:

نصل في آخر هذا الوصف الوظيفي إلى مجموعة من الأشكال التنظيمية أو القواعد التكوينية للتركيب الفعلي، بحيث يدخل تحت كل قاعدة مجموعة من الحالات إما إجباريا أو اختياريا.

ويمكن تصنيف هذه التراتيب حسب الجداول الآتية:

1- جدول حصر تموضعات الفاعلية في الجمل الأساسية:

ع	ص	ق1= [س ع ص]	ق2= [س ص ع]	ق3= [ص س ع]	ق4= [ع س ص]	ق5= [ع ص س]	ق6= [ص ع س]
اظا+	اظا+/-	+	+	+	-	-	-
اظا+	ضباس	-	+	-	-	-	-
اظا+	ج	+	+	+	-	-	-
اظا-	اظا+	+	+	+	-	-	-
اظا-	اظا-	+	-	-	-	-	-
اظا-	اظا+ع	+	-	-	-	-	-
اظا-	ج	+	-	+	-	-	-
اظا+ص	∀ ص	-	+	+	-	-	-
ضباس	اظا+	+	-	+	-	-	-
ضباس	ج	+	-	+	-	-	-
ضباس	ضباس	+	-	-	-	-	-
∅	∀ ص	+	?	?	?	?	?
مم	اظا+	+	+	+	-	-	-
مم	اظا-	+	+	+	-	-	-
مم	ضباس	-	+	-	-	-	-
مم	ج	+	-	+	-	-	-

2- جدول حصر تموضعات الفاعلية في الجمل ذات الفاعل الموسع:

ع	ق1= [س ع ص]	ق2= [س ص ع]	ق3= [ص س ع]	ق4= [ع س ص]	ق5= [ع ص س]	ق6= [ص ع س]	ق7= [س ع1ص ع2]	ق8= [ص ع1س ع2]	ق9= [ع1 ص ع1]
اس م له	+	+	+	−	−	−	−	−	−
اس ط اس2	+	+	+	−	−	−	+	−	−
اس تو/بل	+	+	+	−	−	−	+	−	−
اس صل	+	+	+	−	−	−	−	−	−
ذا⊃ حبذا	+	−	−	−	−	−	−	−	−

نشير إلى أن في حالة القاعدة ق8= ص ع1 س ع2 و ع= ع1 + ع2 و(ع1 + ع2) = (اس1 + ط اس2) فإن الفاعلية تبقى مسندة إلى ع2 برفقة الضمير المستتر (∅) في حالة الإفراد أو المتصل (ض) في حالة التثنية أو الجمع.

ونفس الأمر يقاس على ع= اس تو/بل وع= اس1 ط اس2 في حالة القاعدتين ق8 وق9 دائما.

وتجدر الإشارة إلى أن الجدول -2- الخاص بتموضعات الفاعل الموسع هو جدول مشتق من الجدول الأول وتكميلي له.

3- جدول حصر تموضعات الفاعلية في الجمل الموسعة:

يمكن من جهة ثانية أن نشتق من الجدول -1- الجدول -3- الذي يبين احتمالات ورود الفاعلية في الجمل الموسعة حسب الآتي:

ع/ص	ق$_1$=[س ع ص]			ق$_2$=[س ص ع]			ق$_3$=[ص س ع]		
اظا$^{+}$/اظا$^{+/-}$	+	+	+	+	+	+	+	+	+
اظا$^{+}$/ضبا^{س}	-	-	+	+	+	-	-	-	-
اظا$^{+}$/ج	+	+	+	+	+	+	+	+	+
اظا$^{-}$/اظا$^{+}$	+	+	+	+	+	+	+	+	+
اظا$^{-}$/اظا$^{-}$	+	+	-	-	-	-	-	-	-
اظا/اظا^{ع}	+	+	-	-	-	-	-	-	-
اظا$^{-}$/ج	+	+	-	-	-	+	+	+	+
اظا^{ص}/	-	-	+	+	+	+	+	+	+
ضبا^{س}/اظا	+	+	-	-	-	+	+	+	+
ضبا^{س}/ج	+	+	-	-	-	+	+	+	+
ضبا^{س}/ضبا^{س}	+	+	-	-	-	-	-	-	-
∅/∀ ص	+	+	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟
مم/اظا$^{+}$	+	+	+	+	+	+	+	+	+
مم/اظا$^{-}$	+	+	+	+	+	+	+	+	+
مم/ضبا^{س}	+	-	-	-	-	-	-	-	-
مم/ج	+	+	-	-	-	-	-	+	+

تشير علامة (+) إلى إمكانية ورود القاعدة، وتشير (-) إلى استحالة ذلك.

وهناك بعض الحالات التي تقبل أكثر من قاعدة واحدة، ويتم التعرف على موظف الفاعلية في هذه الحالات استنادا إلى ضوابطه وأهمها علامته الإعرابية والمبنى، وذلك مثل في حالة ق2= [س ص ع].

يضبط ع انتماءه إلى قائمة الأسماء (اظا) وعلامته = (ـُ)، وبذلك يمكن لبرنامج حاسوبي تحديد هذا الموظف استنادا إلى شكله عن طريق إلغاء الاحتمالات الخاطئة.

وإذا عجز البرنامج الحاسوبي عن تحديد ع اعتمادا على إحداثياته (الضوابط)، يتم تزويد هذا التحديد بمعلومات[1] عن (ص) (إحداثيات ص)، ثم يقوم هذا البرنامج بإلغاء الاحتمالات الخاطئة استنادا إلى معطيات ص وهكذا.

أما في الحالات التي تقبل قاعدة واحدة فقط، فلن يحتاج البرنامج لأكثر من الموضع لتحديد ع.

ونشير إلى أن القواعد التكوينية للجمل الأساسية مصفوفات مغلقة، بينما تصبح عبارة عن مصفوفات مفتوحة استنادا إلى احتمال التوارد التي تتقبله التراكيب العربية. وبقاء هذه القوائم مفتوحة لن يمنع تحديد موظف الفاعلية وموضعه، ولأن ذلك يتم وفق الخطوات التالية:

1- كتابة ج كتابة أولية على شكل ك^{ن} س1 س2...سن

2- تعيين المواضع المتوقعة لـــ ع عن طريق قانون الترتيبات المستخدم سابقا.

3- إلغاء الاحتمالات الخاطئة اعتمادا على مبنى ع و/أو علامته أو باقي الضوابط الأخرى.

---

[1]- نقصد بالمعلومات الضوابط التي تحدد الوظيفة المفعول وأهمها "النصب".

II- الصياغة الصورية للقواعد الضابطة للفاعلية:

تمهيد:

نشير في البدء إلى أن هذه اللغة الرمزية لا تزيد عن كونها تراكيب سليمة خالية من المضمون المعنوي والدلالي، كما نعلم أن التراكيب المدروسة تتكون أساسا من عناصر يدخل كل منها تحت قسم من أقسام الكلمة، ولذلك لابد من كتابة هذه العناصر كتابة صورية، وهو ما يحتم صياغة كل عنصر حسب الرموز الرياضية الشكلية لنحصل في الأخير على عدد من القواعد الرمزية تقابل القواعد النحوية.

وقد حاول بعض الباحثين تقديم نموذج للصياغة الصورية عن طريق التأويل المفهومي للغة الطبيعية، وذلك اعتمادا على تخريج هذه القواعد تخريجا رياضيا عاليا[1].

ويرى مونتيغيو[2] بأنه لا تمايز بين اللغة الصورية واللغة الطبيعية؛ إذ يعالج كلاهما بنفس الوسائل العلمية ووفق المراحل الآتية:

1- صياغة البنية التركيبية النحوية، وتعتمد على مقولة القضية ومقولة العبارة الشخصية، وعلى مقولات نحوية فرعية.

2- تصاغ فيها اللغة المنطقية بالإضافة إلى قواعد التأويل المفهومي اعتمادا على القواعد النحوية.

3- تنقل فيها عبارات اللسان الطبيعي المبني بناءا نحويا إلى عبارات اللغة المفهومية[3].

ويقود اتباع هذه المراحل إلى إنتاج لكل قاعدة نحوية قاعدة نقلية تقابلها. وسنحتاج في هذه الصياغة لمجموعة من الرموز الجديدة التي تكتب بواسطتها القواعد الصورية الضابطة للفاعلية في التراكيب الفعلية العربية.

---

[1]- المنطق والنحو الصوري، مرجع سابق، ص32.

[2]- ينتمي مونتيغيو إلى مدرسة لوس أنجلس للأبحاث النحوية ومن أعضائها كامب، كابلان.

[3]- المرجع نفسه، ص32-38.

1- كتابة عناصر الجملة صوريا:

تقتضي هذه الكتابة ترجمة الأسماء والأفعال والحروف وما يربطها من علاقات إلى رموز شكلية تحل محل الكلمات، ويكون ذلك على الشكل الآتي:

أ- **الاسم:** ونرمز للأسماء عموما بـــ س٧ ع ٧ ص...، وفي ذلك حالات:

- الاسم الظاهر ذو العلامة الإعرابية الظاهرة ويكتب على الشكل سَ ، عَ...

- الاسم الظاهر ذو العلامة الإعرابية المقدرة، ويكتب على الشكل س° ، ع°...

الضمير المتصل بالاسم، ويصاغ على الشكل س(ض) ٧ سَ(ض)

الضمير المتصل بالحرف، ويكتب على الشكل ح(ض).

الضمير المتصل بالفعل، ويصاغ على الشكل ك(ض).

الضمير المستتر، ورمزه هو ∅.

الضمير المنفصل، ورمزه هو ض.

المصدر المؤول، ورمزه هو س^{م}

ب- **الفعل:** ومنه: اللازم، ورمزه ك^{1}، ل^{1} ...

المتعدي إلى مفعول واحد ورمزه ك^{2}، ل^{2} ...

المتعدي إلى مفعولين ورمزه ك^{3}، ل^{3} ...

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ورمزه ك^{4}، ل^{4} ...

جـ- **الحرف: ويكتب ح**

د- **الأسوار:** ويدخل تحتها: كل: وتكتب بالشكل $\hat{س}$

بعض: وتكتب على الشكل $\check{س}$

هـ- **الروابط:** وهي أنواع، ومنها: النفي ورمزه ~

الوصل ورمزه ∧

الفصل ورمزه ∨

الشرط ورمزه =

التشارط ورمزه ≡

وبذلك تصبح جملة من نوع ج= ف فا تكتب على النحو ك(س)، وبهذه الرموز يمكننا كتابة أية جملة فعلية كتابة صورية.

2- الصياغة الصورية للقواعد العامة:

خرج محمد = ك^{1} (س)

ضرب محمد أخاه= ك^{2} (س،ع)

وبناءا على ذلك تصاغ القواعد الضابطة لوظيفة الفاعلية في التراكيب الفعلية على شاكلة قا$_{1}$ = إذا كان ك^{ن} (س،ع...) فإن ... ك^{ن} ... س.-. و← ∋ س

صياغة القواعد الصورية:

قا$_{1}$ = إذا كان ف = ك^{1} فإن ج= ك^{1} (س) و ← ∋ س

ويدخل تحت هذه القاعدة كل أنواع الجمل ذات الفعل اللازم مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ﴾[1] تكتب على الشكل ج= ح$_{1}$ ك^{1} (∅)ح$_{2}$س و ← ∅ ∋

ومثل التركيب الفعلي ﴿سَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ﴾[2] وتكتب على الشكل:

ج= ك^{1} (س ت) و ←∋س ت

وبتحكيم التنزيل يدخل تحت قا$_{1}$ الجمل المحولة ذات الفعل المبني للمجهول بحيث تنسب الفاعلية إلى نائب الفعل بالنيابة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ الحَقُّ﴾[3] تكتب على الشكل: س^{0} ك^{1} ([ح$_{1}$ ضَ ح$_{2}$ ع (ض$_{2}$)] س و ← ∋ س. وينتج عن هذه القاعدة قاعدة نقلية ثانية حاصلة عن تحول قاعدي في طبيعة الجملة من الفعلية إلى الاسمية وهي قا'$_{1}$ = س ك^{1} ∅ / ض و ← ∋ ∅ / ض، وتأتي في جملة مثل قوله تعالى : ﴿...حَصْحَصَ الحَقُّ﴾[4] وهي قا$_{1}$ = ك^{1} س وتنتج

قا'$_{1}$ = س ك^{1} ∅ وتكافئ "الحق حصحص".

---

[1]- سورة الرعد، من الآية 02.

[2]- سورة الزمر، الآية 72.

[3]- سورة الرعد، الآية 01.

[4]- سورة يوسف، الآية 51.

إذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد تكون ج= ف فا مف، أو ما يتفرع عنها من التراتيب الباقية، وتكتب ج على الشكل ك^2 (س، ع)، تضبط الفاعلية بمجموعة من القواعد على النحو الآتي:

قا$_2$= إذا كان ف = ك^2 فإن ج= ك^2 س ع و ← ∋ س، بحيث تكتب ج على النحو

ك^2 س ع أو ك^2 ع س أو ع ك^2 س، ويتفرع عن ذلك مايلي:

قا$_3$= إذا كان ك^2 (سَ، عَ) فإن ج= قا$_3$ = ك^2 س ع و ← ∋س

أو ك^2 (س، عَ) أو قا'$_3$ = ك^2 ع س و ← ∋ س

أو ك^2 (سَ، ع) أو قا"$_3$ = ك^2 ع ك^{2}س و ← ∋ س

وذلك لأن العلامة الإعرابية في الفاعل أو المفعول به تسمح بحركية الموظفات.

قا$_3$= إذا كان ك^2 (س، ع)

وع = (ك^2 ض) فإن ك^2 عَ س وينتج عن القواعد قا$_3$ و قا'$_3$ قا"$_3$ قواعد نقلية جديدة حاصلة عن التحولات القاعدية لـ ج وذلك على النحو:

قا= إذا كان ك^2 (س ع) – (س^0 ، ع^0) فإن ك^{2}س ع و ← ∋س وتنتج:

قا' = إذا كان ك^2 (س ع) – (س^0 ، ع^0) فإن س ك^2 ع و ← ∅ ∋

قا"= إذا كان ك^2 (س ع) – (س^0 ، ع^0) فإن ك^2 ع س و ← ∋ س

قا'"= إذا كان ك^2 (س ع) – (س^0 ، ع^0) فإن ع ك^2 س و ← ∋ س

وتنتج قا إذا كان ك^2 (س ع) – (س^0 ، ع^0) فإن س ع ك^2 و ← ∌ ∅ أو ض ويتضح ذلك بالمثال التالي: يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[1]، فالتركيب الفعلي من النوع ج= ك^2 (س ع) وتخضع للقاعدة ك^2 (س ع) فإن ك^2 ع س و ← ∌ س، ويتفرع عنها س ك ∅ ع ∌ ← ∅ وتكافئ "الله أخذ ميثاق بني إسرائيل" وكذلك ك^2 ع س و ⇔ س،

[1]– سورة المائدة، الآية 13.

وتكافئ "أخذ ميثاق بني إسرائيل الله"، ويتفرع عنها كذلك ع س ك^2 ∅ و ←∋ ∅ وتكافئ "ميثاق بني إسرائيل الله أخذ"، وينتج عنها كذلك س ع ك^2 ∅ و ← ∋ ∅ وتكافئ "الله ميثاق بنـــي إسرائيـــل أخذ".

أما قا$_4$= إذا كـــان ك^2 (س ع)

وع= ك(ض) فإن ك^2 ع س و ← ∋ س وتشمل الجمل من نوع "ازدجرني أعرابي"، فتتفرع عنها القاعدة النقلية:

قا'$_4$ = س ك^2 ع ∅ و ← ∋ ∅ وتكافئ "أعرابي ازدجرني".

قا$_5$ = ك^2 (س، ع)

وع= + س(ض) فإن ك^2 س ع و ← ∋ س وتتفرع عنها القاعدة النقلية

قا'$_5$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وع= + س(ض) فإن س ك^2 ∅ ع و ← ∋ ∅

ويمثل لـــ قا$_5$ بالجملة "نصر الله عباده"، تتفرع عنها حسب قا'$_5$ "الله نصر عباده".

قا$_6$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وس= ك (ض) فإن ك^2 س ع و ←∋س أو ع ك^2 س و←∋س

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ ...﴾ [1] وتمثل الجزء الأول من قا$_6$، أو مثل قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُم وفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[2]، وتمثل الجزء الثاني من قا$_6$.

قا$_7$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وس= +ع (ض)[3] فإن ك^2 ع س و ← ∋س ومثل هذه الجملة "زار المدينة أهلها" والفاعلية مسندة إلى "أهلها".

---

[1]- سورة الكهف، الآية 96.

[2]- سورة البقرة، الآية 86.

[3]- س= + ع (ض) معناه أن المعمول الأول يحتوي على ضمير يعود على المعمول الثاني.

ويقتضي إنتاج قاعدة نقلية إضافة موظف جديد يحمل المفعولية فتصبح الجملة "المدنية زارها أهلها" وهي من نوع ج= مب + خ

وخ= ف مف فا

قا$_8$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وس= ك (ض)

وع= ك (ض') فإن ك^2 س ع و ← ∋ س ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَجَمَعْنَاهُم ... [1]﴾، ولا يمكن بأي حال أن ينتج عن قا$_8$ قاعدة نقلية جديدة تتميز بالمقبولية النحوية.

قا$_9$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وس= ∅ فإن ك^2 ∅ ع و ← ∅ ∋

قا$_{10}$ = إذا كان ك^2 (س^0، ع^0) فإن ك^2 س^0 ع^0 و ← ∋ س

ومن ذلك قولنا: "علم عيسى موسى"، ويمكن إنتاج قواعد نقلية تقود إلى اللبس أو إلى تبادل الوظائف بين العناصر حسب القواعد:

قا'$_{10}$ = إذا كان ك^2 (س^0، ع^0) فإن ك^2 ع^0 س^0 و ← ∋ ع

قا"$_{10}$ = إذا كان ك^2 (س^0، ع^0) فإن س^0 ك^2 ع^0 و ← ∋ ع أو ∅

قا'"$_{10}$ = إذا كان ك^2 (س^0، ع^0) فإن ع^0 ك^2 س^0 و ← ∋ س أو ∅

وتنتج قا"$_{10}$ و قا'"$_{10}$ جملا صحيحة نحويا، لكنها مرفوضة دلاليا، لأن المعنى فيها لا يخلو من اللبس، ويدفع للتأويل، وتصح مقبوليتها الدلالية إذا توفرت في الجملة قرينة معنوية أو لفظية[2] تدفع هذا اللبس.

قا'$_1$ = إذا كان ك^1 (س) و س= س' + تو/بل فإن ك^1 س و ← ∋ س

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ﴾[3]

قا$_{11}$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

---

[1]– سورة الكهف، الآية 95.

[2]– نقصد بالقرينة المعلوية ماهو مثل صحة نسبة الفعل لمعمول دون آخر مثل "كسر الفتى الثريا"، و"كسر الثريا الفتى"...الخ، أما القرينة اللفظية فهي مثل المطابقة في جملة من نحو "ضربت سلمى الفتى"، و"ضربت الفتى سلمى".

[3]– سورة الزمر، الآية 72.

و س= س' + تو/بل فإن ك^2 س ع و ← ∋س

وينتج عن هذه القاعدة قاعدة فرعية هي قا'$_{11}$ = ك^2 (س، ع) و س= س' + تو/بل فإن ك^2 س' ع تو/بل و و ← ∋ س' + تو/بل

وذلك مثل قولنا: "حضر التلاميذ كلهم الدرس" ونشتق منه "حضر التلاميذ الدرس كلهم".

قا$_{12}$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

و س= س' + ط س" فإن ك^2 س ع و ← ∋س

ونشتق منها القاعدة قا'$_{12}$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وس= س' + ط س" فإن س' ك^2 ط س" ع

و← ∋ ∅ أو ض+ط س"

ومن ذلك قولنا: "أكل محمد وعلي تفاحة وتنتج "محمد أكل وعلي تفاحة".

ويمكن لـــ قا$_{12}$ أن تنتج كذلك قا"$_{12}$ بحيث

قا"$_{12}$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

وس= س' + ط س" فإن س' ك^2 ع ط س" و← ∋ ∅ أو ض+ط س"

وتكافئ "محمد أكل التفاحة وعلي".

ويمكن بكل حال تطبيق هذه القواعد على التراكيب الموسعة للحصول على موظف الفاعلية سواء أكان مجردا أم موسعا.

3- الدراسة التطبيقية:

سنحاول في هذه الدراسة أن نتتبع نماذج من التراكيب الفعلية في سورة الفتح، وضبطها بهذه القواعد المستنبطة لملاحظة مدى مصداقية هذه النتائج في الكشف عن الفاعلية بحيث تصح القاعدة قا إذا توافق شطرها الأول (إذا كان) مع الشطر الثاني (فإن).

ج$_1$= ﴿فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً﴾[1] وتضبط هذه الجملة بالقاعدة:

قا$_6$ = إذا كان ك^2 (س، ع)

---

[1]- سورة الفتح، الآية 01.

وس= ك (ض) فإن ك^2 س ع و ← ∋ س أو ع ك^2 س و← ∋ س

إذا كانت الجملة ج$_1$ تقبل الترتيبين دون فقد س لوظيفتها تثبت صحة نسبة هذا التركيب للقاعدة قا$_6$ ، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة صالحة لضبط الجمل من نوع ج$_1$، مع الإشارة إلى أن مركب الجار والمجرور مستقل ويمكنه أن يحتل أي موضع.

ج$_1$= ك^2 (فتح) س (نا) م (لك) ع (فتحا مبينا)، ونلاحظ أن الفاعلية مسندة إلى س. بما أن م مستقل ويتحرك بحرية يمكن إسقاطه من التركيب فتصبح الجملة

ج$_1$= ك^2 (فتح) س (نا) ع (فتحا مبينا) و ← ∋ س (نا)

أو ج$_1$= ع (فتحا مبينا) ك^2 (فتح) س (نا) و ← ∋ س (نا)

ج$_2$= ﴿يَغْفِرُ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ﴾[1]

تحتوي ج$_2$ على مركب مستقل هو (لك) يمكن أن يحتل أي مكان من ج، ولذلك يمكن إسقاطه من التركيب فتصبح ج$_2$ = "يغفر الله ما تقدم من ذنبك"

وهي من نوع: ك^2 (س، ع)

وع= ج

تخضع هذه الجملة للقاعدة:

قا$_3$ = إذا كان ك^2 (س ع) – (س^0 ، ع^0) فإن ك^2 س ع و ← ∋س

بحيث ج$_2$ = ك^2 (يغفر) س (الله) ع (ما تقدم من ذنبك) و← ∋ س (الله).

وإذا أردنا أن نتابع مدى تطابق إسناد الفاعلية لموظفاتها في القواعـد المشتقة من قا$_3$ سنحصل على:

1- ك^2 (يغفر) ع (ما تقدم من ذنبك) س (الله) و← ∋س (الله).

2- ع (ما تقدم من ذنبك) ك^2 (يغفر) س (الله) و← ∋س (الله).

3- س (الله) ك^2 (يغفر) ∅ ع (ما تقدم من ذنبك) و← ∋ ∅ (هو).

4- ع (ما تقدم من ذنبك) س (الله) ك^2 (يغفر) ∅ و← ∋ ∅ (هو).

5- س (الله) ع (ما تقدم من ذنبك) ك^2 (يغفر) ∅ و← ∋ ∅ (هو).

---

[1]- سورة الفتح، من الآية 02.

نلاحظ أن إسناد الفاعلية (←) إلى هذه الموظفات قائم ولا خلاف فيه.

ج3= ﴿يَهْدِيكَ صِرَاطاً﴾[1]، لدينا ج3 من نوع ك3 (س،ع،ص) ولدينا: قا= إذا كان ك3 (س،ع،ص).

وس= ∅ وع= ك (ض) فإن ك3 ع ∅ ص و← ∅ ∋

أو ص ك3 ع ∅ و← ∅ ∋

يقتضي هذا أن لا يصح لـــ ج3 سوى هذين الترتيبين، وتسند الفاعلية فيهما إلى العلامة العدمية، ونحصل بالفعل على: ج3= ك3 (يهدي) ∅ (هو) ع (ك) ص(صراطا)، وتسند الفاعلية هنا إلى العلامة العدمية.

أو ج3= ص (صراطا) ك3 (يهدي) ∅ (هو) ع (ك)، وتسند الفاعلية دائما لـــ ∅.

وهذان الترتيبان هما الوحيدان اللذان يوفران المقبولية النحوية والدلاليـــة لـــ ج3.

ج4= ﴿يَنْصُرَكَ اللَّهُ﴾[2]، وهي جملة من نوع ك2 (س،ع)

و ع= ك (ض)

ويقتضي هذا أن يكون ترتيب الجملة ك2 ع س و← س ∋

ونلاحظ أن ج4= ك2 (ينصر) ع (ك) س (الله) و ← س ∋ (الله).

كما تتفرع عنها قاعدة نقلية تسند الفاعلية إلى Φ حسب قا4:

بمعنى إذا كان ك2 (ينصُر) ع (ك) س (الله) ^ ← س∋ (الله = الفاعل)

إذا كان س (الله) ك2 (ينصُرُ) ع (ك) Φ (هو) ^ ← Φ∋

(الفاعل ضم)

و إذا حاولنا أن نقدم أي نوع من التراتيب الأخرى للجملة ج4، سنحصل على تركيب فاسد.

ج5 = ﴿أَنْزَلَ السَّكِينَةَ﴾[1]، هذه الجملة هي الفعل أنزل من نوع ك2 مما يقتضي أن تكون هذه الجملة من النوع ك2 (س ، ع)

---

[1]- سورة الفتح، الآية 02.

[2]- سورة الفتح، الآية 03.

و س = Φ

و يخضع هذا النوع من الجمل لـــ قا = إذا كان ك^2 (س ، ع) و س = Φ

فإن ك^2 ع/ع ك^2 و ← ∋Φ

ولو بحثنا في تراتيب هذه الجملة سنجد ت$_1$ = أنزل السكينة و هي تكافئ ك^2 Φ ع و ت$_2$ = السكينة أنزل وهي تكافئ ع ك^2 Φ بحيث تسند الفاعلية في كل من ف$_1$ و ف$_2$ للموضع الفارغ (Φ).

ج6 = ﴿... وَيُكَفِّرُ عَنْهُم سَيِّئَاتِهِمْ﴾[2]

هذه الجملة مكونة أساســا من النــواة = الفعل يكفر، و هو ذو سمة (+ متعد) بحيث يقتضي أن تكون جملته ج = ك^2 (س، ع) في حالة تجردها من الزوائد التوسيعية.

إذن نوع الجملة هو ج = ك^2 (س، ع ...)

و نلاحظ أن التركيب يحتوي على شج " عنهم "، و هو كما قلنا من المركبات المستقلة، التي تتحرك بحرية داخل التركيب فتكون إما :

شج ك^2 (س، ع) v ك^2 س شج عv ك^2 س ع شج و هذا التحرك γ يؤثر في إسناد الفاعلية، لذلك يمكن إسقاطه من دراستنا للتركيب فيصبح من نوع:

ك^2 (س، ع)

وس = Φ

و لدينا فا = إذا كان ك^2 (س، ع)

س = Φ

فإن ك^2 ع/ع ك^2 = ك^2 ع/ع ك ^ ← ∋Φ

بمعنى أنه إذا كان ك^2 (يكفر) س (Φ) ع (سيئاتهم) فإن الفاعلية مسندة إلى الضمير المستتر، و يجوز التركيب : ع (سيئاتهم) ك^2 (يكفر) س (Φ)، و تبقى الفاعلية مسندة إلى Φ .

---

[1]- سورة الفتح، الآية 04.

[2]- سورة الفتح، الآية 06.

ج7 = ﴿... أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً﴾[1]

هذه الجملة من نوع ك3 (س، ع، ص)

و س = ضبا

و ع= ضبا.

إذن تقتضي القاعدة قا، أن يكون ترتيب هذه الجملة هو :

ت = ... ك3 س ع ....

بمعنى إما ت1 = ك3 س ع V ت2 ص ك3 س ع ^ ← ∋س

ولدينا ت1 = ك (أرسل) س (نا/ ع (ك) ص / شهيدا)

وهو تركيب صحيح خضعت له الآية الكريمة.

ويمكن ت2 = ص (شهيدا) ك3 (أرسل) س (نا) ع (ك)

وهو تركيب جائز.

ج8 = ﴿... رَضِيَ اللهُ عَنِ المُؤْمِنِينَ ..﴾ [2]

هذا التركيب من نوع ك1 (س) شج ^ س = اظا، و نلاحظ أن التركيب خاضع للقاعدة قا1 = ك1 س ^ س = اظا

ومثل ذلك ج9= ﴿ قَدْ أَحَاطَ اللهُ بِهَا...﴾ [3]

ج10= ﴿... فَتُصِيبَكُم مِنْهُم مَعَرَّةٌ﴾[4] و تختزل إلى " فتصيبكم معرة "

و لا يخرج هذا التركيب عن القواعد التنظيمية حيث يخضع للقاعدة

قا = إذا كان ك2 (س، ع)

و ع = ضبا فإن ك2 ع، س و ← ∋س

حيث نلاحظ أن التركيب هو : ك2 (تصيب) ع (كم) س (معرة) ^ ← ∋س (معرة)

ج11 = ﴿ إِذْ جَعَلَ الذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِم الحَمِيَّةَ ...﴾[5]

---

[1]- سورة الفتح، الآية 08.

[2]- سورة الفتح، الآية 18.

[3]- سورة الفتح، الآية 21.

[4]- سورة الفتح، الآية 22.

[5]- سورة الفتح، الآية 25.

وتحتوي الجملة على شج (في قلوبهم)، وبإسقاط هذا التركيب المستقل نحصل على "إذ جعل الذين كفروا الحمية "

وهذا التركيب من نوع ك^2(س، ع)

^ س = اس + صل

وهو خاضع للقاعدة قا: إذا كان ك^2 (س، ع)

^ س = اس + صل

فإن ك^2 س،ع ٧ ع ك^2 س ^ ← ∋س

إذن نلاحظ أن كل النماذج المدروسة خاضعة للقواعد المستنبطة في هذه الدراسة الوصفية، ونقول إن التعرف على الوظائف في التركيب الفعلي يتطلب تتبعا لمكوناته مرورا بإعادة تشكيل المتواليات الفعلية المحتملة، فالتركيب الفعلي يتوزع بناءا على ضوابط نحوية سبق التعرض إليها، أما التعرف على الوظائف داخل الهيئات التركيبية المختلفة التراتيب يحتاج إلى إعادة البناء القواعدي ليتم تصنيف هذه القواعد ضمن المعطيات الصورية التي تمكننا من التعرف على الوظائف.

وليتسنى تحقيق هذا العمل في مستوييه النظري والتطبيقي ينبغي استبدال الهيئة الخطية للجملة الفعلية العربية برموز تسمح بتحريك هذه المكونات وتوزيعها داخل التركيب، الأمر الذي يسهل التعرف على وظائفها اعتمادا على ضوابط الرتبة والموقع والمجاورة والربط والمطابقة.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير إلى بعض الجهود التي تبذل في هذا الميدان من أجل تهيئة اللغة الإنسانية للعلاج الآلي، ومن ذلك نذكر :

1- القواعد التركيبية الموجهة من الرؤوس (HPSG)، وهو نظام يقوم على الآليات في استخدام معطيات خاصة بالبنية الواحدة.

2- القواعد التركيبية المعممة (GPSG) وهي دراسة تواجه النظام التحويلي اعتمادا على قواعد عامة للتركيب.

3- الدراسات القائمة على المزاوجة بين النحو والمعجم (TAG)[1].

[1]- التركيب الفعلي العربي نقلا عن قواعد الأشجار المساعدة في Anne Abeillé, Les nouvelles syntaxes, grammaire d'unification et analyse du français, p201.

الخاتمة:

بعد هذا العرض البسيط الذي لا أدعي أنه قد استوفى الموضوع حقه، نخلص إلى بعض النقاط الأساسية التي تمس الدراسات اللغوية في جوهرها، ويمكن أن نقول إن البحث قد تعرّض إلى الأمور الآتية:

1- لم يتّفق النحويون العرب القدامى على تعريف الجملة اللغوية شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين والباحثين القدماء والمحدثين، والذي اتّفق عليه هو أنّها وحدة لغوية تأتلف عن طريق ترابط وحدات أدنى منها هي المورفيمات، ويتم هذا الترابط بواسطة علاقات نحوية تحدد الأدوار المسندة لكل مورفيم داخل الجملة.

كما أنّ الجمل، وإن كانت جميعها عبارة عن تآلف عناصر تربطها علاقات فيما بينها، إلا أنّها تختلف من حيث هيئاتها التركيبية حسب نوعية ترابط العنصر بالعنصر، وترابط الركن بالركن.

2- يُعدّ مفهوم الوظيفة النحوية أساس تحليل الجملة الوظيفي، فالوظائف هي المعاني النحوية التي تحملها العناصر داخل التركيب، وهذه المعاني هي التي تتيح التعرف على المعنى الدلالي للجملة بمساعدة المعاني المعجمية للوحدات.

ومن جهة ثانية تعد الجملة (أو التركيب عموما) أمرا أساسيا لدراسة الوظائف النحوية.

3- وضح هذا البحث صورة الاضطراب الذي وقع فيه النحاة القدماء حين أرادوا تقسيم الكلم العربي، ويعود هذا الاضطراب إلى اختلافهم في الأسس المعتمدة لهذا التقسيم.

4- بين البحث أن العلاقة وطيدة بين التقسيم النحوي والتقسيم الوظيفي إذ لا سبيل لتصنيف الكلمات دون مراعاة الوظائف التي يمكن لها تأديتها داخل التراكيب المختلفة، ومن جهة ثانية فإن المباني الصرفية من القرائن اللفظية المحددة للوظيفة النحوية حيث أن لكل مبنى وظائف نحوية يختص بها.

5- حاول هذا البحث وضع مقاربة منهجية بين النظرة التحليلية والتركيبية في الدراسات العربية، وبين المناهج اللغوية الغربية المعاصرة، وذلك بالتعرض لبعض أفكار سيبويه في كتابه، ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني.

ولعله يمكن الجزم أن التقارب موجود، وأن عبد القاهر مثلا قد تنبه للنظرة الوظيفية وحاول بنجاح تطبيقها على اللغة العربية، فأصبح يمكننا القول دون تردد إن العرب القدامى قد كان لهم قصب السبق في الدراسات اللغوية الوظيفية.

6- أشارت الرسالة لقضية العامل وضابط العلامة الإعرابية، واتضح من خلال مناقشة حقيقتها ومفهومها أنها لا تعدو أن تكون قرينة لفظية على الباب النحوي، وأنها عاجزة بمفردها عن تحديد هذا الباب، وإنما يتم ذلك بوساطة تضافر القرائن النحوية لفظية ومعنوية.

7- إن القرائن الضابطة للوظيفة النحوية كثيرة ومتعددة، وتنقسم إلى مقامية (حالية) ومقالية. وقد أشار البحث إلى أن القصدية هي أولى القرائن، وبذلك تصبح دراسة ما لا يقصد أمرا معدوم الجدوى. ومن القرائن المقالية ما هو معنوي، ونقصد به العلاقات النحوية كالإسناد والتعدية والظرفية والنعتية والسببية والتخصيص وغيرها، ومنها ما هو لفظي كالعلامة الإعرابية والصيغة والرتبة والربط والتطابق والتضام والتجاور.

8- يوضح البحث أن استخدام هذه الضوابط لتحديد المعاني الوظيفية للكلمة داخل التركيب اللغوي، يجنح بها للدراسة الصورية الشكلية بعيدا عن الدراسة الفلسفية المعقدة، مما يتيح للدارس ترجمة هذه الدراسة من لغة مكونية طبيعية إلى لغة محمولية رمزية، وهذا النوع من الترجمة يسمح للدراسات اللسانية من السير في منهاج أكثر ضبطا وتحديدا، وأكثر سهولة وسرعة في الآن نفسه.

9- أولى البحث الفاعلية اهتماما خاصا، وأظهر أنه بإمكان موظفها أن يقوم بانزياحات وتحركات داخل الأركان الإسنادية وفق ما تفرضه الضوابط وتحدده، وتصبح هذه الحركة وهذا التموقع اختياريين أو إجباريين حسب الحالات الشكلية للفاعل وهي أربعة (ظاهر، مضمر، صريح، مؤول) وحسب الحالات الشكلية للمفعول به، وحسب طبيعة التعلق بينهما.

10- يمكن لبعض المورفيمات الأخرى أن تؤدي وظيفة الفاعلية عن طريق تنزيلها منزلة الفاعل وذلك نحو نائب الفاعل أو مركب من الجار والمجرور.

11- إن وظيفة الفاعلية من المعاني النحوية المجردة، إلا أنه بالإمكان تمثيلها عن طريق كتابة صورية منتظمة بقواعد ضابطة، وهذا الأمر من شأنه تهيئة الأمر للدراسات

الحاسوبية بغية وضع برنامج حاسوبي يمكنه التعرف على الأشكال المختلفة لموظفات الفاعلية.

12- ليست الفاعلية سوى عينة من باقي الوظائف النحوية الأخرى، وهذا يقودنا حتما إلى الحلم بوضع نظام حاسوبي من شأنه رصد كل الوظائف النحوية وتصنيفها، مما يتيح إمكانية الإعراب الآلي للغة العربية.

هذا البحث دعوة علمية خالصة لاقتحام هذا النوع من الدراسات انطلاقا مما جاء به أسلافنا من الحقائق الثمينة، ومتفتحين بحذر عما جاءت به المناهج الغربية المعاصرة، آخذين منها ما يتلاءم وخصائص لغتنا الشريفة دون انقياد أعمى.

وأخيرا نرجو أن نكون قد وفقنا، ولو بقدر قليل في إنجاز هذه المذكرة، وأن نكون قد تمكنا من الإلمام ببعض الجوانب الهامة فيها، طامحين إلى التعلم والاستفادة من أخطائنا التي يبقى على أساتذتنا الكرام تصويبها وتقويمها.

فإن كنا قد أصبنا فذلك ما نرجوه حق الرجاء، وإن كنا قد حدنا عن الصواب فالله نسأل التوجيه والرشاد، وفوق كل ذي علم عليم، والله من وراء القصد.

والسلام علكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قائمة المصادر والمراجع

1- العربية:

- القرآن الكريم برواية الإمام ورش، دار المصحف، بيروت والقاهرة.
- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، ط 3، 1966.
- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، ط3، 1983.
- إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية- منشأة المعارف- الإسكندرية، 1983
- ابن جني: أبو الفتح عثمان:

  الخصائص، تحقيق محمد علي النجار- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت-ط2.

  اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985.
- ابن الحاجب: عثمان بن عمر أبو بكر النحوي:

  شرح الكافية، ج1/ج3، دار الطباعة العامرة 1311هـ.

  شرح الشافية مع شرح الشواهد، القسم الأول، ج1.
- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري:

  لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت، د.ط.
- ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي:

  الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977.
- ابن السراج: أبو بكر محمد بين سهل بن السراج النحوي البغدادي:

  الأصول في النحو، تحقيق الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985.
- ابن دريد: أبو بكر محمد الحسين:

  جمهرة اللغة- ج1- طبعة حيدر آباد- 1344هـ.

- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفة ابن مالك: تا: محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالكن ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ابن معط: شرح الألفية.
- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري:
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق حنا فاخوري-دار الجليل- بيروت-ط1-1991.
- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي:
شرح المفصل- عالم الكتب-بيروت-ج7.
- أحمد حساني:
مباحث في اللسانيات-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 1985.
السمات التفريعية للفعل في اللغة العربية-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 94.
المكون الدلالي للفعل في اللغة العربية-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1993.
- أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د.ط، د.ت.
- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في العربية) دار الثقافة-المغرب، 1987.
- الأشموني: شرح الأشموني على الألفية-دار إحياء الكتب العلمية-بيروت-لبنان.
- الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد:
كتاب أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل-بيروت ط1، 1995.
- برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، لبنان، 1926.

- بكري عبد الكريم:

ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1984.

- تامر سلوم: نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 1983، سوريا.

- تمام حسان:

- الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، دار الثقافة، ط1، 1981، الدار البيضاء، المغرب.

- اللغة بين المعيارية والوصفية-دار الثقافة-الدار البيضاء-1992

- مناهج البحث في اللغة: دار الثقافة-الدار البيضاء-1974.

- اللغة العربية معناها ومبناها-الشركة الجديدة-دار الثقافة-الدار البيضاء-87/86.

الجرجاني: عبد القاهر

دلائل الإعجاز-سلسلة الأنيس، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية-الجزائر، 1991 بحث وتقديم علي أبو زقية.

- الرضي: رضي الدين محمد بن الحسين الاسترابادي النحوي:

- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الدين الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدن عبد الحميد-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

- شرح الكافية في النحو-المطبعة العامرة-1275هـ، بيروت-لبنان.

- خالد الأزهري: التصريح على التوضيح، مطبعة الراجي، 1312هـ، مصر.

- رمضان عبد التواب:

التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1990.

- ريمون طحان: الألسنية العربية-2، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1972، لبنان.
- زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، الجزائر.
- زكريا صيام: دراسات في الشعر الجاهلي-ديوان المطبوعات الجامعية-1993- الجزائر.
- الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري الخوارزمي:
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، ج2، سوريا، د.ت، د.ط.
سعدي زبير: التراكيب الفعلية في القرآن الكريم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة، جامعة الجزائر، 1986.
- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي:
نتائج الفكر في النحو، تحقيق إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، د.ت، د.ط.
سبويه: كتاب سيبويه- منشورات الأعلمي للمطبوعات- بيروت-لبنان- 1967.
السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي:
الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة حيدر آباد، 1316هـ، لبنان،م1 و م2.
صالح بلعيد: - النحو الوظيفي-ديوان المطبوعات الجامعية- 1994.
- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1993.
صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار البعث، قسنطينة، 1990، ط2، ج1، الجزائر.
عادل فاخوري: اللسانيات التوليدية والتحويلية-دار الطليعة-بيروت، لبنان-1988
عاطف مدكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، مصر.

عباس حسن: النحو الوافي-دار المعارف-القاهرة-ط2-1987.

عبد الجبار توامة: زمن الفعل أبنيته وجهاته-ديوان المطبوعات الجامعية، 1994- الجزائر.

عبد الحليم بن عيسى:

الوظائف النحوية لأحرف العلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة تلمسان، 1999، الجزائر.

عبد السلام المسدي:

مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، د.ط، 1997، تونس.

عبد الله المريني: الحذف من خلال القرآن الكريم- دراسة نحوية دلالية- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة، الجزائر، 1997.

عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، 1979 مصر.

عبد الرحمن طه: المنطق والنحو الصوري-دار الطليعة-بيروت-ط1-83، لبنان.

العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ج2، ط2، 1987، لبنان.

غيثري سيدي محمد:

التركيب الفعلي العربي-دراسة لسانية حاسوبية-رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة تلمسان-1998.

فاضل مصطفى الساقي:

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة-مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، 1977 .

الفاكهي جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد:

شرح الحدود النحوية، حققه وقدمه محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، ط1، بيروت لبنان، 1996.

الفراء: أبو زكريا يحي بن زياد:
معاني القرآن، تحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ط2، 1980، مصر.

فرديناند دي سوسور:
دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، الجزائر، 1985.

الفهري: عبد القادر الفاسي:
اللسانيات واللغة العربية-منشورات عويدات-بيروت-ط1-1996، لبنان.

كاترين فوك وبيارلي قوفيك:
مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، د.ط.

مارتيني أندري:
مبادئ في اللسانيات العامة، طبعة دمشق، 1988، سوريا.
وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1996، لبنان.

مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث-مدخل- دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1988، لبنان.

محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة.

محمود السعران: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي.

محمد محمد أو موسى:
دلالات التركيب-دراسة بلاغية-دار التضامن-القاهرة-ط2-1987.

مختار بوعناني: نحو الجمل.

مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه-بيروت-1966.

نعيم علوية: بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر-المؤسسة الجامعية للنشر-بيروت-ط2-1986.

II – الأجنبية:

1- André Martinet: syntaxe générale- Armand colin- Paris- 1985.
2- Christian Baylon + Paul Faber : Initiation à la linguistique générale avec des travaux pratiques et leurs corrigés- 1985- France.
3- Ferdinand de Saussure: Cours de linguistique générale- présenté par Dalila Morsli- édition 1990.
4- Jack Feuilet: Introduction à l'analyse morpho- syntaxique- France.
5- Jean Dubois: Dictionnaire de linguistique et es sciences du langage- Larousse- 1994.
6- George Mounin : Dictionnaire de l'arabe- presse universitaire de France- 2 éme édition- paris- 1976.
7- : Linguistique du xx^{é} siècle- 1975- France-(édition de mimit).
8- Jean Pierre Paillet et André Dugas: Principes d'analyse syntaxique- 2 éme édition- 1977- France..
9- Larousse: Dictionnaire de Français- 1997- France.
10- Louis Hjelmeslev: Le Langage- 1984- France.
11- Maurice Gross: Grammaire transformationnelle du Français- syntaxe du verbe- Larousse- France.
12- : Méthode en syntaxe- Larousse- 1994- France.
13- M. Arrivé .J. C. Chevalier: Initiation à la linguistique générale- 1970- Paris- France.
14- Noam Chomsky- Structure syntaxique- traduit de l'anglais par Michel Braudeau- édition du seuil- Paris- 1969.
15- Todorove: Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage.

III- الدوريات:

1- التواصل اللساني- مشروع نظرية حاسوب- لسانية في بناء معاجم آلية للغة العربية- 1990(المغرب).

2- عالم الفكر- مجلد 26- عدد 2 (أكتوبر- ديسمبر) 1997.

3- مجلة عالم المعرفة: الثقافة العربية وعصر المعلومات- تأليف نبيل علي- يناير 2001 عدد خاص.

4- مجلة الفيصل- العدد 70.

5- مجلة القافلة- 1998.

6- فضاء الأنترنات.

1- Bulletin de la société de linguistique de paris- Christian Touratier : Comment définir les fonctions syntaxiques- 1977.
2- La linguistique- revus de la société internationale e linguistique fonctionnelle- 1988.

3- Langage- revus trimestriel- paris- Larousse- 1988.
4- Otto Jespersen- syntaxe analytique + paris- 1969.
5- Espace internet.

فهرس الآيات

الآية	السّورة	الرّقم
﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُم، فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ، وفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾	البقرة	86
﴿ وإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُم العِجْلَ مِن بَعْدِهِ وأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾	البقرة	58
﴿ وإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وإِسْمَاعِيلُ ...﴾	البقرة	126
﴿ واتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ، ومَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ، ولَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ...﴾	البقرة	101
﴿ ..واتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً...﴾	النساء	124
﴿ ولَنْ تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ولَوْ حَرَصْتُمْ، فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ، وإِنْ تُصْلِحُوا وتَتَّقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾	النساء	128
﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُم دِينَكُمْ، وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُم نِعْمَتِي، ورَضِيتُ لَكُم الإِسْلامَ دِيناً﴾	المائدة	04
﴿ ونَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾	الأعراف	43
﴿ وقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ، ويَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وغِيضَ الْمَاءُ، وقُضِيَ الأَمْرُ، واسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ، وقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾	هود	44
﴿ ...ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ...﴾	هود	103
﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	الحجر	30
﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	النحل	01
﴿ ...إِنَّهُم فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِم وزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾	الكهف	13
﴿ ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مَائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾	الكهف	25
﴿ ...ونُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً﴾	الكهف	95

﴿ ...وقَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَد جِئْتِ شَيْئاً فَرِيًّا﴾	مريم	26
﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم وهُم فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾	الأنبياء	01
﴿ ...لاَهِيَةً قُلُوبُهُم وأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾	الأنبياء	03
﴿ وقَالَ الذينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	الفرقان	32
﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ والذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللهُ ورَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً﴾	الأحزاب	12
﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً﴾	الفتح	01
﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ...﴾	الفتح	02
﴿ ...ويَهْدِيكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً﴾	الفتح	02
﴿ ويَنْصُرَكَ اللهُ نَصْراً عَزِيزاً﴾	الفتح	03
﴿ هُوَ الذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾	الفتح	04
﴿ ويُكَفِّرُ عَنْهُم سَيِّئَاتِهِم...﴾	الفتح	05
﴿ ...أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً...﴾	الفتح	08
﴿ ...سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا...﴾	الفتح	11
﴿ ...أَوْ أَرَادَ بِكُم نَفْعاً...﴾		11
﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾		18
﴿ وكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ﴾		20
﴿ ...قَدْ أَحَاطَ اللهُ بِهَا...﴾		21
﴿ ...فَتُصِيبَكُم مِنْهُم مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾		25
﴿ إِذْ جَعَلَ الذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِم الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾		26
﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ...﴾		27
﴿ ...لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ...﴾		28
﴿ ...وَعَدَ اللهُ الذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وأَجْراً عَظِيماً﴾		29
﴿ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾	القيامة	07

﴿ وَخَسَفَ الْقَمَرَ﴾	القيامة	08
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾	الانشقاق	01
﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا الأَشْقَى﴾	الأعلى	11
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى﴾	الضحى	06
﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾	البينة	04

فهرس الأشعار والمنظومات

اللـــفظ إن يفـــد فهو الكـــلام	نحو مضى القـــوم وهم كرام
هل غادر الشعراء من متردم	أم هل عرفت الدار بعد توهم
كلامنـــا لفظ مفيـــد كاستقـــم	اسم وفعل ثم حرف الكلـــم
وهي ثلاث ليس فيهـــا خلف	الاسم ثم الفعـــل ثم الحـــرف
ولا يكـــون اسم زمـــان خبرا	عن جنـــة وإن يفد فأخبـــرا
مـــن كـــل ما نـــال الفتـــى	قـــد نلتـــه إلا التـــحـــيـــة
تـــا الله لولا أنت ما اهتدينـــا	ولا تصدقنـــا ولا صلينـــا
امتلأ الحوض وقـــال قطنـــي	مهلا رويدا قد ملأت بطنـــي
أرحلت عن سلمى بغير متاع	قبل العطـــاس ورعتهـــا بوداع
فقلت يميـــن الله أبرح قاعـــدا	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
صحا القلب عن سلمى وأقصر	وعرى أفراش الصبـــا ورواحله
يـــا حبـــذا عيـــن تفـــور	غنـــت بساحتهـــا الطّيـــور
فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا	ولكن على أقدامنـــا نقطر الدّمـــا

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

مقدمة ..... أ-و

الرموز المستخدمة 1

مدخل: حد الجملة في ظل الوظيفية 5

I- مفهوم الوظيفية 5

أ- النظرة الوظيفية في الدراسات العربية القديمة 6

ب- الوظيفية منهجا لسانيا معاصرا 9

II- مفهوم الجملة في ظل الوظيفية 14

أ- تمهيد 14

ب- الكلام والجملة 15

ج- التركيب اللغوي والجملة 19

الفصل الأول: الوظائف النحوية في العربية

I- مفهوم الوظيفة 24

II- الفرق بين التقسيم النحوي والتقسيم الوظيفي 28

1- التقسيم النحوي لوحدات الكلم 29

2- التقسيم الوظيفي لعناصر الكلم 37

III- الضوابط المتحكمة في تحديد الوظائف النحوية 44

1- مفهوم القرينة 45

2- العلاقات النحوية أو الضوابط المعنوية 48

3- القرائن اللفظية 53

IV- - التمثيل الصوري للوظائف النحوية 61

1- مفهوم نموذج ماركوف 62

علبة هوكيت 63

التمثيل الشجري أو البنية العميقة المشجرة 63

الفصل الثاني: وظيفة الفاعلية في العربية

I- مفهوم الفاعل 66

II- مفهوم الفاعلية 72

أشكال الجمل الفعلية حسب التغيرات الشكلية للفاعل 77

توالد الجمل الفعلية 77

توسعات الجملة الفعلية 81

I- حركية الفاعلية في التراكيب الفعلية

أ- حركية الفاعلية في الجمل الأساسية 84

ب- الفاعل ضمير بارز 87

ج- الفاعل ضمير مستتر 88

د- الفاعل مصدر مؤول 90

II- الفاعل اسم ظاهر والمفعول به ضمير بارز 103

III- الفاعل اسم ظاهر والمفعول به اسم استفهام 105

IV- الفاعل مركب إضافي 105

المفعول به موظف مستقل 112

موظف المفعولية متصل بالفعل 114

حركية الفاعلية في الجمل الموسعة 117

1- توسعات موظف الفاعلية 118

أ- الإضافة 118

ب- المشاركة بالعطف 119

ج- التوكيد والبدل 120

د- اسم الموصول وصلته 120

هـ- المدح بـ "حبذا" 121

2- توسعات الجملة بالوظائف التكميلية 124

I- الفاعل اسم بارز 129

II- إذا كان الفاعل ضميرا متصلا 133

III- الفاعلية مسندة إلى ضمير مستتر 133
IV- الفاعلية مسندة إلى مصدر مؤول 133

الفصل الثالث: الدراسة الصورية لوظيفة الفاعلية

I- حصر تموضعات الفاعلية في التراكيب الفعلية 136
1- جدول حصر تموضعات الفاعلية في الجمل الأساسية 136
2- جدول حصر تموضعات الفاعلية في الجمل ذات الفاعل الموسع 137
3- جدول حصر تموضعات الفاعلية في الجمل الموسعة 137
II- الصياغة الصورية للقواعد الضابطة للفاعلية 141
1- كتابة عناصر الجملة صوريا 142
2- الصياغة الصورية للقواعد العامة 143
3- الدراسة التطبيقية 147
الخاتمة 154
قائمة المصادر والمراجع 157
فهرس الآيات 165
فهرس الأشعار والمنظومات 168
فهرس المحتويات 169